

## إلى أن يعود الرئيس!

العالم العربي من حولنا وصول ويجول، خاصة فيما يتعلق بموضوع الانتخابات. من مصر إلى السودان وتونس والعراق، إلى ما يجري في سورية واليمن. وعلى الرغم من أن «العهد الجديد» في لبنان يفاخر بتحقيق إنجاز دستوري كبير هو قانون انتخابي يعتمد النسبية، والصوت التفضيلي ومشاركة المغتربين - من أقطار اقامتهم- إلا أن هذه العناوين وما تزال محل خلاف قد تعصف بالعملية الانتخابية أو تطعن بها فتدفعها إلى ترحيل أو تأجيل لا يعرف مدها إلا الله. ورغم أهمية وتعقد القضايا الخلافية، فإن رئيسي الجمهورية والحكومة ما زالا يطوفان أرجاء الأرض.. الرئيس عون في الكويت لترميم علاقتها مع لبنان، خاصة بعد دورها الخليجي المميز، والرئيس الحريري في منتجع دافوس للمشاركة في مؤتمر مالي اقتصادي يحضره ويشارك في جلساته نخبة من زعماء العالم. ورجاؤنا أن لا يعود الرئيس إلى لبنان خالي الوفاض، سياسياً أو مالياً، لأن البلد غارق في الهموم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، كذلك فإن الكتل النيابية لم تتشكل بعد، وهي بانتظار عودة كل منهما.. أولاً من أجل حسم موعد اجراء الانتخابات، وثانياً من أجل حسم القضايا الخلافية.. كي تنطلق الحملات الانتخابية بشكل جدي ونهائي.

## التفريط بالصلاحيات

## عشية الانتخابات

هل يضمن الاستقرار السياسي؟

الخلاف على مرسوم الأقدمية

هل يطيح الانتخابات النيابية؟

الجيش الحر يبدأ هجوماً برياً  
في عفرين مدعوماً بقوات تركية

علي أكبر ولايتي:

لؤلؤنا لسقط النظام السوري في أسابيع



## هنيئة: عملية نابلس

## أول ردّ لإسقاط القرارات الظالمة

دراسة إسرائيلية: صفقة القرن تهدف

لتحقيق استراتيجية الأمن القومي الأميركي

انتخابات الرئاسة المصرية  
ودور العسكر فيهافي الحملات الانتخابية: هل سيسمح السياسي  
بمناظرات سياسية تنتقده؟

## وجهة نظر

## مملكة الشوف - عاليه

بقلم: أيمن حجازي

ماذا يفعل وليد جنبلاط في مملكته أو إمارته المسماة دائرة الشوف - عاليه؟ سؤال كبير وصاخب يطرحه الجميع عن مجريات الأمور في أكبر دائرة انتخابية أوجدها القانون الانتخابي الجديد لطمانة الطائفة الدرزية الكريمة وإبعاد وزنها الانتخابي عن المصادرة أمام اللون الطائفي الطاغى في محافظة جبل لبنان وهو اللون المسيحي الماروني.

ففي هذه الدائرة التي تضم قضاءي الشوف وعاليه، أربعة مقاعد درزية ومقعدين سنيان وخمسة مقاعد مارونية ومقعد واحد كاثوليكي ومقعد واحد أرثوذكسي. يحتل هذه المقاعد في الطليعة حالياً الحزب التقدمي الاشتراكي وأصدقاؤه المسيحيون ونائب تيار المستقبل محمد الحجار، ونائب حزب «القوات اللبنانية» جورج عدوان، ونائب حزب الكتائب فادي الهبر، ونائب حزب الوطنيين الأحرار رئيس الحزب دوري شمعون، ونائب للحزب الديموقراطي اللبناني يعود إلى الأمير طلال ارسلان. ولا ينال النائب وليد جنبلاط في المقابل إلا المقعد النيابي الدرزي في بيروت الذي يشغله حالياً النائب غازي العريضي.

تبرز القوة الانتخابية الجنبلاطية في دائرة الشوف - عاليه من خلال ١٣٠ ألف ناخب درزي مقابل ١٢٣ ألف ناخب مسيحي. ويستند زعيم المختارة إلى تحالف تاريخي مع سُنّة اقليم الخروب الذين يملكون قاعدة انتخابية ترجيحية يبلغ مداها ٥٩ ألف ناخب، بالإضافة إلى ٨ آلاف ناخب شيعي. وقد حرص النائب جنبلاط على هذه التشكيلة المتنوعة طائفيًا وحزبياً وسياسياً في انتخابات عام ٢٠٠٩ من ضمن تموضعه في معسكر الرابع عشر من آذار، ولكنه اليوم ينحو في اتجاه التمسك بهذا التنوع لأسباب سياسية ووطنية عدة، ومراعاة منه ومواكبة للنظام النسبي وللصوت التفضيلي الذي يربك الجميع، ولكنه في المقابل قد يعيد إلى جنبلاط المقعد الدرزي في عبيدا ويحرره من استئثار العونيين وحزب الله، بذلك المقعد الممنوح لطلال ارسلان من خلال النائب فادي الهبر. ويلاحظ هنا أن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي يعمل على ضم مرشح عن التيار الوطني الحر إلى لائحته توسيعاً للقاعدة السياسية والانتخابية لتلك اللائحة. وقد علم أن جنبلاط أعلن وجود ناجي البستاني في لائحته المفترضة. ولم يبق خارج الطيف السياسي في لائحة جنبلاط في دائرة الشوف - عاليه إلا الجماعة الإسلامية في الشوف والحزب الشيعي اللبناني في عاليه، حيث يتكلم أبو تيمور على تفاهم ما بين الجماعة الإسلامية وتيار المستقبل على أحد المقعدين السنيين في اقليم الخروب، فيما يتعدى التحلي عن المقعد السنّي الآخر في حسابات جنبلاط الذي أقر بقوة الجماعة الانتخابية في أكثر من مناسبة.

في ضوء كل ذلك، يبدو أن التنوع الذي ينشده النائب وليد جنبلاط في لائحته قد يسلبه ما يقارب نصف مقاعد هذه الدائرة، فيما يصعب التعويض من خلال محاولات الحصول على مقاعد درزية خارج الشوف - عاليه إلا بقدر يسير. ولكن القوة السياسية التي يمتلكها جنبلاط من خلال القدرة الانتخابية على منح مقاعد نيابية لهذه القوة السياسية أو تلك تبقى الحزب التقدمي الاشتراكي على أولويته في ساحة التمثيل الدرزي وتجعله مستمراً في لعب دوره الترجيحي المميز على الساحة اللبنانية. في قراءة أولية للواقع السياسي والانتخابي، يقال إن مفتاح مملكة الشوف - عاليه سيبقى في قصر المختارة الذي سيبقى سيده ذا غصة بالغة من أن حليفه التاريخي الرئيس نبيه بري يضنّ عليه بالمقعد الدرزي في حاصبيا - مرجعيون - النبطية دون أن يفسد ذلك للود قضية بين حليفي السادس من شباط ١٩٨٤، لمن يقرأ التاريخ اللبناني الحديث.

## «المستقبل» تنوّه بكشف «المعلومات» عملاء الموساد



نوّهت كتلة «المستقبل النيابية» بجهود قوى الأمن الداخلي وإنجازاتها، تحديداً شعبة المعلومات للإنجازات الاستخباراتية والأمنية التي حققتها، لا سيما لجهة الكشف عن عملاء الموساد الذين كانوا خلف جريمة التفجير في مدينة صيدا، والتي استهدفت أحد المسؤولين في حركة حماس، وكذلك في القبض على أحد الإرهابيين المنورطين في تنظيم داعش، ما مكن الأجهزة الأمنية من إحباط تنفيذ عمليات إرهابية كانت تستهدف لبنان».

وفي بيان إثر اجتماعها في «بيت الوسط» برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، أشادت الكتلة «بتبني ودعم مشيخة الأزهر الشريف مؤتمر نصره مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين، وإعادة تسليط الأضواء على القضية الفلسطينية كونها تمثل جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي وأساس معظم الأزمات والصراعات التي تعصف بالمنطقة العربية».

## أنطوان زهرا: المهل لم تعد تسمح بتعديلات

أكد عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب أنطوان زهرا، أن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها إذ لا مبرر لعدم إجرائها، والمهل الزمنية لم تعد تسمح بتعديلات، ومن لديه اقتراحات تعديل عليه انتظار إجراء الانتخابات وبعدها رفع التعديل إلى المجلس النيابي».

ولفت في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان - ٩٣،٣»، إلى أن «التحالفات الانتخابية تبقى وليدة اللحظة الأخيرة لأن طبيعة القانون الجديد تفتح المجال لنوع كبير من التحالفات، فهناك حسابات النسبية كما حسابات الصوت التفضيلي، وهي حسابات معقدة وكل طرف سيبني تحالفاته وفق مصلحته الانتخابية في إطار الانسجامات السياسية»، موضحاً أن «الاتصالات جارية مع كل الأطراف، التيار البرتقالي كما التيار الأزرق والاختيار رهن اللحظة الأخيرة».

اغتيال القيادي في «حماس» محمد حمدان في صيدا قبل أكثر من أسبوع. ووجهت أصابع الاتهام في حينه إلى «إسرائيل». وكان المشتبه به قد فر بعد العملية إلى تركيا، وفق عمليات رصد الجهاز الأمني المذكور وحصلت اتصالات من قبل رئيس الحكومة سعد الحريري مع السلطات التركية. وتم توقيف المشتبه به قبل أيام. ووجه رئيس المجلس السياسي لحركة «حماس» اسماعيل هنية «التحية إلى كل القوى والأحزاب اللبنانية»، معرباً عن «امتنانه للرئاسات الثلاث وأعضاء البرلمان اللبناني التي وضعت إمكاناتها وقدراتها الأمنية تحت تصرف الدولة للوصول إلى كشف خيوط هذه المؤامرة».

وحمل هنية في مؤتمر صحفي، الاحتلال الإسرائيلي أي نتائج مرتتبة عن هذه الجريمة، وحذر من «استمرار نهج الاغتيالات لكوادر أبناء شعبنا وقيادته، سواء داخل فلسطين أم خارجها».

## النائب وهبي: الحريري ملتزم اتفاق الطائف

أكد عضو «كتلة المستقبل» النائب أمين وهبي في حديث إلى إذاعة «الفجر» على «التزام الرئيس سعد الحريري اتفاق الطائف».

وأشار إلى أن «الحريري يبذل ما بوسعه من جهد من أجل الخروج مما وصفه بسوء التفاهم الذي حصل حول قضية مرسوم الأقدمية»، متمنياً «أن تصل الأمور إلى خواتيمها السعيدة».

واعتبر وهبي «أنه لا يوجد قوة سياسية في البلد بوارد مناقشة اتفاق الطائف»، داعياً إلى «بذل الجهد لحل الإشكالات والصعوبات التي تبرز في الحياة اليومية، وفق الدستور».

## «العليا للإغاثة»

## إزالة ٩٠% من النفايات

صدر عن الهيئة العليا للإغاثة وتوضيحاً للرأي العام البيان الآتي: «نتيجة الكشف الميداني الذي أجرته الهيئة العليا للإغاثة، تبين أن المنطقة التي تجمعت فيها النفايات على الشاطئ تمتد من مصب نهر الكلب حتى مجمع البور تيميليو في الكسليك. ولقد تم الانتهاء من إزالة ٩٠% من هذه النفايات المترامكة وسوف يستكمل العمل لإزالة ما تبقى منها».

## فتوح: المصارف تطبّق تشريعات مكافحة تبييض الأموال

رأى الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح «أن موضوع تبييض الأموال هو إدخال أموال غير نظيفة إلى القطاع المالي أو الدورة المالية الشرعية، والتي تأتي من السرقة والقتل والمخدرات أو من أي تجارة غير مشروعة تنتج منها أموال ما».

واعتبر في كلمة ألقاها خلال مؤتمر الأمناء العامين للاتحادات النوعية المنبثقة من جامعة الدول العربية أن «الإرهاب هو عقيدة، ويمكن أن يمول من أموال نظيفة أو غير نظيفة، وبالتالي دور المصارف في مكافحة تبييض الأموال أكبر من دورها في مكافحة تمويل الإرهاب»، لافتاً إلى «أن المصارف تستطيع بشكل أسهل أن تحارب تبييض الأموال، ولكن من الصعب عليها محاربة تمويل الإرهاب، ولا سيما أن الإرهاب يمكن أن يمول بمبالغ ضئيلة جداً ومنطقية وضمن تحويلات عادية، وقد تكون متوافرة تقداً»، وقال: «لقد شاهدنا بعض الأعمال الإرهابية التي لم تتطلب تمويلاً كبيراً».

## بيلينغسلي: لا عقوبات أميركية على المصارف اللبنانية

في زيارة للبنان استمرت يومين، عقد مساعد وزير الخزانة لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب في الولايات المتحدة مارشال بيلينغسلي مؤتمراً صحافياً في مطعم «ليزا» - الأشرافية، أكد خلاله حرص بلاده على منع «حزب الله» والنظام الإيراني من «استعمال المصارف اللبنانية لتحقيق غاياتهما». أما الهدف من زيارته فهو متابعة النقاشات مع رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة حول التعامل مع التحديات المالية في المنطقة.

## العريضي: موقف جنبلاط من الطائف واضح



أوضح عضو «اللقاء الديموقراطي» النائب غازي العريضي، في حديث إلى وكالة «الأنباء المركزية»، أنه «رغم تأييدنا موقف الرئيس نبيه بري من مرسوم دورة ضباط ١٩٩٤، إلا أن موقف النائب وليد جنبلاط الأخير من الطائف واضح، فالمقصود به تأخير تعيين الناجحين في مجلس الخدمة المدنية»، مشيراً إلى أن «الطائف تكلم عن مناصفة في الفئة الأولى حصراً ولم يذكر الفئات الثانية والثالثة والرابعة، من هنا لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصوت على قرار يخالف الطائف، فصلاحية تعديل الدستور منوطة حصراً بمجلس النواب وليس الحكومة».

## لبنان يسدّد مستحقات ٢٠١٨ للمحكمة الدولية

أعلن المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري أنه «تم تحويل مساهمة لبنان في موازنة المحكمة الخاصة بلبنان للعام الحالي. وتسلمت المحكمة، المساهمة التي تمثل ٤٩ في المئة من موازنتها».

وأكد الحريري في تصريح له قبيل مغادرته إلى سويسرا للمشاركة في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، أن لبنان «ملتزم قرار مجلس الأمن الذي أنشأ المحكمة الخاصة ويتطلع إلى اليوم الذي تقول فيه العدالة كلمتها في شأن جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه الشهداء».

إلى ذلك، أصدر الحريري تعميماً طلب فيه من جميع الإدارات والمؤسسات العامة والمجالس والهيئات وسائر الأشخاص المعنويين ذوي الصفة العمومية خفض موازنتهم لمشروع موازنة ٢٠١٨ بنسبة ٢٠ في المئة تماشياً مع سياسة الحكومة ترشيد الإنفاق وضبط المالية العامة».

## «شعبة المعلومات» تتسلم من تركيا مشبوهاً

تسلمت شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي من الجانب التركي عبر مطار رفيق الحريري الدولي، المدعو محمد يوسف الحجار المشتبه به في جريمة محاولة

## النائب عماد الحوت يلتقي الرئيس الحريري



استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ظهر السبت في «بيت الوسط» نائب الجماعة الإسلامية د. عماد الحوت والمسؤول السياسي للجماعة في بيروت المحامي باسم الحوت.

بعد اللقاء قال النائب الحوت: أجرينا جولة أفق

كذلك تطرقنا إلى موضوع الانتخابات وتبادلنا وجهات النظر حوله، واستعرضنا فرص العمل المشترك وامكان ان يكون هناك تنسيق أو تعاون بيننا.

حول الأوضاع العامة، وكانت هموم أهل بيروت في صلب اللقاء، ومنها قانون الإجراءات الجديد، كما تحدثنا عن قانون العفو العام وضرورة ان يشمل كل المستحقين له،

# كلمة الأمان

ويتقاضى راتباً تقاعدياً.. وهذا ما حمل بعض كبار ضباط القوات المسلحة على أن يذيعوا بيانات ومواقف يعتبرون فيها أن المرشح عنان قد خالف النظام، وأنه أعلن ترشيحه دون إذن، وهذا ما يستدعي تقديمه إلى المحكمة العسكرية، فضلاً عن منعه من الترشح.

أما السؤال الذي كان المواطن المصري يقف أمامه، فهو عن امكانية فتح باب الحوار بين الرئيس السيسي والمرشحين المحتملين. فما جرى خلال الفترة الأخيرة يتلخص في منح أحمد شفيق من الإلقاء بأي تصريح، واختطاف الفريق عنان من سيارته بالأمس حين كان متوجهاً إلى مكتبه. واطلاق العنان لعدد من كبار الضباط كي ينددوا بتصريف الفريق عنان، مع أن ذلك محظور على رجال المؤسسة العسكرية، وكذلك شن حملات مسعورة على عدد من القوى والأحزاب المصرية التي أيدت ترشيح الفريق عنان، فأين هي الحرية والديمقراطية في الانتخابات الرئاسية المصرية؟!.

بقي أمام الشعب المصري نموذج واحد ووحيد للحرية والديمقراطية في مصر، طوال التاريخ الطويل لمسيرة هذا الشعب، هو ما جرى بعد ثورة يناير، فقد جرى في ١٩ آذار ٢٠١١ أول استفتاء على تعديل الدستور، وقد شارك في التصويت يومها إلى جانب التعديلات المقترحة أكثر من ٤٤ مليون ناخب، يشكلون ٧٧٪ من الناخبين المسجلين. بعدها جرت الانتخابات الرئاسية، وفاز فيها المرشح محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية، بحصوله على ١٣ مليون ومائتي ألف صوت، أي ما نسبته ٥١,٧٣٪ في حين حصل المرشح الآخر (أحمد شفيق) على ١٢ مليون و٣٤٧ ألف صوت، أي ما نسبته ٤٨,٢٧٪، وبلغت نسبة المشاركة واحداً وخمسين بالمئة، وعدد المقترعين ٢٦ مليون مقترع، وكانت هذه هي الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، إذ خاض الجولة الأولى ستة عشر مرشحاً، فاز فيها محمد مرسي بالدرجة الأولى وأحمد شفيق بالدرجة الثانية، مما استدعى التصويت على مرشحين فقط في الجولة الثانية.

هذا بالنسبة للانتخابات الرئاسية، أما عن تشكيل الحكومة فقد جاء رئيسها من خارج الإخوان المسلمين (الدكتور هشام قنديل)، أما الوزراء فقد كان نصيب الإخوان أربع حقائب فقط، كلها لم تكن مما يسمى «حقائب سيادية» كالخارجية والداخلية والدفاع والعدلية. وخلال فترة السنة التي تولى خلالها الإخوان السلطة، لم يعين الرئيس مرسي سفيراً واحداً من أخوانه. أما عن انتخابات مجلس الشعب، فقد حقق حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين) ٢٣٥ مقعداً، منها ١٢٧ من المقاعد المخصصة للقوائم النسبية، و١٠٨ للمقاعد الفردية.

هذا نموذج التجربة الإسلامية في ممارسة السلطة.. وإلى جانبها النموذج القائم الآن في مصر.. وفي غيرها من أقطار العالم العربي، حيث تحولت الأنظمة القومية والاشتراكية إلى «أسر حاكمية» مدى الحياة، ليس في الأنظمة الملكية، وإنما في الاشتراكية واليسارية والليبرالية كذلك.

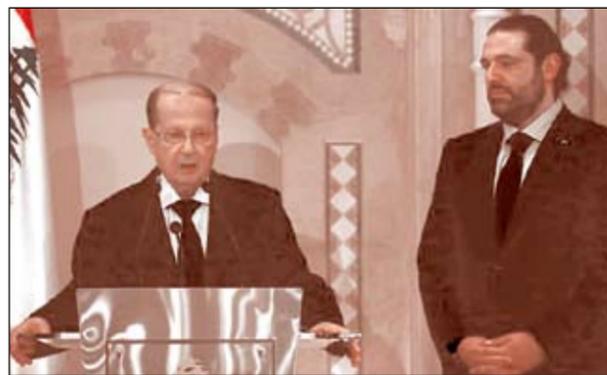
اعتادت مصر أن يحكمها العسكريون، منذ أيام الفرانكو إلى أيام المالك وأسرته محمد علي ثم ضباط الثورة المصرية، وآخرهم المشير عبد الفتاح السيسي. وحاول الشعب المصري أن يتنفس الصعداء عندما وصل المدني الوحيد إلى الحكم بعد ثورة يناير عام ٢٠١٢، لكن العسكر ما لبثوا أن استنفروا قواهم وقفزوا إلى السلطة بعد قمع الجماهير في الشوارع والساحات، لاسيما ميدان رابعة العدوية بالقاهرة، والنهضة بالجيزة، وفي المحافظات المصرية الأخرى، حيث سقط آلاف الضحايا في الميادين والشوارع، وأودع عشرات الآلاف السجن والمعتقلات. لكن أملهم بالعودة إلى الحكم المدني الديمقراطي كان معلقاً على شهر آذار من هذا العام (٢٠١٨) لإجراء انتخابات رئاسية حرة، على الرغم من العقبات التي جرى زرعها أمام أي رئيس مدني، أو أي رئيس ينتخبه الشعب بحرية، فقد اشترط الدستور المصري أن ينال أي مرشح خمسة وعشرين ألف توقيع، من خمس عشرة محافظة مصرية، حتى يمكن لهذا المرشح أن يتقدم بترشيحه وأن يخوض المعركة الانتخابية.

وبما أن عملية جمع التوقيعات لا يمكن أن يمارسها سوى اثنين، الأول أن يكون من ضباط القوات المسلحة، لأنه يستطيع أن يامر جنوده مع ذويهم بتوقيع آلاف التوكيلات، ومن هذا العدد من المحافظات، أو أن يكون مرشحاً من حزب سياسي واسع الانتشار في كل أنحاء مصر. وبما أن المؤسسة العسكرية استطاعت سحق الأحزاب المصرية، ومنعها من إقامة أي مؤتمر أو اجتماع عام في أي قاعة أو ساحة أو فندق، فإن أي حزب مصري -بعد حظر جماعة الإخوان المسلمين- يبدو عاجزاً عن إقامة مؤتمر عام أو حيازه ترشيحات وتوكيلات يدعم بها أحد مرشحيه. لذلك عاد الشعب المصري مكرهاً إلى دعم ترشيح الرئيس السيسي. وعندما حاول الفريق أحمد شفيق خرق هذا الخيار، وأعلن من إمارة أبو ظبي، حيث كان لاجئاً في ضيافة أمرائها أبناء الشيخ زايد آل نهيان، جرى احتجازه فيها، ثم ترحيله بطائرة خاصة إلى القاهرة، حيث جرى ايداعه أحد الفنادق، أو السجن، إلى أن رضخ لأوامر الرئيس السيسي بسحب ترشيحه، والتزام عدم الإدلاء بأي تصريح أو بيان أو التقدم بأي ترشيح.. وهكذا أخلت الساحة للمرشح الأوحد عبد الفتاح السيسي.

وفجأة يبرز اسم مرشح عسكري آخر، هو الفريق سامي عنان، عضو المجلس العسكري الذي تسلم السلطة بعد ثورة يناير، وأشرف على الانتخابات التشريعية التي جرت في مصر خلال ما بعد الثورة، فقامت الدنيا ولما تقعد، إذ كيف يعلن الفريق عنان ترشيحه دون إذن المؤسسة العسكرية، وكيف له أن يفعل ذلك دون الحصول على توكيلات المحافظات المصرية الخمس عشرة والـ ٢٥ ألف مواطن!! مع أن الرجل أحيل على التقاعد من سنوات، وإن بدا في بعض المناسبات مرتدياً الزي العسكري، فالرئيس السيسي يرتدي بزته العسكرية في بعض المناسبات، مع أن الفريق عنان أكبر منه سناً، رغم أنه ما زال يتمتع بحراسة أمنية،

## لماذا أثار ترشيح سامي عنان هذه الضجة في مصر؟!.

## التفريط بالصلاحيات عشية الانتخابات.. هل يضمن الاستقرار السياسي؟



لكن الأخطر هو تجويف اتفاق الطائف وتفريغه بدل التمسك به وتطويره..

فالاتفاق السياسي القائم حول موضوع مرسوم ترقية ضباط دورة عام ١٩٩٤، هو -كما يبدو- رأس جبل الجليد حول خلافات كثيرة، سواء في مجال التعيينات الإدارية والأمنية والقضائية أو في مجال صلاحيات الرئاسة التي رسمها اتفاق الطائف.

ويبدو أن ما يجري على الأرض بحسب الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط هو عمل ممنهج من أجل الانقلاب على اصلاحات الطائف والصلاحيات التنفيذية التي أوكلها إلى رئيس الحكومة ومجلس الوزراء مجتمعاً، وهذا الانقلاب على الطائف جارٍ عبر الممارسة السياسية والإدارية والتنفيذية التي يبدو أن الرئيس سعد الحريري، لاعتبارات شخصية وسياسية، غير ميال بها ويتصرف تجاه هذه التجاوزات بحق صلاحيات رئيس الحكومة وكان الأمر لا يعنيه، وهو أمر يثير استغراب الكثيرين، لأن الرئيس سعد الحريري يجيب دائماً عن هذه التساؤلات المعترضة بأنه يريد الحفاظ على الاستقرار السياسي في لبنان، وكان تطبيق اتفاق الطائف لناحية الصلاحيات الرئاسية والحكومية

«الخرزانة» الأميركية: جادون في مكافحة الإرهاب»، وهي تشير بذلك إلى زيارة مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب مارشال بيلينغسلي الذي زار لبنان على رأس وفد من الوزارة والتقى الرئيسين عون والحريري وبحث معهم في موضوع التزام لبنان بالإجراءات الأميركية في مكافحة تمويل الإرهاب، بما فيها العقوبات على «حزب الله» الذي تتهمه الإدارة الأميركية بالإرهاب وتبييض الأموال وتجارة المخدرات.

واللافت في الموضوع هو الاهتمام الكبير لصحيفة المستقبل بالموضوع وتركيزها الدائم على اتهام «حزب الله» بالإرهاب وتجارة المخدرات، مع أن الرئيس سعد الحريري في مقابله الأخيرة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» قال: «إن خروج حزب الله من ميادين القتال الخارجية سيتطلب وقتاً ولا يمكن أن يحدث بين ليلة وضحاها»، وأكد أن «وجود حزب الله في الحكومة يوفر استقراراً سياسياً في البلاد».

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا يراد للبنان عشية الانتخابات النيابية القادمة، هل يراد له الأمن والاستقرار السياسي أم يراد له غير ذلك؟

نبدأ أولاً من موضوع الخلاف الدائر حول مرسوم ترقية ضباط دور عام ١٩٩٤ الذي وصل إلى حد تهديد اتفاق الطائف وتفريغه كما يقول الرئيس نبيه بري الذي وصف ما يجري اليوم في لبنان بأنه «اللاطائف واللاستور»، ولم يكن موقف الرئيس بري وحيداً في هذا الاتجاه، إذ أكد النائب وليد جنبلاط في تغريدة على موقع تويتر أن «خلف كل قرار تقريباً من مجلس الوزراء، يجري تعميق العجز وزيادة بدل الحد منه،

مع بدء العد العكسي للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في السادس من شهر أيار القادم، تبدو الساحة السياسية مفتوحة على إشكالات وتجاوزات سياسية متعددة.

وسواء أكانت هذه الإشكالات أو التجاوزات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالانتخابات النيابية، مثل تصعيد التجربة الطائفية لجذب الناخبين أم بديلاً من البرامج الانتخابية، فإن ذلك لا يخفي وجود إشكالات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي في لبنان مثل التجاذب القائم حول مرسوم ترقية ضباط دورة عام ١٩٩٤ بين الرئيسين عون وبري، الذي وصل على ما يبدو إلى أفق مسدود بعد رفض كل الحلول الوسط لهذه القضية، وهو ما يشي بان الخلاف بشأن مرسوم ترقية الضباط أبعد من ذلك بكثير ويمس النظام السياسي اللبناني، وهو ما أشار إليه صراحة الرئيس نبيه بري في تغريدة على موقع تويتر بالقول: «إن الذي يطبق اليوم على اللبنانيين هو اللاتائف واللاستور»، وهذا يعني أن وراء الأكمة غير ما يقال في مرسوم الضباط وغيره من القضايا التي يجري الخلاف عليها.

وفي موازاة ذلك تبرز الحملة على «حزب الله» من باب مكافحة الإرهاب، حيث وضعت صحيفة «المستقبل» عنواناً عريضاً على صدر صفحتها الأولى جاء فيه: «موقف

الأمان

عبر شبكة الإنترنت

www.al-aman.com

يهدد الأمن والاستقرار في لبنان.

أما في موضوع الحملة على «حزب الله» التي يتولاها إعلام تيار المستقبل بكل مندرجاته، فهي تثير الاستغراب بسبب التناقض بين المواقف الصادرة عن هذا الإعلام وما يصرح به الرئيس سعد الحريري تجاه «حزب الله» داخلياً وخارجياً.

فالرئيس سعد الحريري يصرح على أن حكومته هي حكومة «ربط نزع» مع «حزب الله»، وأن وجود «حزب الله» في الحكومة يؤمن «استقراراً سياسياً في البلاد»، كما في المقابلة مع صحيفة «وردستريت جورنال»، وهو قال أكثر من مرة إن قضية سلاح «حزب الله» قضية إقليمية وأكبر من إمكاناتها. إذا فلماذا، وما هي أسباب الحملة على «حزب الله» واتهامه بالإرهاب وتجارة المخدرات من قبل وسائل إعلام المستقبل، وما خلفيات هذا التناقض بالمواقف بين تيار المستقبل وإعلامه من جهة، ومواقف الرئيس سعد الحريري من جهة أخرى؟

قد يعتبر البعض أن في الأمر لغزاً أو أنه مرتبط بالانتخابات النيابية وبالتعبئة الشعبية لأكثر ولا أقل، بحيث يتوجه مسؤولو تيار المستقبل وإعلامه إلى الداخل اللبناني، فيما يتوجه الرئيس سعد الحريري إلى الدول الإقليمية والدولية من أجل الحفاظ على مستقبله السياسي.

قد يكون هذا الأمر صحيحاً في وجه من الوجوه، لكن ذلك لا يبرر تصرفات رئيس الحكومة سعد الحريري ومواقفه تجاه التجاوزات بحق اتفاق الطائف القائمة على قدم وساق والتي يقودها رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، كذلك فإن التناقض في المواقف بين الداخل والخارج تجاه «حزب الله» لا يعني إلا شيئاً واحداً، هو أن الرئيس سعد الحريري وتيار المستقبل يلعبان على الحبال.

باختصار، ما يجري على الساحة اللبنانية عشية الانتخابات النيابية خطير وخطير جداً، لأن القبول بتجاوزات الدستور، وتعميق الانقسامات الطائفية والداخلية من أجل الحفاظ على موقع أو تحقيق مكاسب سياسية أمر خطير ويهدد مستقبل لبنان واللبنانيين. ■ بسام غنوم

## الخلاف على مرسوم الأقدمية هل يطيح الانتخابات النيابية؟

الخلاف ترك ويترك تأثيراً يتسع ويكبر يوماً بعد يوم على الأداء العام للحكومة وللمؤسسات الدولة، وبالتالي إن احتدام الصراع بين الرئاستين الأولى والثانية قد يوجد بعض الثغرات في الآلية الإجرائية التنفيذية للانتخابات، فتصبح في حكم المؤجلة حكماً، خاصة إذا أدركنا أن بعض الأمور الإجرائية المتصلة بتطبيق قانون الانتخاب تحتاج إلى استكمال في لجنة تطبيق قانون الانتخاب. لا يعني ذلك أن الانتخابات ستؤجل، أو ستجري إطحها حكماً، وإن كان من مصلحة بعض القوى السياسية التي بدأت تتلمس خسارتها ذلك، ولكنها تبقى محاولات تقوم بها بعض هذه القوى، عليها تستطيع أن تكسب

بقلم: وائل نجم

المساعي التي بذلها رئيس الحكومة، سعد الحريري، ورئيس اللقاء الديمقراطي، النائب وليد جنبلاط، لتذليل العقبات أمام حل أزمة ما بات يُعرف بـ«أزمة مرسوم منح سنة أقدمية لضباط دورة عام ١٩٩٤»، لم تفلح في إيجاد المخارج اللازمة لحل هذه الأزمة. فرئيس الجمهورية، ميشال عون، متمسك بموقفه الذي يعتبر أن مرسوم منح سنة الأقدمية لأولئك الضباط لا يحتاج إلى توقيع وزير المال، بغض النظر عن اسمه. ورئيس المجلس النيابي، نبيه بري، يعتبر أن المرسوم يحتاج إلى توقيع كل الوزراء المعنيين، وهم وزراء الدفاع، والداخلية، والمالية، وبالتالي لا يصبح المرسوم نافذاً إلا بعد توقيع كل هؤلاء، واعتبر أيضاً عملية تجاوز توقيع هؤلاء الوزراء، أو أي وزير منهم، بمثابة تجاوز للدستور ولاتفاق الطائف، وبالتالي رفض هذا الأمر، وجعله معركة للدفاع عن الدستور وعن «اتفاق الطائف»، وصولاً إلى القول الصريح إن ما يجري اليوم وما يطبق هو «اللدستور واللاطائف»، في اتهام ضمنى لرئيس الجمهورية بمحاول إعادة تكريس الهيمنة على الدولة من خلال أعراف جديدة تتجاوز الدستور والطائف. لا يبدو في الأفق أن هذه الأزمة في طريقها إلى الحل، بل يبدو أنها يمكن أن تمتد إلى ما بعد الانتخابات النيابية، وقد تلازمت مع أزمات أخرى قد تؤثر على المشهد العام في البلد.

فأول مفاعيل هذا الخلاف انعكس على أداء مجلس الوزراء، إذ بات كل ملف خلافي بين الجهتين كيبلاً بتعطيل المجلس، وقد لاحظنا كيف أن ملفات الكهرباء والنفايات والأجور وغيرها أثرت على العلاقة بين الطرفين، كما أثرت على أداء المجلس، فضلاً عن الخلاف على مسألة تطبيق وتعديل قانون الانتخاب. فهل يمكن أن يطيح هذا الخلاف الانتخابات النيابية؟ أم تمضي الأمور على خير؟ الرئيس نبيه بري، ومعه كثيرون، حذروا أكثر من مرة، من أن هناك من يعمل على تطيير الانتخابات من خلال طروحات لتعديل القانون تارة، أو إشكالات في قضايا ثانوية تارة أخرى. صحيح أن كل القوى السياسية تؤكد في مواقفها إجراء الانتخابات في وقتها، وصحيح أن الجميع يحرص على رفض التأجيل أو الإلغاء، وصحيح أن رئيس الجمهورية ميشال عون وقع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، ولكن كل ذلك لا يدفع الشك الذي بات يشكل هاجساً للكثيرين باليقين الذي يؤكد إجراء الانتخابات في وقتها. أما عن علاقة الخلاف على مرسوم الأقدمية بمسألة إطاحة الانتخابات، فهناك من يقول إن

يواجه «تيار المستقبل» في الانتخابات النيابية المقبلة الكثير من التحديات السياسية والشعبية والمالية. فالتيار يخوض هذه الانتخابات للمرة الأولى دون دعم سعودي مالي واضح، والعلاقة مع المملكة تسودها أجواء من التوتر والقلق، أما على الصعيد الشعبي، فقد انحسر الدعم الذي تلقاه التيار خلال السنوات الماضية منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. ومن الناحية السياسية يواجه التيار ظروفًا ضاغطة، في ظل وجود العديد من القوى المعارضة له، التي تستطيع الحصول على مقاعد نيابية في بعض الدوائر بفضل اعتماد النسبية والصوت التفضيلي.

كل هذه التحديات ستؤدي إلى تراجع حجم الكتلة النيابية للتيار في المجلس النيابي المقبل، وستضع التيار أمام امتحان حادٍ لإثبات استمرار شعبيته وحضوره السياسي، سواء على الصعيد النيابي عامة، أو على صعيد الساحة الإسلامية السنّية. فما هي أبرز التحديات والعقبات التي يواجهها التيار في الانتخابات المقبلة؟ وماذا عن خريطة المعارك والتحالفات في مختلف الدوائر الانتخابية؟

### التحديات والعقبات

بداية، ما هي أبرز التحديات والعقبات التي يواجهها تيار المستقبل في الانتخابات النيابية في أيار المقبل؟

حسب مصادر مطلعة على أجواء التيار، هناك عدة



الرئيس بري.. وتيمور وابو فاعور

فإن العمل لاستعادة بعض الصلاحيات في هذه المرحلة يشكّل خطورة كبيرة لا ينبغي التهاون حيالها، فما دفعناه أثمان الاستقرار في لبنان يحتاج منا إلى مزيد من التريث في مقاربة الأمور بعيداً عن الطموحات، وتكريس الزعامات، ومحاولات كسب المزيد من الصلاحيات. ■

مزيداً من الوقت من أجل إحداث بعض التعديلات التي تكون كفيلة بحصد بعض المكاسب الجديدة. تبقى مسألة أن الخلاف على مرسوم الأقدمية فتح النقاش على مسألة الصلاحيات والدستور، وهذا أمر خطير للغاية، فكما أن أي تعديل للدستور يحتاج إلى ظروف مناسبة تكون في مصلحة اللبنانيين،

## تيار المستقبل وتحديات الانتخابات

### معارك قاسية.. ووضع مالي صعب.. وضغوط شعبية

أمام معركة صعبة في مواجهة معارضيته ومختلف القوى السياسية والشعبية، وقد يخسر المقعدين الشيعيين لمصلحة حركة أمل وحزب الله، ومقعداً أو اثنين من المقاعد السنّية، مع احتمال خسارة أحد مقاعد الدروز والأقليات والأرثوذكس.

وفي صيدا - جزين، وفي حال تحالف التيار مع التيار الوطني الحر قد ينجح في الحفاظ على مقعد سنّي مع فوز من يدعمه من اللائحة على الصعيد المسيحي، لكن بالمقابل فإن كل المؤشرات تشير إلى فوز الدكتور أسامة سعد في المقعد السنّي الآخر وكذلك فوز أحد مرشحي الرئيس نبيه بري في جزين، وهو إبراهيم عازار.

وأم المعارك القاسية التي سيواجهها التيار وستكون في دائرة طرابلس، وستؤدي إلى خسارة التيار عدداً من المقاعد لمصلحة معارضيته، وقد لا يستطيع الفوز إلا بمقعدين أو ثلاثة.

وفي عكار سيواجه التيار العديد من القوى المعارضة، إضافة إلى أن النواب الذين كان يدعمهم سابقاً قد لا يكونون على لوائحه مثل النائب خالد الضاهر والنائب معين المرعي.

وفي دائرة زحلة لن يعود التيار لاعباً حاسماً في المعركة، مع أن لديه قوة انتخابية فاعلة في هذه الدائرة، ما يساعده في إيصال نائب أو نائبين.

وأما دائرة البقاع الغربي - راشيا فالمعركة ستكون قاسية بين مختلف الأطراف، ما قد يتيح عودة النائب والوزير السابق عبد الرحيم مراد إلى البرلمان، وكذلك وصول مرشح حركة أمل عن المقعد الشيعي، واحتمال عودة نائب رئيس البرلمان السابق إليي الفرزلي للبرلمان.

وسيكون للتيار دور فاعل ومؤثر في بعض الدوائر الأخرى مثل الشوف - عاليه ودائرة بعلبك - الهرمل، دائرة مرجعيون - حاصبيا - البنتية - بنت جبيل. وأما في الدوائر ذات الغالبية المسيحية (بيروت الأولى، البترون، كسروان - جبيل، المتن)، فإن دور التيار سيتراجع كثيراً، وذلك لحساب القوى الأخرى، ولا سيما القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والشخصيات المستقلة.

إذن وبالإجمال ولأول مرة منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري، يدخل «تيار المستقبل» إلى المعركة الانتخابية في ظل ظروف سياسية وشعبية ومالية وانتخابية صعبة، وستشكل نتائج الانتخابات استفتاءً مهماً لتحديد مدى قدرة التيار على الحفاظ على شعبيته وكونه لا يزال القوة الأولى على الساحة السنّية.

وبانتظار إعلان التيار مرشحيه، فقد بدأت ماكيناته الانتخابية بالعمل في كل الاتجاهات ولو أن الخيارات والتحالفات لن تكون سهلة، وهناك ضغوط داخلية وخارجية على التيار ستؤثر بطبيعة هذه التحالفات الانتخابية. ■

قاسم قصير

عقبات وتحديات يواجهها في الانتخابات المقبلة، وهي على النحو الآتي:

أولاً: التحدي المالي، وهو الأبرز، لأنه للمرة الأولى منذ أن بدأ التيار يخوض الانتخابات وليست لديه قدرة مالية كبيرة يخصصها للمعركة، خاصة بعد توتر العلاقة بين رئيس التيار سعد الحريري والمملكة العربية السعودية، وفي ظل الأزمة المالية التي تعاني منها مؤسسات الحريري، ما سيفرض على التيار التحالف مع شخصيات لديها امكانات مالية، وإن كانت لا تنتمي إلى التيار تنظيمياً، وقد يؤثر ذلك أيضاً في حجم التأييد الشعبي للتيار.

ثانياً: التحدي السياسي والشعبي، فبعد ثلاثة عشر عاماً على اغتيال الرئيس رفيق الحريري، تراجع الدعم السياسي والشعبي للتيار في ظل عدم وجود شعارات انتخابية مؤثرة، وبسبب السياسات والتسويات التي اعتمدها رئيس الحكومة سعد الحريري مع مختلف الأطراف التي كان يتنافس معها (التيار الوطني الحر، حزب الله)، ونظراً للمتغيرات في المنطقة.

ومع أن الأزمة التي واجهها الرئيس سعد الحريري بعد استقالته الأخيرة قد لعبت دوراً فاعلاً في استعادة بعض الدعم الشعبي، لكن ذلك لا يلغي تراجع هذا الدعم.

ثالثاً: قانون الانتخاب واعتماد النسبية والصوت التفضيلي: يشكل القانون الجديد أحد أبرز التحديات للتيار، لأنه لم يعد يستطيع إيصال لوائح مكتملة من خلال الحصول على نصف الأصوات في كل دائرة، لأن النسبية ستسمح لمنافسيه بالحصول على عدد من المقاعد، كذلك سيؤدي الصوت التفضيلي إلى تنافس داخل كل لائحة، ما سيؤدي إلى خسارة التيار عدداً كبيراً من المقاعد لمصلحة منافسيه في مختلف الدوائر، وسيضطره إلى التحالف مع شخصيات لها وزن شعبي فاعل كي تساعده في تجميع أكبر عدد من الأصوات.

رابعاً: الظروف الداخلية والخارجية وتراجع التحالفات: فالأوضاع في لبنان والمنطقة أدت إلى فرط معظم التحالفات السابقة، ومنها تحالف «قوى ١٤ آذار»، وتراجعت العلاقة بين التيار والقوى الإسلامية، ما سيضع التيار في ظروف صعبة ويدخله في معارك قاسية مع العديد من القوى السياسية والشعبية.

وفي مواجهة هذه التحديات والعقبات، يعتمد التيار على موقع زعيمه (سعد الحريري) في موقع رئاسة الحكومة وعلى رفع شعار «الاستقرار والاعتدال»، وعلى السعي إلى ترشيح وجوه جديدة قادرة على دعم قاعدته الشعبية.

### خريطة المعارك الانتخابية

لكن كيف ستكون خريطة المعارك الانتخابية التي سيخوضها التيار في مختلف الدوائر؟ يواجه «تيار المستقبل» معارك قاسية في عدد من الدوائر الانتخابية، ففي بيروت الثانية سيكون التيار

## محكمة لبنانية تنقض حكم إعدام الشيخ الأسير



أصدرت محكمة التمييز العسكرية في لبنان قراراً بنقض حكم الإعدام الصادر بحق الشيخ أحمد الأسير وسبعة من أنصاره في ٢٨ أيلول الماضي، وذلك في قضية «أحداث عبرا» التي وقعت في حزيران ٢٠١٣ وقتل فيها ١٨ جندياً لبنانياً بالإضافة إلى مئة جريح.

وقال محامي الشيخ الأسير إن المحكمة قبلت طلب نقض الحكم المقدم من وكلاء الأسير، وحددت موعداً لإعادة المحاكمة في ٢٧ آذار المقبل.

وكان الشيخ قد أوقف خلال محاولته مغادرة البلاد عبر مطار بيروت الدولي في شهر آب ٢٠١٥، وذلك بعد تواريه عن الأنظار عقب المعركة التي شهدتها منطقة عبرا بين الجيش اللبناني ومناصري الأسير في حزيران ٢٠١٣.

وكان الشيخ أحمد الأسير قد حضر الجلسة التي صدر فيها حكم الإعدام، ونقلت عنه الوكالة الوطنية اللبنانية للإعلام قوله إن المحكمة ميسّسة بامتياز، وإنها إيرانية، كما رفض الاعتراف بالمحامي إليي الحاج الذي عينته المحكمة للدفاع عنه.

# الجيش الحر يبدأ هجوماً برياً في عفرين مدعوماً بقوات تركية

أعلنت تركيا أن الجيش السوري الحر دخل منطقة عفرين بريف حلب الشمالي قرب الحدود التركية، وأنه بدأ عملية برية ضد عناصر وحدات حماية الشعب الكردية، مدعوماً بدبابات الجيش التركي، كما أعلنت السلطات أن ١٥ منطقة جنوبي تركيا على الحدود باتت مناطق أمنية خاصة منذ فجر يوم الإثنين.

وقالت قيادة الأركان العامة التركية إن الجيش السوري الحر بدأ عملية برية واسعة النطاق في منطقة عفرين، كما ذكرت مصادر عسكرية أن دبابات القوات التركية تدعم الجيش الحر في عملية «غصن الزيتون»، وأنه بدأ التقدم بمدينة عفرين التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية، وهو ما أكدته رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم.

كما نقلت وسائل إعلام تركية عن مصادر عسكرية أن الوحدات الخاصة التركية بدأت عملياتها في الأراضي السورية وبالتحديد في المناطق الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية في منطقة عفرين. وأكد شهود عيان في المناطق الحدودية أن قوات كوماندوز تركية دخلت من مناطق حدودية تركية

واسعة كما استمر دخول الكيانات العسكرية التركية إلى منطقة عفرين طوال الليل.

وكان مراسلون قد أكدوا أن سلاح الجو التركي شنّ غارات جوية جديدة على مواقع وحدات حماية الشعب في عفرين تمهيداً للتدخل البري، كما استهدفت المدفعية التركية جسر حشاشكة والحجر الأخضر وتل الأحمر وقرية حبيكا في ريف عفرين.

وأعلن الجيش التركي أنه استهدف أكثر من ١٥٠ موقعاً للوحدات الكردية، وذلك بعد ساعات من إعلانه انطلاق عملياته في عفرين تحت اسم «غصن الزيتون»، بهدف تأمين الحدود التركية و«القضاء على الإرهابيين» دون إلحاق أضرار بالمدنيين.

من جهتها، قالت وحدات حماية الشعب إن ستة مدنيين قتلوا وأصيب ١٣ آخرون جراء القصف التركي على عفرين. وحملت الوحدات -في بيان لها- تركيا وروسيا معاً المسؤولية، قائلة إنه لولا موافقة روسيا لما أقدمت الطائرات التركية على قصف المنطقة.

في هذه الأثناء، ذكرت وكالة الأناضول للأنباء أن أربعة صواريخ أطلقت من سوريا على بلدة كيليس



الحدودية التركية، في وقت مبكر من صباح الإثنين، ما ألحق أضراراً بمنازل. وقالت إن ثلاثة صواريخ ألحقت أضراراً بمنزلين في حين سقط فيه الرابع على أرض فضاء وسط المدينة، مضيئة أنه لم يسقط ضحايا. وردت قوات الأمن التركية بالمثل على مصادر إطلاق القذائف.

## قوات تركيا و«الحر» تتوغل

سيطرت القوات التركية والجيش السوري الحر على عدة مواقع عسكرية واستراتيجية كانت خاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية شمال غرب عفرين في ريف حلب شمالي سوريا. يأتي ذلك بينما تدخل عملية غصن الزيتون التي أطلقتها القوات التركية اسبوعها الثاني.

وقال الجيش التركي إنه استهدف أكثر من ١٥٠ موقعاً ومستودعاً للسلاح، بينما قال مراسلون إن «الجيش السوري الحر» بات يسيطر على مناطق استراتيجية.

وسيطر الجيش الحر بدعم من وحدات تركية خاصة توغلت عدة كيلومترات داخل الأراضي السورية، على أربعة تلال استراتيجية في ناحيتي شيخ حديد وراجو غربي عفرين بريف حلب، وسيطر أيضاً على قريتي شنكال وإده مانلي شمال غرب عفرين، وفقاً لمراسل الجزيرة.

وأوضح المراسلون من شرق عفرين أن تلك التلال ذات أهمية استراتيجية لأنها قد تساعد القوات المهاجمة على التوغل أكثر باتجاه مدينة عفرين، مشيراً إلى أن دخول القوات التركية من جهة الشمال الغربي كان مفاجئاً لوحدات حماية الشعب الكردية التي أقامت تحصيناتها في الجهة الشرقية.

## توسيع الهجوم

وذكر المراسل أنه يتوقع اتساع رقعة الهجوم في الساعات المقبلة، إذ قد يبدأ التوغل التركي من المحور الشرقي لعفرين، وفقاً لمصادر عسكرية. وقد وصلت

تعزيزات عسكرية جديدة للقوات التركية إلى مدينة أعزاز في ريف حلب.

وأعلن الجيش السوري الحر أسر ثلاثة مقاتلين من وحدات حماية الشعب الكردية شمال غرب عفرين. وقال مصدر في الجيش لوكالة رويترز للأنباء إن نحو ٢٥ ألفاً من مقاتلي الجيش الحر يشاركون في العملية العسكرية التركية.

واستمر القصف المتبادل بين الجيش التركي والوحدات الكردية عبر الحدود بالمدفعية وراجمات الصواريخ، وواصل الطيران التركي شنّ غارات في عفرين.

من ناحية أخرى، قال المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين إن العملية العسكرية التركية في عفرين جرى التنسيق فيها مع الروس والإيرانيين، وتجري في إطار ميثاق الأمم المتحدة وحق الدفاع عن النفس. وأضاف أن تركيا ليس لديها أطماع في سوريا، بل تحاول حماية مواطنيها وحدودها.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه يتوقع انتهاء عملية «غصن الزيتون» قريباً، وإن أفراد الوحدات الكردية يهربون وستواصل القوات التركية مطاردتهم.

## تسلسل وسيناريوهات

بدأت العملية العسكرية التركية في عفرين بتمهيد مدفعي استهدف مواقع وحدات حماية الشعب الكردية، وتركز على المواقع المحاذية لنقاط التماس مع الجيش السوري الحر في ريفي حلب الشمالي والغربي.

الملاحظ أن الحديث عن مجال أمني على عمق ثلاثين كيلومتراً يكاد يشكل كل منطقة عفرين، لذا يرجح الخبراء والمراقبون أن يكون العمق على مسافة أقل من ذلك، وكانت مصادر قد تحدثت في وقت سابق عن عمق يمتد بين ١٠ و١٥ كيلومتراً.

- الجيش التركي والجيش السوري الحر سيقترحان منطقة عفرين من أربعة محاور رئيسية ضمن مراحل العملية المتوقعة، والهدف هو اتصال قوات الجيش السوري الحر في ريفي حلب الغربي والشمالي، واستعادة المناطق التي تمددت إليها الوحدات الكردية قبل أكثر من عامين تحت غطاء جوي روسي وانزعجت من الجيش السوري الحر، وهو ما سيؤدي إلى قطع منطقة عفرين عن مناطق قوات النظام. ■

العمليات العسكرية أو حصول صفقة مشابهة لصفقة حلب.

وحتى لو استمر النظام في إحراز تقدم، فلن تستطيع أنقرة تجاهل سوتشي، لأن ذلك سيُعتبر طعنة لروسيا التي تعول كثيراً عليه، وتحذيرات لافروف شديدة الوضوح: «من دون عقد مؤتمر سوتشي وأخذ نتائج جولات أستانا في الاعتبار، فلن يحصل أي تقدم مهم في محادثات جنيف».

في أسوأ الأحوال، قد تقوم أنقرة بتخفيف مستوى ضغطها على المعارضة، والخروج بموقف باهت بشأن سوتشي، وهذا ما بدأت موسكو تدركه، ولعل التحركات الروسية الأخيرة تجاه طهران ودمشق توحي بأن الروس بحاجة إلى تأمين اختراق سياسي من بوابة دمشق قبيل عقد المؤتمر، إن لم تقم تركيا بما يلزم تجاهه.

وقد يكون سماح الروس للنظام بالمضي قدماً في شرقي إدلب مرتبطاً بالحصول على تنازل سياسي سيُعلن من سوتشي، لكن التحضير للمؤتمر كشف محدودية القدرة الروسية وفعالية الأطراف الإقليمية حين يتعلق الأمر بقضايا السياسة. ■

# هل ستغير معركة إدلب التفاهات العسكرية والسياسية؟

بقلم: حسين عبد العزيز

فبطبيعة الحال ستؤثر سلباً معارك إدلب والتوترات بين أنقرة وموسكو على «مؤتمر الحوار الوطني» المزمع عقده في سوتشي بروسيا، ولذا فأغلب الظن هو تأجيل المؤتمر إلى حين نضج شروط نجاحه، وأحد شروط نجاحه مرتبط بالأتراك.

ليس المقصود بالتأثير السلبي لمعركة إدلب على سوتشي أن الانتصارات العسكرية التي يحققها النظام ستدفع المعارضة وتركيا للابتعاد عن سوتشي، فهذا أمر غير ممكن لأن الأتراك غير قادرين على الذهاب في مواجهة مفتوحة وحادة مع روسيا. وإنما المقصود هو أن عملية إدلب العسكرية أخلت بالتوازنات القائمة بين موسكو وأنقرة، ولن يتم تجاوز هذا الإخلال إلا بوقف

جاويش أو غللو بأن بلاده ستعقد اجتماعاً لوزراء خارجية الدول التي تتشاطر معها المواقف من الأزمة السورية، يحمل دلالات سياسية تفيد بأن أنقرة مضطرة إلى توسيع خياراتها وعدم حصرها في الروس.

ومع ذلك، لا يتوقع أن تتطور الأمور إلى حد سقوط اتفاق مناطق خفض التوتر ونهاية التفاهات الروسية التركية، لأن ذلك سيقتضي على جهود موسكو في اجترار مسار سياسي جديد، وسيضع تركيا في نفق مظلم مع اندعام أية خطة عسكرية واقعية لها والمعارضة.

بالنسبة إلى موسكو، فهي ليست في وارد الانقلاب على التفاهات مع أنقرة مع اندعام وجود شريك قوي وفاعل في الجانب الآخر تستطيع معه ترتيب المشهد السوري في الحدود الممكنة. وكذلك الأمر أيضاً بالنسبة إلى أنقرة، فهي لا تستطيع الحفاظ على مكتسباتها أو تحصيل مكاسب أخرى إلا عبر البوابة الروسية بعدما أوصلت البوابة الأميركية.

صحيح أن القدرة الروسية وصلت إلى نهايتها تقريباً، وأن حل الملف الكردي مرتبط بالولايات المتحدة وليس بروسيا، إلا أن الأتراك لا يستطيعون المخاطرة بالانتقال إلى الغرب مع غياب أية ضمانات أميركية تلبي حاجات أنقرة، خصوصاً إذا تعلق الأمر بقضايا عسكرية.

ولذلك ستتعامل تركيا مع معركة إدلب وفق الإمكانيات المتاحة، وبالنسبة إليها يعني وصول النظام إلى الطريق الدولي حلب / دمشق تغييراً في معادلات الصراع داخل المحافظة.. كذلك فإنها لا تريد خسارة القوى العسكرية الموجودة في المحافظة، في وقت تسعى شيئاً فشيئاً إلى سحب البساط من تحت أقدام «جبهة النصرة» (سابقاً - هيئة تحرير الشام حالياً)، وإطلاق معركة كبيرة ضد إدلب ستضع الفصائل في جبهة موحدة مع «هيئة تحرير الشام»، وهذا ما حصل.

## خيارات محدودة

أما بشأن مآلات هذه المعركة على مؤتمر سوتشي؛

هل معركة إدلب معركة تكتيكية يراد منها تحقيق إنجاز سياسي؟ أم إنها تحمل في طياتها أبعاداً أكثر من ذلك تعيد إلى الأذهان ما حدث في حلب بالأمس القريب؟ وهل ستكون هذه المعركة فاصلاً زمنياً بين مرحلتين بحيث تترتب عليها توازنات عسكرية وسياسية جديدة؟ أم أن ما يجري لن يؤثر على اتفاق مناطق خفض التوتر؟

لمعركة إدلب خصوصية تختلف عن بقية المحافظات بسبب الحضور التركي المباشر فيها، وبسبب التشابك الحاصل على الأرض بين قوى تصنف «إرهابية»، وفصائل إسلامية معتدلة، وفصائل معارضة وطنية.

## اختبارات أستانا

بدا واضحاً منذ اجتماع «أستانا ٧» أن روسيا اكتفت بتحديد حدود مناطق خفض التوتر ووقف إطلاق النار وإن لم يكن بشكل كلي، وتقاوست بوضوح في تثبيت التوافقات حول آليات المراقبة، في حين رفضت تبادل الخرائط مع تركيا وفصائل المعارضة.

فأما أن روسيا وضعت فخاً للاتراك والمعارضة، أو أنها خضعت لضغوط دمشق وطهران بأن اتفاق مناطق خفض التوتر الحالي غير مقبول، لأنه يضرب بانتصارات النظام العسكرية عرض الحائط بسبب مساواته بين الطرفين، ويسمح للمعارضة بالسيطرة على مساحات تعتبر من وجهة نظر دمشق وطهران خطيرة (ريف حماة الشمالي، ريف حلب الجنوبي، ريف حلب الغربي، إدلب).

## تحالفات مهددة

إذا كانت الأزمة السورية سبباً رئيسياً في التقارب بين روسيا وتركيا، فإنها يمكن أن تكون سبباً في تباعدهما، وقد كشفت الفترة الأخيرة وجود خلافات قوية، سواء على مستوى أستانا، أو في جنيف، أو بشأن سوتشي.

ويبدو أن تصريح وزير الخارجية التركي مولود

## المعارضة السورية تستعيد مطار أبو الظهور .. وغارات بالغوطة

أكدت مصادر ميدانية أن المعارضة السورية المسلحة استعادت مساء يوم الإثنين مطار أبو الظهور العسكري بريف إدلب، وسقط ضحايا مدنيون بغارات روسية وسورية في المحافظة، كما سقط ضحايا في ريف دمشق ولا سيما بعد قصف بغاز الكلور، بحسب ناشطين.

ونقل مراسلون عن مصادر ميدانية أن قوات المعارضة استعادت السيطرة على مطار أبو الظهور العسكري بريف إدلب الشرقي، وذلك بعد أن شنت هجوماً معاكساً ضد قوات النظام داخل المطار وعدد من التلال في المنطقة. وبحسب ما ذكر مصدر عسكري في «هيئة تحرير الشام»، فإن الهجوم بدأ بعملية «استشهادية» أسفرت عن مقتل ثلاثين عنصراً وتدمير ثلاث آليات.

وكانت قوات النظام والمليشيات الداعمة له قد أعلنت سيطرتها على المطار الذي يكتسب أهمية استراتيجية كبيرة، حيث يقع على الطريق الدولي بين حلب وحماة، ويشرف على أرياف حماة وحلب وإدلب.

وفي ريف إدلب أيضاً، أصدفت المعارضة مواقع لقوات النظام بقريتي إعجاز وكراتين، ودمرت قاعدة صواريخ، فيما أعلنت قوات النظام السيطرة على قرى الغزال وتبارة الحشر وأم الهوتة.

## فرنسا تحذر من تحوّل الغوطة الشرقية إلى «حلب جديدة»



التي تسيطر عليها المعارضة، وهي آخر معاقلها قرب دمشق، وتحاصرها قوات النظام منذ عام ٢٠١٢. وتقع الغوطة الشرقية ضمن مناطق «خفض التوتر»، التي جرى التوصل إليها خلال مباحثات

أستانة العام الماضي، بضمانة من تركيا وروسيا وإيران. ورداً على سؤال بشأن موقف بلاده من العملية العسكرية التركية في مدينة عفرين بريف حلب، قال المندوب الفرنسي، إن «عفرين كانت عنصراً ضمن

حذر مندوب فرنسا لدى الأمم المتحدة، فرانسوا ديلاتر، يوم الإثنين، من أن تتحوّل الغوطة الشرقية لدمشق إلى «حلب جديدة»، وحمل النظام المسؤولية عن تدهور الأوضاع.

جاء ذلك عقب جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي، دعت إليها باريس، لبحث الوضع الإنساني في سوريا. وأضاف أن الأمم المتحدة لم تتمكن من تسيير أي قافلة إنسانية عابرة للحدود إلى سوريا، منذ بداية عام ٢٠١٨.

وعداً خلال الجلسة، قال إن «وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، مارك لوكوك، ومساعد الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، قدما إفادتین بشأن الوضع في سوريا، وخاصة ظروف المدنيين بالغوطة الشرقية وإدلب».

وتابع: «كان غرض فرنسا من هذا الاجتماع هو التشديد على المساءة الإنسانية في سوريا حالياً، التي يعد النظام السوري هو المسؤول الأول عنها».

وأوضح ديلاتر أن «فرنسا أكدت خلال الاجتماع ثلاث رسائل، هي: التعبير عن قلقها بشأن ما يجري في سوريا، حيث نخشى أن تتحول الغوطة الشرقية إلى حلب جديدة، إذا استمرت الأوضاع الإنسانية على ما هي عليها».

واتهمت لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، في آذار ٢٠١٧، قوات النظام السوري والمليشيات الموالية لها بارتكاب «جرائم حرب»، خلال عملية عسكرية انتهت بسيطرتها على أحياء المعارضة في حلب، وتهجير سكانها، وسط تنديد دولي.

واستطرد: «والرسالة الثانية هي ضرورة الاحترام الكامل من جانب النظام السوري للقانون الإنساني الدولي، حيث ندين قصفه للمدنيين، ونريد زيادة الضغط عليه، خاصة في ما يتعلق بالغوطة الشرقية وإدلب. أما الرسالة الأخيرة فهي ضرورة تجديد العملية السياسية».

ووفق الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) فإن ١٣٣٧ مدنياً قتلوا في هجمات النظام على الغوطة الشرقية، خلال العام الماضي، بينهم ١٢ من عناصر الدفاع المدني.

ويعيش نحو ٤٠٠ ألف مدني في الغوطة الشرقية

العناصر التي تحدثنا عنها خلال الجلسة.. طالبنا تركيا بأن تكبح جماحها».

وتواصل تركيا عملية «غصن الزيتون»، بهدف «إرساء الأمن والاستقرار على حدود تركيا وفي المنطقة، والقضاء على إرهابي (بي كا كا/ بي دي بي ك) و(داعش) في عفرين، وإنقاذ سكان المنطقة من قمع الإرهابيين»، وفق هيئة الأركان التركية. وشددت هيئة الأركان، في بيان، على أن العملية «تجري في إطار حقوق تركيا النابعة من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن حول مكافحة الإرهاب وحقوق الدفاع عن النفس المشار إليه في المادة ٥١ من اتفاقية الأمم المتحدة، مع احترام وحدة الأراضي السورية»، وأكدت أنه يجري اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون إلحاق أضرار بالمدينين.

في المقابل، قُتل مدنيان، بينهم لاجئ سوري، وأصيب ٤٨ آخرون، بينهم ١٦ سورياً، بجروح، جراء قصف بالهاون والصواريخ شنه عناصر تنظيم «بي دي دي» الإرهابي من سوريا، على قضاء قريق خان وقضاء ریحاني في ولاية هطاي جنوبي تركيا. ■

### علي أكبر ولايتي؛

## لولانا لسقط النظام السوري في أسابيع



رحيم صفوي إن الولايات المتحدة تعمل على تشكيل قوة عسكرية كردية قوامها ثلاثون ألف مقاتل، بهدف إيجاد منطقة حكم ذاتي للأكراد.

وأضاف أن منطقة الحكم الذاتي الكردي تمتد من جنوب تركيا إلى غرب العراق، وتشمل كذلك قرابة ٢٥٪ من الأراضي السورية.

وأوضح صفوي في تصريح أدلى به للتلفزيون الإيراني أن استراتيجية واشنطن الجديدة هي الحفاظ على أماكن توتر في المنطقة، أو توسيعها للاستفادة منها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

ومضى قائلاً إن المنطقة تشهد تنافساً استراتيجياً بين أميركا وروسيا والصين وحتى الهند، محذراً من احتمال تحولها إلى منطقة نزاع بين هذه القوى.

وقال إن السعودية دخلت ساحة التنافس في المنطقة، وذلك عن طريق ضخ الأموال، لكن سياساتها فشلت في اليمن ولبنان والعراق. ■

قال علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي، إنه لولا إيران لكانت الحكومة السورية سقطت خلال بضعة أسابيع، وكان تنظيم الدولة حالياً في بغداد.

وأضاف لصحيفة كيهان الإيرانية أن التنسيق والدعم الإيراني كان له دور حاسم في سوريا، وإلا لما تمكن الروس من فعل شيء في المنطقة، على حد قوله.

واتهم ولايتي الولايات المتحدة بالسعي لتقسيم سوريا، ونفى أن يكون لإيران دور في العملية العسكرية التركية الدائرة في عفرين.

وأشار ولايتي في كلمة القاها يوم الإثنين أمام ملئقى «تحرير المسجد الأقصى عنوان انتصار محور المقاومة»، إلى أن أميركا والغرب يسعيان لتغيير حدود الدول وإيجاد شرق أوسط كبير يمتد إلى الحدود الروسية والصينية.

واعتبر ولايتي أن دعم طهران لكل من العراق وسوريا ولبنان كان بمثابة الوقاية قبل العلاج، منبهاً إلى أن إيران قاتلت في العراق وسوريا لتحول دون انتقال نظرية التقسيم من هذه الدول إليها، ولتمنع انفصال إقليم كردستان العراق الذي قال إنه كان سيتحول إلى «بؤرة لوجود القوات الصهيونية على تخوم بلدنا»، على حد تعبيره.

من جهة أخرى، قال مستشار المرشد الإيراني للشؤون العسكرية اللواء

## مغزى بقاء القوات الأمريكية في سوريا.. هل هو مصلحة دولية؟

بقلم: طارق الكحلواوي

أيدولوجية متطرفة في أي بلد مسلم؛ مع تاريخ من الفساد وقلة من القيود على السلطة. وكان تنظيم داعش واحداً من المجموعات الأولى التي قامت باستعراض هذه الاستراتيجية».

قال السفير الأمريكي السابق جيمس جيفري، في شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب: «ينبغي أن تبقى القوات الأمريكية ذات قدرة على التدريب والجاهزية في العراق، وكذلك في سوريا. والغرض الظاهري من الوجود الأخير هو حماية الجيوب والشركاء الأمريكيين من احتمال عودة الإرهاب، لكنه سيحافظ ضمناً أيضاً على ضغوط عسكرية على دمشق وإيران للتفاوض بجدية في عملية جنيف بشأن الوضع السياسي في سوريا في المستقبل».

كما سبق للباحث إيلان غولدنبرغ، من مركز الأمن الأمريكي الجديد، أن دافع منذ أسابيع على استراتيجية استخدام القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها في مناطق ما بعد داعش «لمنع شحنات الأسلحة الإيرانية». وأشار غولدنبرغ إلى أن أخذ محافظة دير الزور الشرقية «يمكن أن يعني أن القوات الأمريكية قد تبقى في سوريا بعد هزيمة داعش، أو أن القوات التي تقودها الولايات المتحدة بقيادة كردية يمكن أن تعمل كبديل فعلياً لأجنحة مناهضة لإيران، بما في ذلك قطع خطوط الاتصال الإيرانية».

وقد عمد موظفون نافذون في الإدارة الأمريكية في الصيف الماضي، مثل ديريك هارفي، عندما كان

فإن الولايات المتحدة ستحافظ على وجود عسكري في سوريا يركز على ضمان عدم تمكن داعش من الظهور». وقال تيلرسون، وهو يسرد ما اعتبر أنه خطأ الإدارة السابقة في العراق: «لا يمكننا السماح للتاريخ بتكرار نفسه في سوريا، داعش لديه في الوقت الحاضر قدم واحدة في القبر، والحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في سوريا (ضروري) حتى يتم تحقيق هزيمة كاملة لداعش».

لكن وزير الخارجية الأمريكي لم يخف وجود أسباب أخرى للإبقاء على الولايات المتحدة في سوريا: «إن الانسحاب الكامل للجنود الأمريكيين في هذا الوقت سيساعد بشار الأسد، فسوريا مستقرة ومستقلة تتطلب في نهاية المطاف الانخراط في مرحلة ما بعد الأسد، من أجل أن تكون ناجحة، واستمرار الوجود الأمريكي لضمان هزيمة داعش الدائمة سيساعد أيضاً في تمهيد الطريق أمام السلطات المدنية المحلية الشرعية لممارسة الحكم الرشيد في المناطق المحررة».

هذا الرأي حول الارتباط

بين ضمان عدم عودة داعش وتغيير الحكم في سوريا؛ لا يخص الإدارة الأمريكية وحدها، بل يشمل أيضاً خبراء أمريكيين بارزين، مثل باربرا والتر؛ التي كتبت منذ شهر مقالاً في دورية «فورين أفييرز» في هذا الاتجاه، حيث قالت: «هناك حوافز قوية لقادة المتمردين لاعتناق

القرار الأمريكي بإبقاء القوات الأمريكية في سوريا ليس مفاجئاً، لكنه إعلان لسياسة بدأت تنضج منذ فترة، وتمثل اختلافاً أساسياً مع ما أعلنه ترامب قبل انتخابه. فبعدما ردّد كثيراً أنه لن يتورط في سوريا وسيحيل الملف السوري إلى موسكو، أصبحت الإدارة الأمريكية تدريجاً أكثر انخراطاً في تشكيل الخريطة السورية، وفي تباين واضح مع سياسات «بوتين». وبعد فترة غزل متبادل بينها وبين نظام بشار الأسد، أصبح التوجه الأمريكي أقرب لتحتي بشار الأسد من بقائه. فرغم أن عنوان القرار الأمريكي هو التدرع بعدم استعادة داعش لقوته، فإن الأسباب الأخرى تتعلق بالمشاركة المباشرة في تحديد الخريطة السياسية السورية.

وقد وصف وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون خطط بقاء القوات الأمريكية في سوريا، بأن الولايات المتحدة ستظل تشارك دبلوماسياً وعسكرياً في سوريا بعد فترة طويلة من هزيمة داعش، وقال تيلرسون: «دعونا نكون واضحين،



مستشاراً في مجلس الأمن القومي مكلفاً بالشرق الأوسط، إلى مهاجمة القوات المدعومة من إيران في سوريا. كما حذر رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، دايفيد نونيس، من خطر السماح لإيران بالحفاظ على جسر بري يمتد من العراق إلى سوريا، وإبقاء مجرد «بصمة صغيرة» هناك.

من الواضح في كل الحالات أن هذه المواقف الأمريكية مرتبطة أيضاً بالاستراتيجية الأمريكية المترابطة مع الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، بما في ذلك «صفقة القرن»، حيث إن الحد من التأثير الإيراني مناسب تماماً لتهيئة الأوضاع لفرض الحل الأمريكي المتماهي مع الأهداف الإسرائيلية.

يبقى أن هذا الموقف الأمريكي لا يعني بالضرورة تصادماً مطلقاً مع الموقف الروسي. إذ هناك مؤشرات على أن بوتين لا يعتبر الأسد خطأ أحمر في المرحلة الحالية. وسبق للرئيس الروسي أن أعلن في زيارته الأخيرة (في شهر كانون الأول) لقاعدة حميميم الروسية في سوريا، برفقة الأسد، أن العمليات انتهت في سوريا. غير أنه كان من اللافت تركيزه في لقاء مع ضباط سوريين، على العقيد السوري سهيل الحسن، (الملقب بالنمر)، واعتباره «قائداً عسكرياً فعالاً»، أمام العدسات والكاميرات الروسية.

إشارة بوتين تعكس على الأرجح أن الروس يراقبون الحسن عن كثب، ما يوحي بأنه قد يكون بديلاً إذا أجبر بشار الأسد على ترك منصبه. لكن هذا الميل الروسي يمكن أن يدفع أيضاً الأسد إلى التخلص من الحسن.

في كل الحالات لعبة الشطرنج الحالية، التي ستتأثر حتماً بحالة الارتجاج التي مست النظام الإيراني خلال المسيرات الاحتجاجية الأخيرة، بما يعزز تخوفه من أي استهداف وجودي، سيجعل الوضع مرشحاً دائماً لتطورات مفاجئة. وستبقى سوريا على الأرجح ساحة مليئة بالألغام، السير فيها مخاطرة دائمة لجميع الأطراف، مثلما مغادرتها وتجاهلها يحمل مخاطر ماثلة. ■

لا يتسع المجال لذكره هنا، أنه ليس وحده المشروع الوطني الفلسطيني الذي يعيش حالة تيه وتخبط وضياح، بل الكل الفلسطيني يعيش الحال نفسه. كان يمكن القول إن ذلك ماض قد انقضى، وإن هذه مرحلة جديدة، غير أن الواقع يقول غير ذلك. إن ماضي إخفاقات القيادة الفلسطينية الحالية ورعونتها لا زال



هو حاضرنا، وإن بقينا على المنوال نفسه، فإن ذلك الماضي الكئيب المسكون بالفشل والكوارث سيكون مستقبلنا. لا يكفي أن تعلق هذه القيادة الاعتراف بإسرائيل، هذا إن تم أصلاً، كما أنه لا يكفي اعتبار الولايات المتحدة وسيطاً غير مؤهل، على الرغم من الشكوك في قدرة هذه القيادة على الخروج من تحت المظلة الأميركية، بل لا بد من مسار جديد يقره الكل الفلسطيني في كل أماكن وجوده، ويعمل على تنفيذه، مهما كانت التضحيات. هذه القيادة التي تجأ اليوم من تسابق كثيرين من أركان النظام الرسمي العربي على إسرائيل، هي من بادرت في فتح باب المزاد العلني الفضائحي الدائر الآن. يكفينا اختطافاً لقرارنا الوطني من قيادات لم تعد تملك شرعية وطنية، ولا حتى مؤسسية. هل يعقل أن شعباً أغلبه شباب يتدفق نضالاً وحيوية، يحكمه كهول هرموا (أو شأخوا) في مسار الفشل، ووضعوا كل بيضهم في سلة إسرائيل وأميركا، ويريدون منا أن نصبر على الاحتلال والنذل حتى يأخذ الله أرواحهم، بحيث لا نعطل تقاعدهم الوطني على حساب الوطن وشعبه؟! ■

وحسب رسائل الاعتراف المتبادلة بين الطرفين في أيلول ١٩٩٣، فإن منظمة التحرير اعترفت «بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن»، وأن الطريق الوحيد لحل الصراع «بين الجانبين» هو «حل سلمي» على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨. وأعلنت المنظمة كذلك، حينها، إدانتها «استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى». والتزمت بأن «بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت الآن غير ذات موضوع، ولم تعد سارية المفعول». أما الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، فقد جاء بالصيغة التالية: «رداً على خطابكم المؤرخ في ٩ سبتمبر ١٩٩٣، أكد لكم في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات معها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط».

ما يخلص إليه من كل ما سبق، وغيره كثير مما

## دراسة إسرائيلية: صفقة القرن تهدف لتحقيق استراتيجية الأمن القومي الأميركي

بצלّم: د. صالح النعامي

ترامب تحاول دفع إسرائيل للعودة للمفاوضات من خلال الإجراءات، في حين تفرض فيه العقوبات على الجانب الفلسطيني من أجل إقناعه بأنه سيخسر الكثير إذا ظل يرفض التجاوب مع المبادرة الأميركية. ويشير معد الدراسة إلى أنه على الرغم من أنه لم تعلن بنود المبادرة الأميركية رسمياً، إلا أن من الواضح أنها ترفض إدارة المفاوضات على مراحل بهدف التوصل لحلول مؤقتة، بل تهدف إلى التوصل لحل دائم بشكل مباشر. ويستنتج عراد أن إدارة ترامب تنطلق من افتراض مفاده أن التوصل لتسويات مؤقتة يطيل أمد المفاوضات بشكل قد يؤدي إلى توفر ظروف تفضي إلى المس بعلاقات إسرائيل مع الدول الخليجية.

وأشارت الدراسة إلى أن إدارة ترامب تعتقد أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيسهم في استقرار المنطقة وسيحدث تحولاً على موازين القوى بشكل يساعد في تحقيق المصالح الأمنية والاقتصادية الأميركية.

وشددت الدراسة على أن إدارة ترامب تنطلق في جهودها للدفع نحو التوصل لتسوية للصراع من حرصها على تحقيق مصالح واضحة ولا تعطي وزناً لمنظومات القيم التي ضببت سلوك الإدارات السابقة، لافتة إلى أن ترامب يبدو غير مستعد للخوض في جدل حول الحقوق التاريخية، وحثت الدراسة صناع القرار في تل أبيب على تحديد الأهداف الاستراتيجية لهذه المفاوضات بشكل يشي بأنها تقاطع مع الأهداف الأميركية.

وحسب الدراسة، فإن إدارة ترامب، من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وقرار نقل السفارة الأميركية للمدينة وفرض عقوبات على الفلسطينيين، تريد أن ترسل رسالة لقيادة السلطة في رام الله أنه إذا واصلت رفض مركبات صفقة القرن فإنها ستخسر، فيما إسرائيل تكسب. ويرى معد الدراسة أن تجنب ترامب دعم فكرة حل الدولتين يأتي في إطار الضغط على الفلسطينيين لإقناعهم بأن هناك الكثير مما يخسرونه إن لم يقبلوا الأفكار الأميركية. ■

خلصت دراسة صادرة عن «مركز أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي إلى أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب يهدف من خلال مقترحاته لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التي يطلق عليها «صفقة القرن»، إلى توفير ظروف إقليمية تساهم في تحقيق أهداف استراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أعلن عنها أخيراً. وحسب الدراسة التي أعدها الجنرال شمعون عراد، ونشرها المركز على موقعه الأسبوع الماضي، فإن إدارة ترامب كلفت أنظمة حكم عربية العمل على جلب الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل، وأن تضيف في الوقت نفسه، شرعية على التنازلات التي سيتوجب عليهم تقديمها لإسرائيل. وأوضحت الدراسة أنه حسب مخطط ترامب، فإنه يجب على الدول العربية توفير الغطاء المالي الذي يسمح بإجراء الفلسطينيين بالعودة للمفاوضات وتقديم تنازلات.

ووفقاً للدراسة، فإن إدارة ترامب تنطلق من افتراض مفاده أن تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة يتطلب قيامها بدور طويل الأمد في منطقة الشرق الأوسط، ما يوجب عليها تهيئة البيئة الإقليمية التي تكفل القيام بهذا الدور في ظروف مناسبة، وأشارت الدراسة إلى أنه حسب استراتيجية الأمن القومي الأميركي، يجب على الدول العربية المتحالفة مع واشنطن أداء دور مركزي في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية من خلال الإسهام في توفير ظروف تسمح باستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولفتت إلى أن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يوفر بيئة تسمح بتعزيز العلاقات بين تل أبيب والدول الخليجية. وتوضح الدراسة أن تعزيز العلاقات الإسرائيلية الخليجية يؤدي دوراً مهماً في استراتيجية الأمن القومي الأميركي، على اعتبار أن تقوية هذه العلاقات تعد متطلباً أساسياً لإضعاف إيران. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن إدارة ترامب تدعي أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يؤدي دوراً مهماً في عدم استقرار المنطقة، إلا أنها في المقابل ترى أن إنجاز حل لهذا الصراع سيفضي إلى بلورة ميزان قوى جديد يحسن من قدرة واشنطن على تحقيق مصالحها، لأن هذا التطور سيفضي إلى تسوية التعاون بين إسرائيل والدول العربية في مواجهة التهديدات المشتركة. ولفتت الدراسة إلى أن إدارة

## بعد اجتماع المجلس المركزي: التيه الفلسطيني.. حتى متى؟

بצלّم: أسامة أبو ارشيد

يومان على قرار المجلس هذا حتى كانت السلطات الصّحيّة في القطاع تعلن، اتخاذ إجراءات تشفوية شديدة لمواجهة أزمة نقص الوقود، التي باتت تهدد مرافقها في ظل امتناع حكومة الوفاق الفلسطينية عن دفع النفقات التشغيلية لها.

ويستمر مسلسل المفارقات الكثيرة في دورة المجلس تلك، وهي أكثر من أن تحصر. منها قرار المجلس وقف التنسيق الأمني بكل أشكاله مع إسرائيل، في الوقت الذي يعلن فيه كبار قادة السلطة الفلسطينية، من سياسيين وأمنيين، استمرارهم بالتنسيق الأمني مع دولة الاحتلال. المفارقة الأخرى أن المجلس نفسه كان أصدر قراراً في آذار ٢٠١٥ بإنهاء التعاون الأمني مع إسرائيل، لكنه بقي حبراً على ورق، لم يحاسب أحد حينها ولن يحاسب أحد الآن، فالمسألة كلها وعيد من دون تنفيذ.

بعيداً عن كل ما سبق، فإن أكثر المفارقات مرارة في قرارات المجلس المركزي الفلسطيني تمثلت في تكليفه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تعليق الاعتراف بإسرائيل، إلى حين اعتراف الأخيرة بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧. واعتبر المجلس أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة. ما لم يقله المجلس المركزي هنا أن اتفاق أوسلو يمثل علامة فارقة في صيرورة تيهان بوصلة المشروع الوطني الفلسطيني، ذلك أنه لا ينص صراحة على قيام الدولة الفلسطينية العتيدة، بل يكتفي بالتلميح إليها على أساس «أن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨». الأخطر أن المجلس هنا يتجاهل أن الاعتراف الذي حصلت عليه إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية كارثي بصيغته، فهو اعتراف بحق وجود غير مقيد، لاعتراض أمر واقع. في حين اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير، بناء على التزامات قطعتها المنظمة على نفسها في نص اعترافها بالكيان الصهيوني.

كما كان متوقعاً، أنهى المجلس المركزي الفلسطيني، قبل أيام، دورته الثامنة والعشرين، بكثير من الصخب، وقليل من النتائج التي كان الشعب الفلسطيني يتطلع إليها ويرتجئها. ولعله لا مبالغة في القول إن اجتماع المجلس هذا يستحق أن يوصف بأنه اجتماع المفارقات، وذلك في تعبير عن حالة التيه والضياح التي يعرفها المشروع الوطني الفلسطيني تحت القيادة الحالية.

المفارقة الأولى أن الجلسة التي عقدت تحت عنوان: «دورة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين» تأخر انعقادها أكثر من شهر بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، القدس عاصمة لإسرائيل. ما يعيدنا إلى تصريح المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة، نيكى هالي، بعد إعلان ترامب: «عندما أدلى الرئيس بالتعليق قال الجميع إن السماء ستسقط على الأرض، ولكن مرّ الخميس والجمعة والسبت والأحد، والسماء لا تزال في مكانها، لم تسقط». المفارقة الثانية تمثلت في مكان انعقاد المجلس، في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله، المحتلة عملياً. بل إن الرئيس محمود عباس نفسه يؤكد هذه الحقيقة، في خطابه أمام المجلس: «إننا سلطة من دون سلطة، وتحت احتلال من دون كلفة، ولن نقبل أن نبقى كذلك». ولا ينسى هنا تصريحه في آب ٢٠١٣، أنه هو نفسه يعيش «تحت بساطير (الأحذية العسكرية) الإسرائيلية». ومن ثمّ لا يفهم أبداً إصرار عباس على عقد الجلسة في رام الله، لاتخاذ قرارات جوهرية ضد الاحتلال المحيط به، والمتحكم بكل حركاته وسكناته. كما لا يفهم مهاجمته، بطريقة مُسفة، الفضائل التي اعترضت على عقد اجتماع مهم وتاريخي كهذا، تحت «بساطير الاحتلال». أما المفارقة الثالثة فنجدها في دعوة المجلس إلى اتخاذ كل الإجراءات لإنقاذ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، الذي صمد ببطولة أمام الاعتداءات الإسرائيلية والحصار الإسرائيلي، ودعم احتياجات صموده، بما في ذلك حرية تنقل أفراد واحتياجاته الصحية والمعيشية، وإعادة الإعمار وحشد المجتمع الدولي لكسر الحصار على قطاع غزة». ولكن لم يكدمضي

## هنية: عملية نابلس أول ردّ لإسقاط القرارات الظالمة



نهاية عام ٢٠١٩.

واعتبر أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل «هو اعتراف بالحقيقة، والحقيقة هي الأساس الحقيقي الوحيد لسلام دائم».

وبخصوص عملية السلام، قال هنية إنه لن تتجرأ أي دولة عربية على أن تصنع السلام مع العدو والقدس خارج المعادلة أو على حساب اللاجئين الفلسطينيين، مشيراً إلى وجود تحركات جدية لبناء تحالفات في المنطقة تتبنى استراتيجية عدم الاعتراف بإسرائيل والمقاومة الشاملة.

وفي سياق آخر، حمل المسؤول بحركة حماس الاحتلال مسؤولية استهداف أحد كوادرها في صيدا، محذراً من استمرار نهج الاغتيالات لكوادر الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وتوجه هنية بالشكر إلى تركيا لتسليمها متهماً بمحاولة اغتيال حمدان إلى لبنان. ■

قال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إسماعيل هنية يوم الثلاثاء في خطاب له بقطاع غزة: إن عملية نابلس بمثابة أول الرد الذي يمكن أن يتواصل لإسقاط القرارات الظالمة بحق الشعب الفلسطيني.

وفي التاسع من الشهر الحالي، قُتل الحاخام رزئيل شيفاح بالقرب من بؤرة حافات جلعاد الاستيطانية العشوائية قرب نابلس في شمال الضفة الغربية. ورداً على ذلك، قتلت القوات الإسرائيلية الفلسطينية أحمد جرار (٢٢ عاماً)، خلال حملة لاعتقال المشتبه بضلوعهم في مقتل الحاخام. وجرار هو نجل نصر جرار، وهو قيادي عسكري في الجناح العسكري لحركة حماس، وقتل خلال مواجهة مع القوات الإسرائيلية في الانتفاضة الثانية، كما قالت عائلته.

وفي تصريحات أخرى، أكد هنية أن مايك بنس نائب الرئيس الأميركي دونالد ترامب غير مرحب به في المنطقة، مشيراً إلى أن الإدارة الأميركية ليست وسيطاً نزيهاً في عملية السلام.

وكان مايك بنس وصل إلى إسرائيل ضمن جولة له في الشرق الأوسط، ورفضت السلطة الفلسطينية استقباله في وقت سابق رداً على قرار ترامب.

وقال بنس في خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي: «شرف عظيم أن أكون في القدس عاصمة إسرائيل»، وتعهد بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها قبل

## انتخابات الرئاسة المصرية.. ودور العسكر فيها

والجامعة في مصر، التي يبدو أن قدرها أن تظل تحت هيمنة حكم العسكريين، حتى وإن جاؤوا من خلال صندوق الاقتراع.

تأخر إعلان سامي عنان كثيراً، حيث جاء قبل أسبوع من إغلاق موعد التقدم للانتخابات الرئاسية المصرية، المفترض أن تجري في آذار المقبل. ويبدو أن الرجل كان يحاول ترتيب أوراقه طوال الفترة الماضية، خصوصاً مع مؤسسات الدولة، وما بقي من القوى السياسية. ولعله لفت للنظر أن الرجل أعلن عزمه على الترشح للرئاسة بعد ساعات قليلة من إعلان عبد الفتاح السيسي ترشحه، وبعد يومين فقط من إزاحة رئيس جهاز المخابرات العامة، اللواء خالد فوزي، وتكليف عباس كامل، مدير مكتب السيسي، بإدارتها والإشراف عليها مؤقتاً.

وبين المشير السيسي والفريق عنان، يقف المحامي والحقوقي خالد علي، الذي أعلن ترشحه للرئاسة أيضاً قبل أيام، ويبدو أنه يقف في منتصف المساحة بين الثورة والإصلاح. وكما هو معبراً لا يلقى على الزخم والاهتمام نفسه الذي لقيه كل من السيسي وعنان عند إعلان ترشحهما، كان ذلك المواطن الواقعي قد فهم قواعد اللعبة أكثر ممن قاموا بالثورة. وبات على يقين أن التغيير، أيا كان شكله، لن يأتي من خارج الدولة، وإنما من داخلها وبارادتها، بل ومن داخل قلبها الصلب، وهو المؤسسة العسكرية. يزداد ذلك الفهم مع شعور المواطن العادي بقدر غير مسبوق من الإرهاق السياسي والاقتصادي الذي أصابه، وهو الذي يبرز تحت مشكلات الحياة اليومية، وباتت السياسة بالنسبة إليه مجرد رفاهية لا يقوى عليها.

لم يعد المزاج العام في مصر ثورياً بأي حال، ويبدو طرح أي أجندة ثورية في الانتخابات المقبلة بمثابة انحنار ميدني لمن يفكر القيام بذلك، فقد تم تشويه كلمة «ثورة»، وباتت مرادفة للفضي والتأمر، ومن يجرؤ على استخدامها يحكم على نفسه بالفشل، قبل أن يبدأ. ومن لا يدرك ذلك إما مجازف بطبعه، أو رومانسي حالم. ■

بقلم: خليل العناني

رسائل سياسية عديدة للرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي، ولبقية القوى السياسية. ويبدو أن ثمة إصراراً لديه على الاستمرار في الترشح، على عكس المرة الماضية التي تراجع فيها عن خوض الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤، بعدما تم تهديده بفتح قضايا فساد واستيلاء على المال العام له، حسبما أوردت تقارير صحافية وإعلامية آنذاك.

حمل إعلان سامي عنان الترشح للرئاسة، الذي كُتب بعناية، رسائل عديدة، ليس أقلها أنه جاء في عملية الترشح، وأنه مصر على استكمالها حتى النهاية، ما لم يحدث ما يغير حساباته السياسية، سواء من خلال ضغوط قد يمارسها عليه النظام الحالي، كما فعل مع شفيق، أو من خلال فتح ملفات فساد قد يكون متورطاً فيها، أو من خلال تسجيلات أو تسريبات قد تورطه في بعض القضايا، وهو ما ستكشف عنه الأيام المقبلة، فضلاً عن الصعوبات البيروقراطية والإجرائية التي قد تعرقل ترشحه أصلاً.

حاول عنان في خطابه، مغازلة شرائح سياسية وشعبية، ظلت ساكنة في السنوات القليلة الماضية، خوفاً من البطش والقمع. ويبدو أنه أصبح لديها موقف حذر من الانتخابات، ومن السياسة بشكل عام. كما أنه حمل مفردات كدنا ننساها، بفعل خبرة الأعوام القليلة الماضية، مثل الشراكة والحرية والتعددية وحكم القانون... إلخ، والتي حلت محلها مفردات الأمن والقمع والقتل والتصفية تحت لافتة «الحرب على الإرهاب». وليس بالضرورة أن ينجح عنان في أن يصل إلى السباق الرئاسي، ولكن إعلان ترشحه ألقى حجراً في مياه السياسة الراكدة

عن الديمقراطية، وانصرف عن الثورة، وأصبح أقصى طموحه جنراً أقل سوءاً، ورئيساً أقل فساداً، ومستبداً أقل قمعاً وأكثر رحمة، وليس بالضرورة عدلاً. سبع سنوات من الإرهاق والتعب السياسي كانت كفيلاً بتغيير مزاج هذا المواطن وحساباته بشكل جذري. كانت هذه الواقعة الصارمة وراء حالة الزخم التي رافقت إعلان الفريق أحمد شفيق، ترشحه للرئاسة أوائل شهر تشرين الثاني الماضي، وذلك قبل أن يتراجع بفعل ضغوط قوية مورست عليه، ورأينا كيف تعلق كثيرون بترشحه باعتباره قد يكون المنقذ من الأوضاع البائسة التي يمرّون بها. وقريباً من هذه الحال يمكن تلمسه مع إعلان الفريق سامي عنان ترشحه للانتخابات الرئاسية قبل أيام، الذي وجه فيه

تثير الانتخابات الرئاسية المصرية، المقرّر إجراؤها في آذار المقبل، شجوناً كثيرة بشأن حالة السياسة في مصر، وما وصلت إليه الأوضاع بعد مرور سبع سنوات على ثورة «٢٥ يناير» في عام ٢٠١١، فقد بات أمل كثيرين ليس حدوث انعطاف ديمقراطية تعيدهم إلى أجواء الحرية والانفتاح التي جاءت بها الثورة، وإنما مجرد التنفّس ولو قليلاً، والخروج من النفق المظلم الذي دخلته البلاد قبل خمسة أعوام. يشعر كثيرون الآن بأن وقت الثورة قد فات، وأنه ليس أفضل من واقعية سياسية قد تأتي بمخلص، ولو من داخل أجهزة الدولة، ومن «بطن» مؤسسها العسكرية التي خرج من رحمها حكام مصر طوال العقود الستة الماضية. رغب خلالها المواطن الواقعي



## هكذا اكتشف منفذو تفجير صيدا؛ فرار رأس الشبكة

أو بناءً على رأي سياسي يختلف عن محور المقاومة.

ويعلق أحد المعنيين بالتحقيقات قائلًا إن المتعاملين مع العدو الذين أوقفوا في السنوات الماضية، لم يكونوا جميعاً في وضع معيشي سيئ، وغالباً ما كانت غاية العمالة بدافع الحقد السياسي أو العقائدي، وهو أخطر ما في الأمر. وفيما يتوسّع التحقيق، تؤكد المصادر أن هناك أكثر من شخص لدى الأجهزة الأمنية، يجري التحقيق معهم بسرّية تامة للوصول إلى كل الخيوط. وتحرص الأجهزة على العمل بشكل صامت حتى بعد إعلان اكتشاف هوية منفذ العملية، وتعزيز هذا الصمت مستقبلاً، لضمان النجاح في وجه شبكات العملاء هذه، التي يبدو أنها منتشرة على البقعة اللبنانية بكاملها.

وبحسب التحقيقات، فإن محمد بيتية ومجموعته توجهوا إلى صيدا قبل ساعات من تنفيذ العملية، حيث اضطلع عناصر المجموعة بمهام متعددة: أحدهم تولى عملية الرصد، وآخرون عملوا على فتح السيارة وزرع العبوة تحت مقعد حمدان، الذي نجا من الانفجار. فيما الاتصالات قادت إلى اكتشاف وتحديد حركة محمد بيتية، الذي تبين أنه كان قد استأجر شقة في واجهة بيروت البحرية، وقد تمت مدهمة هذه الشقة، كما دهم منزله في طرابلس، وصودرت منه أجهزة اتصال.

ويتوقع أن تؤدي التحقيقات إلى اكتشاف مزيد من العملاء والمتورطين، أو من المخططات التفجيرية، خصوصاً أن المعطيات تفيد بأن لبنان قد بات ساحة اشتباك أمني واستخباري بين المقاومة اللبنانية والفلسطينية من جهة، والعدو الإسرائيلي من جهة أخرى. ■

تمكنت شعبة المعلومات من تحديد هوية منفذ تفجير صيدا الذي استهدف أحد كوادر حركة حماس، محمد حمدان، قبل أقل من أسبوع. هي آلية التحقيق نفسها التي اتبعت بعد اغتيال الأخوين مجذوب في عام ٢٠٠٦. ارتكزت منطلقات التحقيق على مضمون كاميرات المراقبة في المنطقة، وعلى الاتصالات، وتحليل اشاراتها. لكن تحديد هوية المتهمين لم يكتمل لناحية القبض على رأس الشبكة، الذي غادر لبنان عبر مطار رفيق الحريري الدولي، ليل الأحد الاثنين إلى هولندا، وذلك بعد ساعات من تنفيذ العملية.

هو محمد بيتية، من طرابلس. وتفيد المعطيات المتوافرة عنه بأنه تاجر، لديه أعمال ما بين لبنان وأستراليا، ولم يكن سجله يدفع إلى التشكيك به. ويُعتقد أنه قد جُند خارج لبنان. وتتوقف المعلومات عند وضعه الاقتصادي المعيشي «غير السيئ»، خصوصاً أن المشغلين عادة ما يستغلون ذلك في عملية استدراج من يقع عليه الاختيار. بالتالي، ثمة سؤال أساسي يطرح عن السبب الذي يدفع شخصاً مثل محمد، للتعامل مع العدو الإسرائيلي.

وتتحرى القوى الأمنية كيف جرت عملية تجنيده، فهل تعرّض لعمليات ابتزاز واغراء، أم أن هناك أسباباً أخرى، منها الحنق الذي يعانیه كثيرون من الوضع السياسي. والبحث جار عما إذا كان قد تورط في ذلك لأسباب سياسية



## مصر: السيسي يعلن اعتزامه استكمال القوة الغاشمة في ولايته الثانية



التي مر بها الشعب المصري «ليست معاناة، لكنها بناء لمستقبل الوطن».

ووصف فترة ولايته الأولى بـ«مهمة إنقاذ وطن»، مضيفاً: «لا يمكن أن أترك الدولة تضيق معي أو مع غيري، خرابها (يقصد مصر) خيانت».

واستعرضت كلمات السيسي، خلال أيام المؤتمر، جهود مصر تحت قيادته في مكافحة الإرهاب، الذي يعد أبرز التحديات التي تواجه البلاد منذ سنوات. وقال إنه تم اتخاذ قرار باستخدام «قوة غاشمة حقيقية» و«عنف شديد» في مواجهة الإرهاب بشمال سيناء.

وهذه هي المرة الثالثة التي يستخدم فيها مصطلح «القوة الغاشمة»، خلال ثلاثة أشهر، رغم انتقادات محلية ودولية لاتساع رقعة استخدام «القوة المفرطة»، وما يترتب عنها من انتهاكات وتجاوزات للقانون، عادة ما تنفيها الحكومة المصرية.

وأعلن كل من المحامي الحقوقي، خالد علي، ورئيس نادي الزمالك، مرتضى منصور، والرئيس السابق لأركان الجيش، سامي عنان، وفق متحدث باسم حزبه (مصر العربية الديمقراطية)، عزمهم على الترشح للانتخابات الرئاسية. فيما تراجع العسكري المصري المتقاعد، أحمد شفيق عن الترشح بعد قرابة ٤٠ يوماً من إعلان عزمه على الترشح، من مقر إقامته المؤقتة في الإمارات، ثم لحق به النائب البرلمان السابق، محمد أنور السادات، نجل شقيق الرئيس الراحل، أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١). ■

أعلن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، مساء الجمعة الماضي اعتزامه الترشح لفترة رئاسية ثانية، لخوض الانتخابات المقررة في شهر آذار المقبل. جاء ذلك في كلمة له، خلال اليوم الختامي لمؤتمر «حكاية وطن»، المنعقد على مدى ثلاثة أيام في القاهرة، لتقديم كشف حساب عن فترته الرئاسية الأولى، التي تنتهي خلال أشهر.

وقال السيسي: «اسمحو لي وتقبلوا ترشحي لرئاسة الجمهورية ونيل ثقتكم مرة أخرى لفترة رئاسية ثانية».

وتوجه إلى الشعب المصري بقوله: «ما أتمناه منكم أن تظهروا للعالم حجم مشاركتكم في الانتخابات الرئاسية بغض النظر عن الاختيار».

وتعهد، خلال كلمته، بأن تكون الانتخابات الرئاسية، المقررة في مارس المقبل، «عنواناً للحرية والشفافية»، وأن «تتسم بكافؤ الفرص بين المرشحين».

وأضاف: «لقد تحملت أمانة المسؤولية، وبذلت كل الجهد لصيانة الأمة، وأؤكد لكم: لا نستطيع البقاء على غير إرادتكم».

وخلال الأشهر القليلة الماضية اعتبر مراقبون مصريون أن ترشح السيسي لفترة رئاسية ثانية أمر شبه مؤكد.

وتابع السيسي: «كنت وما زلت مستعداً لتقديم روعي فداءً لهذا الوطن، ولم أكن ولن أكون طالباً لسلطة أو ساعياً لمنصب داخل الدولة».

وتولى السيسي الرئاسة في ٨ حزيران ٢٠١٤، إثر فوزه في أول انتخابات رئاسية، عقب إطاحة الرئيس محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطياً، حين كان السيسي وزيراً للدفاع، في ٣ تموز ٢٠١٣.

وبإعلان اليوم يصبح السيسي، وفق مراقبين، هو المرشح الأوفر حظاً في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وبحسب الدستور المصري يحق له الترشح في الانتخابات المقبلة لتتولى فترة رئاسة ثانية وأخيرة مدتها أربع سنوات.

وخلال أيام المؤتمر الثلاثة، استعرض السيسي كشف حساب فترة ولايته الأولى، واعتبر أن الظروف

## في الحملات الانتخابية: هل يسمح السيسي بمناظرات سياسية تنتقده؟

تقريباً؟ غير أن ما يثير التساؤل الجاد أكثر هو موقف السيسي من ثورة يناير ومن مطالب الناس بالعدالة الاجتماعية، لا أفهم سر هذا العداء، لماذا تقدم ثورة يناير بأنها عمل تخريبي أو أنها هدمت الدولة، رغم أن شرعية السيسي الآن تناسس على ما قدمته ثورة يناير، وأن أعضاء المجلس العسكري كانوا يشيدون

بقلم: جمال سلطان

بالثورة ويؤدون التحية لشهادتها والدستور الذي أقسم السيسي على احترامه.. ودع عنك أنها الثورة التي رفعت مصر وشعبها عالياً في العالمين، وكانت قيادات العالم الكبرى (بما فيها الرئيس الأمريكي)



هناك حوار أو مناظرة سياسية تجري الآن بين رئيس الجمهورية ومعارضيه، ولكنها مناظرة غير مباشرة، ليست وجهاً لوجه، كذلك فإنها ليست على مستوى واحد من التساوي في فرصة الوصول إلى الناس. السيسي يعرض أفكاره وما يعتبره إنجازاته عبر شاشات الفضائيات المختلفة، بما فيها تلفزيون الدولة الرسمي، والإذاعة والصحف القومية وكثير من الخاصة، ومعارضوه ينتقدون رؤيته وأفكاره ولكن من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، الفيس بوك والتويتر. والغريب أن هذه المناظرة غير المباشرة يتابعها ملايين المصريين داخل مصر وخارجها، كذلك تتابعها وكالات أنباء شهيرة ومواقع إخبارية عالمية، بسبب الانتشار الواسع أيضاً لوسائل التواصل الاجتماعي وتحولها إلى إعلام بديل، أو إعلام الفقراء والمهمشين حسب ما يصف البعض.

هذه خطوة جديدة جيدة على مسار التحول السياسي الصعب والبطيء في مصر، وأعتقد أنها مكسب مرحلي مهم، ولكنها بصيغتها الحالية ستمثل خصماً من الحضور السياسي لرئيس الجمهورية ومن سمعته، بغض النظر عما يقدمه هو أو معارضوه، لأن الناس جميعاً، داخل مصر وخارجها، ستنظر إلى غياب العدالة في مساحات عرض وجهات النظر إعلامياً، وأنها ظالمة ومنحازة وغير ديمقراطية، وهذه خسارة مجردة للرئيس وتياره، ولو أحسن أنصاره التفكير لاستقطبوا النقاش إلى الفضاء الإعلامي الواسع، فضائيات وصحفاً، لن نقول بفكرة المناظرات التي تجري بين المرشحين للمنصب الرفيع كما تعرف الديمقراطيات الجادة، وكما جرى في مصر نفسها عام ٢٠١٢، ولكن طرح وجهات النظر المختلفة في أداء الرئيس وتجربته، فلماذا لا تقوم القنوات الفضائية الخاصة والرسمية باستضافة بعض معارضي السيسي أو منتقديه، من النخب السياسية والأكاديمية والاقتصادية والثقافية، وتناقش معهم رؤيتهم لما يقدمه الرئيس في مؤتمره الحالي «حكاية وطن»، فمهما قدمه من رؤى نقدية، سيكون تحت سقف القانون والدستور والمسؤولية الوطنية في الداخل، وسيكون في المحصلة مكسباً سياسياً للسيسي دون أدنى شك، حتى وإن طاوله بعض النقد، لكنه سيعطي رسالة أبلغ من أي خطاب له، في تحسين صورة النظام في الداخل والخارج، فهل يمكن أن نشهد في الأيام المقبلة نقاشات جادة ورسنية ومسؤولة من معارضي السيسي مع الزميلين عمرو أديب وميس الحديدي أو غيرهما، سنرى.

ما زالت الأحاديث المرسلة للرئيس في مؤتمره الحالي تثير جدلاً واسعاً وحيرة المراقبين، من فرط غرابيتها، مثل حديثه عن اثنين من رجال الأعمال اللذين كانا يتناولان عشاءاً بخمسين مليون دولار ويخططان لهدم الدولة، فما هو هذا العشاء الأسطوري الذي يتكلف قرابة خمسة مليارات جنيه مصري

يتسمر أمام شاشات التلفزيون لمشاهدة هذه الملايين التي تحتشد في الميادين سلمياً طلباً للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما اعترفوا بانفسهم، وهي الثورة التي جعلت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تطلب عند زيارتها مصر أن تزور ميدان التحرير، ميدان الثورة العظيمة.

لا أفهم لماذا يكره السيسي ثورة يناير، ولماذا يتحدث عن أن الدولة سقطت وأنه لن يسمح بأن تسقط مرة ثانية.. متى سقطت الدولة في مصر؟ لم تسقط الدولة أبداً، وإنما سقط النظام الحاكم الظالم بإرادة الشعب، فماداً يقصد السيسي بأنه لن يسمح بهذا السقوط مرة ثانية؟

أيضاً، مخاصمة المطلب المشروع والبدهي بالعدالة الاجتماعية، وتقديمه على أنه تهديد للدولة وابتزاز لها، هو تصور بالغ الغرابة، فهل أن يطالب الناس بحقوقهم في ثروات وطنهم، وأن تكون هناك عدالة في توزيع هذه الثروة من خلال التشريعات والقرارات وإدارة الدولة، هل هذا المطلب الأخلاقي والإنساني والسياسي البديهي يضيق أي حاكم يحترم شعبه أو يريد خدمة شعبه، ومحاولة ربط صعوبة هذا المطلب بفقير الدولة وقلة مواردها سيرد عليه بداهة بالسرف الواضح في الإنفاق على مشروعات ترفيه و«فخخة» وليس لها أي أولوية لعموم المصريين، مثل ترقية القناة، وإنشاء عاصمة إدارية جديدة.. ربط الرئيس -في كلمته بالأمس- بين ضرورة إنشائها وحماية الدولة من السقوط، وهي إشارة موحية وتحتاج إلى التوقف أمامها طويلاً، طويلاً جداً. ■

## زحف العودة.. ضرورة

بقلم: د. عصام عدوان

يملك الفلسطينيون وجوداً بشرياً هائلاً يحيط بدولة العدو المحتل من كل جانب، يُقدرون بملايين الأشخاص، منهم ثلاثة أرباع مليون فلسطيني تقريباً في كل من سوريا ولبنان، يعانون ظروفًا غاية في الصعوبة والخطورة، إلى درجة مجازفة العشرات منهم لخوض البحر بحثاً عن حياة أفضل رغم تكرار حالات الغرق، ويغامر المئات منهم للعودة إلى مخيماتهم التي هي تحت النيران في سورية، سواء من قوى داعش والنصرة وما شابه أم من قوى النظام. وهنا نقفز إلى الأذهان أسئلة مشروعة: ما دام الفلسطينيون يتمتعون بروح المجازفة والجرأة إلى هذا الحد فلماذا لا يفتحون الحدود التي وضعها العدو لمنهم من العودة إلى أراضيهم المحتلة؟ ليس في إقدام آلاف العائلات صوب تلك الحدود إرباك للعدو، وجذب للإعلام لمصلحة قضايا شعبنا، وتعريه لعدونا، وتحريك للمنطقة، وتجريء لشعبنا على العدو المحتل، وأخذ لزام المبادرة من أجل إفشال مخططات تصفية القضية الفلسطينية التي بدأها ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وتلاها بتجديد مساعداته للأونروا؟ ماذا سيخسر شعبنا من المحاولة غير البؤس والشقاء الذي عانوه في بلاد اللجوء؟

وإذا كانت قوى شعبنا وفصائله عامة تدعم وتؤيد وتبارك وتفاخر بالمتظاهرين من شعبنا قرب الحدود، سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة، وفي كل يوم يسقط منهم شهيد وجرحى، ولم نجد أحداً يسخر من هذه «المقاومة السلمية» رغم محدودية تأثيرها على العدو، ليس في زحف آلاف العائلات برجالها ونسائها وأطفالها وهم يحملون متاعهم وحقائب سفرهم ينشدون العودة إلى الأراضي التي ما زالوا يحملون أوراق ملكيتها، ويضمن لهم القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان حقهم في العودة إليها، تأثير أكبر بمراحل من هذه التظاهرات الحدودية؟

وإذا كانت بعض قوى المقاومة تخطط لتحرير فلسطين كل فلسطين وتضع «استراتيجيات عمل» لتحقيق هذه الغاية السامية، ليس الأجدر بهذه القوى أن تدفع شعبها لخوض غمار المقاومة السلمية عبر زحف العودة الأقل خطراً والأرخص تكلفة والأكثر تقبلاً من المجتمع الدولي؟ إن زحف العودة لآلاف العائلات الفلسطينية ولا سيما تلك العائلات المنكوبة جراء الحرب الدائرة في سورية والظروف الصعبة في لبنان، إنما هو واجب، وممكن، وشرعي، وقانوني، وبالغ الأثر على الفلسطيني وعلى العدو، وهو رديف للمقاومة المسلحة وداعم ومكمل لها، ولا يقل تأثيره على العدو عن تأثير المقاومة المسلحة.

وإن التخطيط الجيد لهذا الزحف، واجب على القوى الفلسطينية كافة، دون إعفاء العائلات والأفراد عن خوض غماره وعلى مسؤوليتهم، تماماً كما فعل مفجرو انتفاضة القدس عندما انطلقوا دون إذن من أحد، واقتحموا الأسيرة الحدودية دون إذن من أحد أو حساب لأحد، وهكذا يصنع الأبطال. ■

صداعاً مستداماً لكل من أبوظبي، والقاهرة.

لذا، إن التحركات العسكرية المصرية على الحدود السودانية الأوسع فيها أنها موجهة ضد السودان، والذي خطط أن يستخدم فيه النظام المصري الجيش الإرثي لتهديد السودان، وإن كان هذا الخيار أيضاً صعب جداً عملياً، إلا أن مواجهة غير مباشرة ممكنة من خلال إيقاع السودان في فخ إريتريا، المنهكة على مستوى الأفراد والعتاد، وهو ما يحرك شهية الخرطوم في تحقيق نصر وضرب المعارضة المسلحة الدارفورية المتمركزة داخل إريتريا، وهو ما يسمح من جهة أخرى لتطويقها من الشمال بتحريك لقوات النظام المصري مباشرة عبر الحدود، وإن كانت الشواهد لم تظهر أية تحركات مصرية في الجنوب حتى الآن، إلا أن الفكرة مطروحة بقوة، ولا سيما أن حراكاً مخابراتياً استطاع أن يلهب الشارع السوداني على زيادة بسيطة في الأسعار، وهو ما قد يعني أن هناك نية للنظام المصري بالتعاون مع الإمارات لاستهداف استقرار السودان قبل الانقراض عليه، وهو ما قد يجزّ تركيا وقطر الحليفين الجديدين للسودان في أزمة مفتعلة تنهكما بشكل أو بآخر، أو على الأقل تهز علاقة الحليفين بالسودان إن لم يستنهضوا لدعم الخرطوم.

والخلاصة.. فإن حراك النظام المصري في القرن الإفريقي ما هو إلا حالة من تأكيد الدور العضوي الذي اختاره النظام في مصر بدعم إماراتي، بعد أن كانت الإمارات تلعب هذا الدور بمفردها - منذ وفاة الشيخ زايد- في المنطقة وفي محيطها العربي. فالنظام المصري اختار لعب دور دولة الخنجر لإفشال أي عملية تكامل أو نهوض في المنطقة، وهو ما يعني أن المنطقة ستظل ملتصبة في ظل الحراك المخابراتي والعسكري الذي يلعبه النظام المصري واطراف اقليمية كثيرة. ■

## قوات مصرية في إريتريا.. حركة واحدة وأهداف متعددة

بقلم: ياسر عبد العزيز

برفض غربي كبير، سواء من الولايات المتحدة أو فرنسا أصحاب المصالح في البلد المهدهد، لذا فقد يستفيد النظام المصري من هذا التحرك على المستوى الإثيوبي من خلال عملية استعراضية يتبعها زخم إعلامي الغرض منه تهدئة الرأي العام المصري الذي بات متمللاً من سياسة نظامه الحاكم الذي أحرز فشلاً في كثير من الملفات التي تعامل معها منذ توليه زمام الأمور، ولا سيما أنها تريد إلهاء الداخل المصري لتدمير الانتخابات الرئاسية التي حدد لها مارس (آذار) القادم بدون منافس حقيقي بعد انسحاب المرشح القومي ذي الخلفية العسكرية - أحمد شفيق، وهو ما يعني أن التحرك المصري في إريتريا يستبعد أن يكون موجهاً ضد إثيوبيا.

ويبقى الاحتمال الثاني، وهو أن الحراك يستهدف السودان، ولا سيما بعد الخطوات التي اتخذها بشكل منفرد بانسحابه من الحلف الإماراتي المصري الذي دُعي إليه، بل واتخاذ موقفًا مغايراً تماماً لما كان يرنو إليه الحلف في تأمين حليف على البحر الأحمر يضمن زيادة دائمة للموانئ الإماراتية، والذي قوبل بعكس المرجو بإحضار خصم عنيد إلى البحر الأحمر - تركيا - في جزيرة استراتيجية (سواكن)، وهو ما سبب

في خطوة تصعيدية دفع النظام المصري بقوات مسلحة بأحدث الأسلحة والعتاد والعربات المصفحة بتمويل إماراتي، إلى الحدود السودانية الإثيوبية من الجهة الإثيوبية، وهو ما فسر على وجهين:

-الأول: خص إثيوبيا التي هي على خلاف كبير مع النظام المصري بعد الخطوات الواسعة التي اتخذتها في إتمام سد النهضة، الذي سيحرم مصر شربة ماء تروي عطشها، وتنتب زرعها، وهو ما دفع النظام في مصر إلى تدشين أكبر محطة تحلية لمياه الصرف في المنطقة بحسب ما أعلن رئيس النظام في مصر بنفسه منذ أيام، مؤكداً أن الأزمة قائمة لا محالة.

أما التفسير الثاني للتحرك المصري، فقد يكون من نصيب السودان بعد الخلافات التي طفت على السطح مع النظام في مصر، سواء بسبب مثلث حلايب وشلاتين، أو لزيارة الرئيس التركي للخرطوم وما نجم عنه من اتفاقيات تراها مصر وحليفاتها الإمارات أنها تضر بمصالحهما، وهو ما دفع الحكومة السودانية إلى استدعاء سفيرها بالقاهرة.

أما عن التفسير الأول، الذي يخص إثيوبيا فهو تفسير أبعد عن واقع الحال المصري الذي لن يغامر بعملية عسكرية بعيداً عن حدوده وفي ظل خط إمداد مقطوع مسبقاً بحالة من التوتر القائم مع الخرطوم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سيقابل أي تحرك مصري تجاه إثيوبيا

## خطة سلام أميركية مع اختتام جولة بنس بالمنطقة

قال مسؤول في البيت الأبيض يوم الثلاثاء إن الولايات المتحدة تأمل طرح خطة للسلام خلال العام الجاري، لكن يتعين على الفلسطينيين أن يكونوا مستعدين أولاً، وذلك بالتزامن مع اختتام مايك بنس نائب الرئيس الأميركي جولته بالمنطقة بزيارة إسرائيل.

ونقلت رويترز عن المسؤول الأميركي أنه لم تجر اتصالات دبلوماسية مباشرة بين الولايات المتحدة وقيادة السلطة الفلسطينية منذ مطلع الشهر الماضي، عندما قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ويأتي هذا الإعلان عن خطة السلام الأميركية في الوقت الذي أنهى فيه مايك بنس جولته في المنطقة، التي شملت كلاماً من مصر والأردن والكيان الصهيوني.

وأشار بنس إلى أن البيت الأبيض «يعمل مع شركائنا في المنطقة لمعرفة إذا كان بإمكاننا تطوير إطار عمل للسلام»، مضيفاً أن كل شيء يعتمد على توقيت عودة الفلسطينيين إلى الطاولة.

وأكد بنس أن الرئيس ترامب حملته رسالة للفلسطينيين - عبر الملك الأردني عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي - بأن واشنطن حريصة على استئناف محادثات السلام، وأن الباب مفتوح. وقال بنس قبل مغادرته إسرائيل إن الخارجية الأميركية ستعلن خلال أسابيع تفاصيل نقل السفارة الأميركية إلى القدس بحلول نهاية العام المقبل.

ويعكف مستشارو الرئيس الأميركي على وضع الخطوط العريضة للخطة منذ بعض الوقت، لكن الفلسطينيين قالوا إن واشنطن لم تعد وسيطاً للسلام بعد قرار ترامب في السادس من ديسمبر/ كانون الأول الماضي الذي اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

لكن حنان عشراوي -مسؤولة في منظمة التحرير الفلسطينية- قالت إن إدارة ترامب وجهت ضربة قاتلة لأي أفق للسلام.

وأضافت عشراوي، في رام الله بالضفة الغربية، أن ما وصفته بالمواقف المتشددة للإدارة الأميركية والرسالة الإنجيلية المسيحية لبنس لإعلان الولايات المتحدة لا تصلح كوسيط للسلام وحسب، بل تخلق أيضاً الظروف للاضطرابات وعدم الاستقرار في المنطقة وما وراءها.

كما أعلنت فصائل فلسطينية في قطاع غزة يوم الثلاثاء رفضها لزيارة بنس، وعمّ إضراب شامل الضفة الغربية احتجاجاً على الزيارة.

فقد اعتبر القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إسماعيل رضوان زيارة ترامب لحائط البراق (المبكي) اعتداء على الشعب الفلسطيني، وإمعاناً في الغطرسة الأميركية، وفق تعبيره. ■

وأكد وزير الاتحاد في ميانمار ثونغ تون أن بلاده «مستعدة لاستقبال الذين سيعودون عبر الحدود، بمعدل ٣٠٠ عائد يومياً، وإمكان رفع هذا العدد تبعاً للتقدم في استقبال الدفعة الأولى».

في المقابل، حذر فيليبو غراندي، رئيس المفوضية العليا التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أن «تحقق الإعادة في شكل سليم ومستدام وقابل للاستمرار»، يوجب «التعامل مع مسائل، وهذا ما لم نسمع أنه حدث». ولفت إلى مخاوف من إعادة اللاجئين إلى ولاية راخين المضطربة، قسراً ومن دون ضمانات، مؤكداً ضرورة وضع آلية لذلك، لافتاً إلى أن المفوضية لا تملك حرية التحرك لأداء عملها هناك.

## احتجاز عنان بعد ترشحه للرئاسة



أعلن ثلاثة من منظمي الحملة الانتخابية لرئيس أركان الجيش الأسبق سامي عنان أنه احتجز في القاهرة، بعد إعلان القيادة العامة للقوات المسلحة استدعائه للتحقيق في مخالفات تتعلق بإعلانه الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في آذار المقبل.

وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد قالت في بيان بثه التلفزيون الرسمي، إن «القوات المسلحة لم تكن لتتغاضى عما ارتكبه المذكور من مخالفات قانونية صريحة مثلت إخلالاً جسيماً بقواعد ولوائح الخدمة». وأضافت: «إعلاء مبدأ سيادة القانون باعتباره أساس الحكم في الدولة، فإنه يتعين اتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال ما ورد من مخالفات وجرائم تستدعي مثوله أمام جهات التحقيق المختصة».

وأضافت أن عنان، الذي أقيمت من منصبه كرئيس للأركان في آب ٢٠١٢ وهو على رتبة فريق، لا يزال مستدعي على قوة الجيش، مشيرة إلى أن عنان أعلن الترشح «دون الحصول على موافقة القوات المسلحة، أو اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإنهاء استدعائها له».

«إسرائيل» تتهم مجلس حقوق الإنسان بالانحياز للفلسطينيين اتهمت «إسرائيل» الأمم المتحدة، بالتمييز المتواصل ضدها بسبب معاملتها للفلسطينيين، ودعت إلى إجراء إصلاحات في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويأتي فحص المجلس لسجل «إسرائيل»، وهو الأول منذ ٢٠١٣، بعد اعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل الشهر الماضي، ما أغضب الفلسطينيين وقيادة دول الشرق الأوسط والقوى العالمية.

وقالت سفيرة «إسرائيل» لدى الأمم المتحدة في جنيف أيفيا راز شختار للمجلس إن دولتها «ناصرت على الدوام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية». وأضافت أن «إسرائيل» «فعلت ذلك، وهي تواجه تهديدات خطيرة على أمنها، وتحتاج لدمج طوائف ومجموعات دينية متباينة».

وتابعت شختار أن «عدداً ليس له مثيل من القرارات السياسية المحازة التي تتبناها بانتظام أغلبية تلقائية من أعضاء (المجلس) تشهد ليس فقط بالمعاملة غير المنصفة لدولة إسرائيل، بل وبعبور المجلس نفسه وجدول أعماله».

شيء بالخديعة والتزوير وتبييض الأموال وخيانة الثقة» ومخالفات أخرى.

وأوضحت الشرطة أنها انتهت من تحقيقات بدأتها في أيلول ٢٠١٦ ضد عدد من قياديي «التجمع»، واعتقلت العديد من الناشطين في الحزب. ودارت التحقيقات أساساً حول تلقي الحزب تبرعات في انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥ لم تتأكد من مصادرها، كما أن تلقيها كما صرفها لم يكونا قانونيين. وأفادت الشرطة بأنه مع انتهاء التحقيقات، تبلورت لديها قاعدة من الأدلة ضد عدد من أصحاب النفوذ في الحزب، تسمح لها بتوصية النيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة بتقديمهم إلى المحكمة في المخالفات المذكورة.

## استجواب وزير العدل الأميركي في «تورط» روسيا بالانتخابات

أكدت وزارة العدل الأميركية تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، أفاد بأن روبرت مولر، المحقق الخاص في ملف «تدخل» روسيا في الانتخابات الأميركية، استجوب وزير العدل جيف سيثنز الأسبوع الماضي.

وأشارت الصحيفة إلى أن مقابلة «دامت ساعات»، في مؤشر إلى أن مولر بدأ بمقابلة شخصيات بارزة في الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب، وإلى أن التحقيق يحزر تقدماً.

ويرجح أن يستجوب مولر أيضاً ستيف بانون، المستشار الاستراتيجي السابق لترامب، علماً أنه ينتظر رداً من البيت الأبيض على طلب اللقاء للرئيس.

ومنذ بدء التحقيق الربع الماضي، أدان مولر مسؤولين سابقين في حملة ترامب، وأخضعهم لإقامة جبرية، كما نجح في الحصول على تعاون مستشار الأمن القومي السابق مايكل فلين، والمستشار السابق في الحملة جورج جابادوبولوس.

## روحاني يتعهد «تحرير الفضاء الإلكتروني» للإيرانيين



اعتبر الرئيس الإيراني حسن روحاني أن «لا مشكلة» في تظاهر مواطنيه، في إطار القانون، متعهداً «تحرير الفضاء الإلكتروني». وقُتل ٢٥ شخصاً خلال تظاهرات عمّت طهران ونحو ٨٠ مدينة وبلدة أخيراً، احتجاجاً على الوضع المعيشي المتردي، كما تخللها إطلاق شعارات مناهضة للنظام. وقال روحاني: «لا مشكلة في الاحتجاجات والتظاهرات التي تنظم داخل الأطر القانونية». واستدرك بأن «انعدام الأمن والتوتر يؤذي الناس»، مضيفاً: «وعدنا الأمة بالأمن والهدوء، ولا نزال نحافظ على كلماتنا». وتابع في مقابلة بثها التلفزيون الإيراني أن «الأجواء يجب أن تصبح أكثر انفتاحاً، لكي يُتاح للناس أن يكونوا مبدعين»، معتبراً أن «المواهب تنمو في جو مفتوح وحر وهادئ».

## الأمم المتحدة

تطلب ضمانات من ميانمار جددت ميانمار استعدادها لبدء تنفيذ خطة لإعادة تدريبية للجانجوي الروهينغا من بنغلادش، على رغم إعلان الأخيرة إرجاء هذه العملية، بسبب الحاجة إلى تسوية مسائل لوجستية.

## الرياض: لا مصالحة مع الدوحة

قال مسؤول عسكري إماراتي إن الجيش تلقى توجيهات بـ «عدم تصعيد الأزمة مع قطر» بعد اعتراض قواتها الجوية طائرة مدنية إماراتية فوق المياه الإقليمية الأسبوع الماضي، فيما أكدت الرياض أن «لا مصالحة مع الدوحة»، ونفت وجود أي تقارب.

وقال المستشار في الديوان الملكي السعودي، المشرف على مركز الدراسات والشؤون الإعلامية سعود القحطاني، إنه لن تكون هناك مصالحة مع قطر. وأضاف في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»: «في غداء مع أحد الصحفيين الأجانب، سألني عن تغريدتي التي تطرقت فيها إلى الشخبة موزا المسند، وعن تفسيره وعدداً من المراقبين بأنها بداية لمصالحة مع السلطة القطرية، فشرحت له الأعراف العربية، وأن ما قلته هو كلمة حق بحق سموها. أما تنظيم الحمدين، فحسرت كل خطوط الرجعة مع الدول الأربع. باختصار: لا مصالحة».

## تورط نجل محافظ النجف بالإتجار بالمخدرات

كشفت التحقيقات التي تجريها السلطات العراقية تورط نجل محافظ النجف، الذي يعمل ضابطاً في جهاز الاستخبارات، مع عصابة تتاجر بالمخدرات في بغداد.

وأكدت وثيقة تداولتها وسائل إعلام محلية، إلقاء القبض على عصابة تتاجر بالمخدرات بين المحافظات الوسطى والجنوبية وصولاً إلى العاصمة، ومن ضمنها نجل المحافظ جواد لؤي جواد الياسري.

وأظهرت الوثيقة أيضاً أن الياسري كان يحمل بطاقات تعريف رسمية تعود إلى جهازي الاستخبارات والأمن الوطني، وديوان محافظة النجف والعتبة العباسية، فضلاً عن ضبط ٢٨ كيساً من مادة «الحشيشة» وسبعة أكياس من الحبوب المخدرة بحوزته.

واعترف جواد خلال التحقيقات، وفقاً للوثيقة، بأنه «تعرف إلى أحد أفراد العصابة في بغداد وانتقلوا إلى النجف ثم عادوا إلى العاصمة ليتم نقل أكياس المخدرات في سيارته». ولم توضح الوثيقة المزيد عن دور الياسري في العصابة، لكن دائرة مكافحة الإجرام في بغداد، أكدت أنها «نصبت كميناً للمجموعة بمساعدة أحد المصادر».

## انقسام أميركي حول دعم نتن ياهو

أظهر استطلاع رأي جديد أجراه مركز «بيو» للدراسات على عينة من ١٥٠٣ أميركيين، فجوة بين الحزبين «الجمهوري» و«الديموقراطي» في دعم إسرائيل ورئيس حكومتها بنيامين نتن ياهو، ما قد يشكل مدعاة قلق للدولة العبرية التي اعتمدت تقليداً على دعم واسع من الفريين.

وخلص الاستطلاع إلى أن ٧٩ في المئة من «الجمهوريين» يتعاطفون مع «إسرائيل» أكثر من تعاطفهم مع الفلسطينيين، مقارنة بنسبة ٢٧ في المئة لدى «الديموقراطيين»، فيما حظي نتانيا هو الذي نسج صداقة وطيدة مع الرئيس دونالد ترامب، بتأييد ٥٢ في المئة من «الجمهوريين» (الحزب الذي ينتمي إليه ترامب)، مقابل ١٨ في المئة من «الديموقراطيين».

## الشرطة الإسرائيلية توصي بمحاكمة نواب عرب

أعلنت الشرطة الإسرائيلية، أنها أوصت النيابة العامة بتقديم نواب «التجمع الوطني الديموقراطي» في الكنيست، الدكتور جمال زحالقة وحنين زعبي وجمعة الزبارقة، إلى المحاكمة بتهم ارتكاب مخالفات جنائية تتعلق بـ «نظافة الديدن، والحصول على

## أردوغان وبوتين يبحثان آخر التطورات في سوريا.. وعملية «غصن الزيتون»



بحث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، يوم الثلاثاء، آخر التطورات في سوريا وعملية «غصن الزيتون». وقالت مصادر في الرئاسة التركية، إن الجانبين بحثا أيضاً في الاتصال الهاتفي بينهما العلاقات الثنائية بين البلدين.

وذكرت المصادر أن أردوغان أكد خلال الاتصال، أن هدف عملية «غصن الزيتون» هو تطهير منطقة «عفرين» شمال غربي سوريا، من عناصر المنظمات الإرهابية مثل ب ك / بي كا / و«داعش».

ووفقاً للمصادر ذاتها، أشار أردوغان إلى أن العملية الرامية لتأمين الحدود التركية تحظى بأهمية أيضاً من ناحية المساهمة في وحدة سوريا السياسية وسلامة أراضيها، لافتاً إلى أهمية التنسيق مع روسيا في القضية السورية.

وحسب المصادر، أكد الجانبان تصميمهما على بذل الجهود المشتركة لنجاح مؤتمر الحوار الوطني السوري المزمع انعقاده في مدينة «سوتشي» الروسية، وتمهيد الطريق أمام حل سياسي في سوريا.

والسبت، قال المبعوث الروسي الخاص إلى سوريا ألكسندر لافرينتيف، إن روسيا وتركيا وإيران أجمعت على لائحة المدعوين إلى مؤتمر الحوار السوري في سوتشي، يومي ٢٩ و٣٠ يناير الجاري.

ولليوم الرابع على التوالي تواصل عملية «غصن الزيتون»، مستهدفة إرهابيي تنظيمي «ب ي د» و«داعش» شمال غربي سوريا.

وشدد الجيش التركي على أن ضرباته تستهدف المواقع العسكرية للتنظيمين، مع الحرص على عدم إلحاق أضرار بالمدنيين. ■

## أهل الشعب الإيراني.. بعد موجة الاحتجاجات

غير مؤكدة، مع تشبث المتشددين الإسلاميين بقواعد سلطتهم، وسيطرة قوات الحرس الثوري الإسلامي على معظم دواليب الدولة وأنشطتها الأمنية. ولكن هذا لا يعني أن شيئاً لن يتغير، كما أنه لا يعني أن الغرب ليس لديه أي نفوذ يمارسه. من الممكن مثلاً أن يتخلى روحاني عن منصبه في نهاية المطاف، سواء بالقوة أو بالاختيار، لكن هذا يكاد يكون بمثابة نجاح للمتظاهرين. وعلى كل حال؛ فإن روحاني هو المسؤول المعتدل المفترض في دولة لم ينحدر دستورها - في نظر النخبة الدينية - من العالم الديني. وإذا كانت حماية النقاء الديني لحكومتهم - ومعه مكاسبهم غير المشروعة - تتطلب قمع شعبيهم بوحشية وإعادة إيران إلى العصور المظلمة، فإن المنتظرين الذين سيتولون زمام الأمور سيفعلون ذلك بلا تردد. وسواء أتت روحاني أم لا، فإن من الواضح الآن استحالة استمرار الوضع الراهن إلى أجل غير

إن من أكثر الأشياء غرابة في الاحتجاجات الأخيرة في إيران - وهي الأكبر منذ الحركة الخضراء عام ٢٠٠٩ - أن الناس الموجهة ضدهم هم أنفسهم الذين بدؤوها في المقام الأول. ذلك أن الثيوقراطيين المحافظين في إيران يعتقدون أنهم بإثارة الغضب على الاقتصاد في قلب نظامهم السياسي، سيقوّضون الرئيس المعتدل حسن روحاني. ولكنهم فشلوا في توقع مدى استياء الشعب الإيراني من الوضع الراهن، وخاصة دورهم فيه. ولكن من الواضح أنه رغم الاحتجاجات الواسعة النطاق، من غير المرجح أن يتمكن المتظاهرون من إسقاط النظام الإيراني. إن قوات الأمن الإيرانية جذّ قوية، ولديها الكثير الذي يسمح لها بالسيطرة على الاقتصاد الإيراني بشكل كبير. علاوة على ذلك، يفترق المتظاهرون إلى قيادة قوية وأهداف واضحة. وبغض النظر عن مدى تشجيع القوى الغربية لهم؛ فإن الاحتجاجات تبدو



بقلم: جيزري هون

مسمى، بل ربما ظل لفترة ليست طويلة. وقد تم إبلاغ الإيرانيين بأن الاتفاق النووي الذي عُقد عام ٢٠١٥ من شأنه أن يخرجهم من الأزمات الاقتصادية. ولكن بسبب الفساد المستمر (تحتل إيران المرتبة الأدنى عالمياً في هذا المجال) فإن نسبة التضخم السنوي تجاوزت ١٠٪، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب ٢٥٪. ووفقاً لمؤسسة غالوب لاستطلاعات الرأي؛ فإن مواطني العراق وجنوب السودان هم أكثر تشاؤماً بشأن مستقبلهم. حتى الآن، لم يرغب روحاني أو بالأحرى لم يتمكن من استخدام سلطة الرئاسة لإصلاح إيران. لكنه - بسبب الاحتجاجات - كان متحمساً أكثر من أي وقت مضى لتحسين الظروف الاقتصادية المحلية. وفي حالة فشله في القيام بذلك، فإن إيران قد تواجه موجة كبرى من الاحتجاجات، مع قيادة للمحتجين أقوى وأهداف أكثر وضوحاً.

يجب على أي جهد مبدول لإصلاح الاقتصاد الإيراني أن يُدرك السخافة المكلفة للسياسة الخارجية التوسعية للبلاد. إن تمويل حرب بالوكالة في اليمن، ودعم حزب سياسي وجماعة عسكرية في لبنان، والسعي للسيطرة على سوريا والعراق؛ تكلف مليارات الدولارات سنوياً. ولا ينبغي أن نفاجاً بشعار المتظاهرين: «دعوكم من سوريا.. فكروا في شأننا». فالمواطنون الإيرانيون ليسوا الوحيدين المعارضين للسياسة الخارجية لبلدهم. إن معظم الحكومات الغربية والشرق أوسطية تشعر بقلق بالغ من سلوك إيران، الذي يعكس رفض المعايير الدولية مثل احترام السيادة الوطنية. إن تهديدات إيران العلنية بتدمير أميركا ودول الخليج لا تساعد في حل الأمور.

إن إشكالية السياسة الخارجية الإيرانية ليست نتيجة لسوء الإدارة، بل نتيجة لأيديولوجيا سامة. وفي الواقع، هناك مفهومان يؤكدان ذلك؛ يتمثل المفهوم الأول في اعتقاد قادة إيران أن الجغرافيا السياسية العالمية لا أهمية لها، وهو اعتقاد مشترك مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (قد يفسر هذا التحالف الوثيق الذي شكل بين روسيا وإيران).

ويكمن المفهوم الثاني - وهو الأكثر خطورة - في اعتقاد قادة إيران أن لديهم حقاً أعطاهم الله إياه في توحيد المسلمين الشيعة في ظل خلافة واحدة. والنتيجة هي نظام يعتبر نجاح جيرانه بمثابة تهديد له، وهو مستعد لشن حرب من أجل ذلك.

ستكون القيادة الإيرانية مترددة في الانسحاب من المناصب التي اكتسبتها البلاد عبر الشرق الأوسط خلال العقد الماضي، وهي مراكز هجومية يعتبرها المتشددون في النظام أصولاً حاسمة للأمن القومي والسياسة الخارجية.

ولكن لدى الغرب - في ظل الاحتجاجات الراهنة - فرصة لدفع إيران إلى تعليق طموحاتها الإقليمية، والتركيز على وضعها الداخلي البائس. وفي حالة التوصل إلى اتفاق يمكن خفض العقوبات القائمة؛ وإذا رفض قادة إيران التنحي فإنه يمكن فرض عقوبات جديدة.

ومن المؤكد أنه إذا تولى المتطرفون الدينيون السيطرة على جميع مستويات الحكومة الإيرانية، فإن النداءات القائمة على الأفاق الاقتصادية الإيرانية سيتم تجاهلها.

لكن إذا ظل روحاني في الرئاسة - أو حل محله معتدل آخر - فمن المرجح أن يوفر هذا الضغط الحماية الكافية للحد من المغامرة الإيرانية الأجنبية وإصلاح الاقتصاد المحلي. ومن شأن ذلك أن يقلل من خطر العنف الحاد في إيران، وسيحفز المعارضة على محاربة المنظرين الدينيين.

تمر إيران بنقطة تحول، ويجب على العالم الآن أن يبعث برسالة واضحة إلى نظامها، يكون مضمونها: وقف زعزعة استقرار المنطقة، ومساعدة الشعب الإيراني على الإزدهار. ■

## المواجهة التركية - الكردية في غرب الفرات

بقلم: بشير البكر

يتوافق الحشد العسكري التركي مع تعبئة سياسية واسعة، تقوم بها الحكومة التركية في الداخل والخارج، من أجل تأمين الغطاء السياسي لهذه المعركة التي تبدو مصيرية، بل أهم معركة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، الذي استطاع في الأعوام الثلاثة الأخيرة، أن يشكل قوة عسكرية كبيرة في سورية، عمادها الرئيسي «قوات سورية الديمقراطية» التي يفوق عددها ٥٠ ألف مقاتل مسلحين بأسلحة حديثة، قدمتها الولايات المتحدة على نحو خاص، وساعدتها فرنسا، بالإضافة إلى خبراء من البلدين، يتجاوز تعداد الأميركيين منهم ألفين حسب الأرقام الرسمية، وخمسة آلاف وفق روايات أخرى. على المستوى الخارجي، عملت أنقرة خلال الأشهر الأخيرة من أجل الحصول على ضوء أخضر روسي، ولذلك شاركت في مسار أستانة بخصوص مناطق التهدئة، وقدمت تنازلات سياسية للجانبين، الروسي والإيراني، كي تكسب، على الأقل، عدم معارضة العملية العسكرية، وحصلت هذا الأسبوع على تأييد أولي روسي، ثم إيراني.

جاء الإعلان الأميركي منذ أيام عن إنشاء جيش كردي قوامه ٣٠ ألف عنصر، ليعتزم على الحدود السورية التركية والسورية العراقية، كي يسرع العملية التركية التي كان يمكن أن تتأخر قليلاً، أو يتغير مسرحها ويبقى محدوداً في منطقة عفرين التي تعد ساقطة من الناحية العسكرية، لأنها باتت محاصرة من القوات التركية. وفي الوقت نفسه، ساهم القرار الأميركي في وقف كل من موسكو وطهران إلى جانب أنقرة، فهما متضررتان أيضاً من تشكيل جيش كردي، اعتبرت روسيا أنه سوف يؤدي إلى تقسيم سورية، وهذا أمر لا يقبل النقاش، لأن تشكيل هذا الجيش، إلى جانب «قوات سورية الديمقراطية»، يعني سيطرة الأكراد على نحو ثلث مساحة سورية، واقتطاع ثلاث من أكبر المحافظات السورية وأعناقها، الرقة، دير الزور، الحسكة.

إذا لم يتغير اتجاه الرياح في المدى المنظور، وحصلت العملية التركية، فإنها ستكون أول انخراط تركي عسكري جدي في سورية، ولن يكون في وسع أنقرة أن تتخبط جزئياً هذه المرة، أو تعتمد على فصائل سورية موالية لها فقط. وعلى الرغم من أن قوة درع الفرات ستشارك معها، إلا أن حجم المهمة يتطلب حشد قوات تركية برية كبيرة، بالإضافة إلى سلاح الجو.

هناك عاملان سوف يلعبان، نسبياً لمصلحة تركيا. الأول موافقة روسيا وإيران على العملية من الناحية المبدئية. ورغم التفاوت بين موقفي موسكو وطهران، وقيمة الثمن الذي تطلبه كل منهما من أنقرة كمقابل لإطلاق يدها، فإن الترتيبات الميدانية قد تشكل عائقاً، وتمنع تمدد العملية إلى منطقة شرق الفرات. الثاني أن الولايات المتحدة لن ترسل قواتها للقتال على الأرض من أجل الدفاع عن الأكراد في منطقة غرب الفرات، وفي وقت بدأت فيه بإنشاء معسكرات تدريب أميركية شرق الفرات، وتخصيص ٤٠٠ مليون دولار للعملية، ولهذا موقف واشنطن قاطع لجهة عدم الوقوف إلى جانب الطرف الكردي في المواجهة، بدليل التصريحات التي صدرت عن وزارة الدفاع الأميركية، أنها لا تدعم الميليشيات الكردية، في عفرين، ولا تراها جزءاً من قوات مكافحة تنظيم داعش، وقالت إنها ليست جزءاً من أي عملية عسكرية تركية محتملة في عفرين، كما قال المتحدث باسم التحالف الدولي لمحاربة «داعش»، ريان ديبلون، لو كالة أنباء الأناضول، إن واشنطن التي تقود التحالف لن تدعم الميليشيات الكردية في حال قيام تركيا بعملية عسكرية في المنطقة، وأضاف: «عفرين لا تدخل ضمن مجالنا العملياتي». ■

## خطة التحالف الإنسانية لليمن: تمهيد لعودة المفاوضات!

وجاء الاجتماع الذي انعقد في الرياض بعد يوم واحد من إطلاق الأمم المتحدة وشركاء العمل الإنساني «خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨». وقال مكتب الأمم المتحدة في صنعاء، إن الخطة تتطلب ٢,٩٦ مليار دولار أميركي لتقديم مساعدات منقذة للأرواح تصل إلى ١٣ مليون شخص. وأضاف البيان أن الصراع المتصاعد منذ ثلاث سنوات أدى إلى تحويل اليمن إلى أسوأ أزمة إنسانية من صنع البشر في العصر الحالي، وأن ثلاثة أرباع السكان (٢٢,٢ مليون يمني)، بحاجة إلى مساعدات إنسانية، عاجلة للبقاء على قيد الحياة.

لكن استجابة التحالف الذي تقوده السعودية جاءت سريعة هذه المرة بعقد اجتماع في الرياض، الأمر الذي تطرح معه العديد من التساؤلات عما وراء التجاوب، الذي تزامن مع إعلان مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، اختتام زيارة للرياض استمرت أياماً.

ويغير الحديث عن استئناف المفاوضات شكوكاً في الأوساط اليمنية، التي ترى أن المعطيات الميدانية والسياسية في البلاد لا تنبئ بأي توجه قريب نحو السلام، خصوصاً بعد الأحداث التي شهدتها صنعاء مطلع كانون الأول المنصرم، وقتل خلالها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وجعلت من الحوثيين مسيطراً وحيداً على مركز الدولة اليمنية، في ظل حالة عدم الثقة بين الأطراف. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن فصل التغيير الذي طرأ في التصريحات السعودية، من لغة التصعيد العسكري والحسم ضد الحوثيين إلى التركيز على «الاستجابة الإنسانية»، وكذا تصريحات ولد الشيخ، عن نتائج الزيارة التي قام بها معين شريم، نائب المبعوث الأممي لصنعاء، مطلع الشهر الجاري، ولقي خلالها ترحيباً وتشجيعاً واضحاً من قبل الحوثيين. ومن غير المستبعد أن يكون قد حمل إشارة إيجابية للتحالف، من قبل الجماعة، بما في ذلك ما تردد عن إبدائها تجاوباً مع المقترح الخاص بميناء الجديدة، الذي يتضمن تسليمه لطرف ثالث تحت إشراف الأمم المتحدة، مقابل وقف تصعيد التحالف في الساحل الغربي للبلاد. ■

خلافاً لهجة التصعيد التي سادت الشهر الماضي في اليمن، عاد التحالف الذي تقوده السعودية، لإعلان خطط للاستجابة الإنسانية، بالتزامن مع تكتيف المبعوث الأممي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، جهوده الرامية إلى إعادة الأطراف اليمنية إلى طاولة المفاوضات، الأمر الذي يثير شكوكاً في بعض الأوساط اليمنية، في ظل تعقيدات الأزمة المتداخلة، عسكرياً وأمنياً وسياسياً، وتجارب جولات المفاوضات.

وبعد يوم واحد من اجتماع جدة لوزراء خارجية دول «منظمة التعاون الإسلامي» لبحث استهداف جماعة أنصار الله (الحوثيين)، للأراضي السعودية بصواريخ بالستية، استضافت الرياض يوم الإثنين اجتماعاً لوزراء خارجية دول التحالف الذي تقوده الرياض. وقالت مصادر قريبة من الحكومة الشرعية، إن الاجتماع جرت الدعوة إليه كغطاء لإعلان خطة إنسانية شاملة في اليمن، كتجاوب سريع ولاق مع الدعوة التي أطلقتها الأمم المتحدة لتحويل خطة إنسانية بمبلغ ٢,٩٦ مليار دولار أميركي.

وأعلنت السعودية تقديم «مساعدة إنسانية جديدة» تبلغ ١,٥ مليار دولار، وتنظيم عملية لزيادة قدرة مرفأ اليمن التي تشهد حرباً وتخضع لحصار. وأعلن التحالف، في بيان عقب اجتماع لوزراء خارجيته، إقامة جسر جوي بين الرياض ومحافظة مأرب (وسط اليمن)، يتمثل برحلات يومية لطائرات النقل العسكري «سي ١٣٠» التي ستقل المساعدات الإنسانية.

وكانت الرياض قد أعلنت للمرة الأولى وضع خطة للاستجابة الإنسانية في اليمن، خلال زيارة السفير السعودي في اليمن، ومسؤول ملف الإعمار، محمد آل جابر، لمدينة عدن، جنوبي البلاد، أواخر الأسبوع الماضي، بعد يوم واحد من إعلان وضع وديعة سعودية في البنك المركزي اليمني بملياري دولار لإنقاذ العملة المحلية، وبالتزامن مع تراجع لهجة الحديث عن «الحسم العسكري» ضد الحوثيين، التي كانت سائدة خلال الأشهر الماضية، خصوصاً بعد استهداف الجماعة للرياض بصاروخين بالستيين، في تشرين الثاني وكانون الأول الماضيين.

## عام آخر من الحرب.. والاحتمالات السيئة في اليمن

الإرهابية في اليمن، دون أن يرف له جفن. فالجرب تتحول بالفعل إلى ما يشبه العيب، بالنظر إلى استمرار التناقض الظاهر بين أهداف الحرب المعلنة للتحالف؛ وتلك التي تصاغ في غرف مظلمة وفق هوى دولتي التحالف الرئيسيتين: السعودية والإمارات، وبما يتفق مع النزعة المضطربة لحاكم واشنطن الجديد والأهوج والمتعصب، دونالد ترامب.

فالتحالف جاء لإعادة الحكومة الشرعية إلى صنعاء، ولكنه يمنحها حتى من العودة إلى عدن التي أصبحت محررة، ولا يزال الحراكيون الجنوبيون يقيمون أسواراً من الإجراءات الأمنية حول المحافظات الجنوبية المحررة لمنع أبناء المحافظات الشمالية من الدخول إلى الجنوب، وخصوصاً أبناء محافظة تعز الأقرب إلى مدينة عدن.

المعاونة الإنسانية التي يواجهها المدنيون على مشارف عدن لا تحتل، فهؤلاء مضطرون إلى سلوك هذا الطريق بهدف استخدام المطارات والموانئ، لأغراض السفر أو العلاج وللوصول إلى مأرب. واللافت أن كل ذلك يجري وسط ترتيبات حثيثة للانفصال، وهو حلم معلن لقسم من الجنوبيين، أكثر ما تغذيه اليوم هي السياسات الإماراتية.

على مدى عام ٢٠١٧، تحققت إنجازات عسكرية مهمة.. فقد تم تحرير منطقة باب المنذب وجنوب الساحل الغربي، الذي يضم ميناء المخا، ووصل الجيش مدعوماً بطيران التحالف إلى أول مدن محافظة الحديدة.

وفي وسط البلاد، تم تحرير آخر مدينتين في محافظة شبوة، هما عسيلان وبيحان، ومعهما قطعت الخطوط البرية التي كانت تؤمن الإمدادات المختلفة

بقلم: ياسين التميمي

هذه هي العبارة الوحيدة التي لا يؤاخذ عليها هذا المسؤول الأممي المثير للجدل، الذي كرس طيلة فترة الحرب؛ دوراً منحازاً لمليشيا الحوثي الطائفية

والسياسي للمليشيا الحوثية أكثر مما نراه اليوم. ما يجري على الساحة اليمنية قد يقارب التوصيف الذي أطلقه منسق الشؤون الإنسانية؛ الذي لا يزال حتى اللحظة مقيماً في صنعاء، جيمي ماكغولدريك، عندما اعتبر الحرب عبثية. ربما تكون

حصاد عام ٢٠١٧ في اليمن سيئ للغاية، فالفقر والعوز والأمراض والأوبئة تسد الأفق أكثر من دخان الحرب، وتبرز وضعا مأساوياً نخشى أن تتغير معه المعادلة الراهنة؛ فتتحول معه اليمن إلى ساحة صراع منغلقة من كل القيود، ويتعزز الدور العسكري

### تعيين «مارتن غريفت» مبعوثاً أممياً جديداً إلى اليمن

في جنيف. وسبق للمبعوث الجديد أن زار اليمن قبل عدة أشهر، حيث التقى بقيادات جماعة الحوثي والرئيس الراحل علي عبدالله صالح، قبل أن ينتقل إلى العاصمة السعودية الرياض للقاء الرئيس عبدربه منصور هادي. وسيكون البريطاني غريفت ثالث مبعوث أممي يمسك ملف الأزمة اليمنية منذ عام ٢٠١١، حيث سبقه في المنصب، المغربي جمال بن عمر، الذي استمر من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥، ثم الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ (٢٠١٥-٢٠١٨). وحتى الساعة لم يصدر أي تعليق رسمي من الحكومة الشرعية أو من جماعة الحوثي حول تعيين الأمم المتحدة مبعوثاً جديداً لدى اليمن. ■

جنيف بسويسرا، حيث تخصص بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، في تطوير الحوار السياسي بين الحكومات والمتمردين بمجموعة من البلدان في آسيا وإفريقيا وأوروبا. ويمتلك المبعوث الأممي الجديد خبرة في التعامل مع النزاعات العربية، حيث خدم مكاتب المبعوثين الثلاثة للأمم المتحدة بسوريا، وذلك مستشاراً لكوفي عنان، ونائباً لرئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة. كما عمل في الخدمة الدبلوماسية البريطانية ولحساب منظمات إنسانية دولية مختلفة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، ومنظمة «إنقاذ الطفولة»، قبل أن يتقلد عام ١٩٩٤، مهام مدير إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة

أعلنت مصادر أممية، يوم الاثنين، تعيين البريطاني مارتن غريفت، مبعوثاً أممياً جديداً إلى اليمن، خلفاً للموريتاني إسماعيل ولد الشيخ. وأشارت المصادر للأناضول، أن الأمم المتحدة اختارت رسمياً البريطاني غريفت، خلفاً لولد الشيخ الذي أعلن قبل قليل أنه لا يعتزم الاستمرار في منصبه الحالي بعد انتهاء عقده في شباط ٢٠١٨. ووفق المصادر نفسها، فإن المبعوث الجديد يعتبر من رواد الوساطة الدولية، ويمتلك خبرات كبيرة في العمل بالأمم المتحدة في الشؤون الإنسانية والسياسية. وأضافت أن غريفت وسيط دولي من الطراز الأول، وهو أول مدير تنفيذي للمعهد الأوروبي للسلام، من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٠. وأسس غريفت «مركز الحوار الإنساني» في

## مساعداً أميركا للدول النامية.. مئة أم التزام قانوني؟ وهل لأغراض إنسانية أم لخدمة المصالح الأمريكية؟



ثم تخصص الولايات المتحدة ٦٪ للأعمال الإنسانية، وخاصة الأزمات الطارئة التي تؤدي إلى انتشار الأمراض أو المجاعات، نتيجة للكوارث الطبيعية أو التي يصنعها الإنسان، كما حدث في رواندا أو سوريا. وتصرف هذه الأموال عبر المفوضية العليا للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأما الـ ١٪ الباقية فتصرف على الاستقرار السياسي لدول حليفة، وإصلاح الاقتصاد الحر فيها، وكذلك المؤسسات الديمقراطية كنظام الحكم الرشيد ونظام العدالة، ودعم منظمات حقوق الإنسان ومفاوضات السلام بين المتنازعين وتنفيذ الاتفاقيات.

وما تقدمه الولايات المتحدة من هذه المبالغ كلها للأمم المتحدة -كفرض وليس مئة- يصل إلى ٨ مليارات دولار سنوياً، منها ٢,٥ مليار لعمليات حفظ السلام.

أما التبرعات غير المدرجة ضمن الميزانيات غير الطوعية، فقد تصل إلى عشرة مليارات سنوياً، حسب حجم الكوارث الطبيعية ومؤتمرات مساعدات الطوارئ التي تعاضمت في السنوات الخمس الأخيرة، بسبب مآسي سوريا واليمن والعراق وليبيا وأوكرانيا وشمال نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى عدد غير مسبوق من الكوارث الطبيعية. وهكذا يتبين لنا أن المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة هي أساساً لحماية مصالحها وتوسيع تأثيرها، وحماية حلفائها وتعزيز دورها في العالم كقوة عظمى.

وتبين أيضاً أن مساعداتها -في غالبيتها- لا توزع حسب الحاجة بهدف التنمية والتقدم والرخاء، وتسويق ما يسمى «القيم الأميركية» مثل سيادة القانون وتمكين المرأة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، بل إنها أحياناً تعزز الدكتاتوريات وتغضض العين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

يقول أستاذ الاقتصاد بجامعة نيويورك في كتابه «عبء الرجل الأبيض» (٢٠٠٦): «تقدم المساعدات من فوق إلى أسفل دون مساءلة، ودون وجود دليل على أن المساعدات تعزز التنمية المستدامة، كذلك إن ربط المساعدات بمحاربة الإرهاب وتقديم المساعدات العسكرية إنما يعزز الأنظمة القمعية». إذن فاستخدام واشنطن لسلح التهديد بقطع المساعدات غير قانوني، وسيعزز عزلتها بعد انتخاب دونالد ترامب الذي أغضب حتى أقرب حلفاء الولايات المتحدة، مثل بريطانيا وألمانيا وكندا.

ولأنه على هذا الموقف من وقوف ممثله في الأمم المتحدة نيكي هيلي وحيدة في مجلس الأمن ضد ١٤ دولة، ومع سبع دول صغيرة -بالإضافة إلى إسرائيل- في الجمعية العامة، من بينها ناورو وميكرونيزيا. أليس هذا الموقف صرخة تحذير للدولة العظمى؟ ■

بقلم: عبد الحميد صيام

المقدمة والدول النامية، عبر ترشيد التنمية المستدامة وتمويلها وتجسير الهوة التكنولوجية بين المجموعتين.

وقد بدأت سلسلة المؤتمرات الهادفة إلى تمويل التنمية في مدينة مونترال بالمكسيك عام ٢٠٠٢، مروراً بجولة الدوحة ٢٠٠٨، ووصولاً إلى مؤتمر أنيس أبابا ٢٠١٥، وذلك لتحقيق تنمية مستدامة عبر: محاربة الفقر، والقضاء على عدم المساواة، وعلى الأمراض التي تمكن الوقاية منها، ووقف تآكل البيئة والتغير المناخي ونقل التكنولوجيا.

وقد تعهدت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الغنية الأخرى بدعم التنمية في الدول النامية لتعزيز الجهود الدولية لمحاربة الفقر، كما توصلت هذه الدول إلى اتفاقيات بشأن الإعفاء من الديون ومحاربة الفساد وتنسيق السياسات.

أقر المؤتمر ستة مبادئ في ميدان تمويل التنمية: تعبئة الموارد المحلية، وتعبئة الموارد الدولية بما في ذلك الاستثمارات المباشرة، والتجارة الدولية كوسيلة تنمية، وزيادة التعاون المالي والتكنولوجي من أجل التنمية، وتسهيل القروض الخارجية، وتحسين الأنظمة المالية الدولية والتجارية المعنية بالتنمية.

وأقر المؤتمر بالإجماع التزام الدول الغنية الصناعية بتقديم «مساعدة رسمية للتنمية» من ناتج دخلها القومي لتغطية تكاليف التنمية المستدامة لدى الدول النامية. وقد اعتبر هذا التوافق إنجازاً عظيماً، وأعيد تأكيد نسبة المساعدة الرسمية للتنمية في جولة الدوحة، وفي المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عُقد بأديس أبابا ٢٠١٥.

والحقيقة المرة هي أن قلة من الدول التزمت هذا القرار الجماعي، ومن بينها الولايات المتحدة. فإذا أخذنا مجمل المساعدات التي تقدمها أميركا فإنها قد تصل إلى ١٪، ولكن حسب جداول الأمم المتحدة فإن أميركا تقبع في المرتبة ٢٠ (من مجموع ٢٨ دولة) على سلم الدول الملتزمة بقيمة المساعدة الرسمية للتنمية، وذلك بتقديمها ٠,١٧٪ فقط من القيمة المطلوبة.

الولايات المتحدة قدمت -حسب سجلاتها عام ٢٠١٥- مبلغ ٤٩ ملياراً، أي ما يعادل ١,٣٪ من ناتج الدخل القومي، علماً بأن بعض الدول -التي تتلقى مساعدات عسكرية- تشتترط عليها الولايات المتحدة أن تصرف تلك المساعدات داخل الولايات المتحدة نفسها، سواء بشراء الأسلحة أو دفع تكاليف الصيانة والتدريبات والمناورات المشتركة واستضافة القواعد العسكرية.

### توزيع المساعدات الأميركية

تخصص الولايات المتحدة ٣٥٪ من المساعدات للدول الحليفة لشراء معدات عسكرية من أميركا ودفع تكاليف التدريب. ومن هذا الجزء تقطع واشنطن حصتها في ميزانية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ومنه أيضاً تمول عمليات محاربة شبكات المخدرات وزراعة الأفيون في أفغانستان وكولومبيا وبيرو والمكسيك وبنما.

لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية تقوم دولة عظمى كالولايات المتحدة بتهديد كافة دول العالم بمعاقبقتها وقطع المساعدات عنها، إن هي صوتت في الجمعية العامة يوم ١٤ كانون الأول ٢٠١٧ ضد قرار اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، الذي أعلنه الرئيس دونالد ترامب يوم ٦ من نفس الشهر.

ثم تابع ترامب هذه التهديدات فوعد بقطع مساعدات أساسية عن باكستان والسلطة الفلسطينية، وحتى عن وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وكان ترامب قد تعهد -أثناء حملته الانتخابية- بأن يعيد النظر في مسألة تقديم المساعدات الأميركية لجميع الدول، ويبدو أنه يريد أن يفي بوعده كما فعل في مسألة القدس.

ونسعى لتسليط الضوء على المساعدات التي تقدمها أميركا، لنعرف ما إن كانت كراماً ومئةً وتفضلاً من بلد ذي سعة، أو هي واجب منصوص عليه في الاتفاقات الدولية والمؤتمرات ذات الصلة.

### البداية كانت في أوروبا

بدأت فكرة المساعدات الخارجية إثر الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار دول غرب أوروبا، بعد الدمار الهائل الذي لحق بها جراء الحرب. وقد اعتمدت الحكومة الأميركية «خطة مارشال» لانتشال أوروبا المدمرة من تحت الانقاض، وبتكلفة قدرت بـ ١٣ مليار دولار.

وكان الهدف الثاني من هذه الخطة هو «تعميق التأثير الأميركي في أوروبا، وحماتها من الدول الشيوعية المتاخمة لها والمتربصة بها، ومن ثم حماية الأمن القومي لأميركا وحلفائها، وتعزيز الاستقرار والديمقراطية في هذه الدول»، كما أشارت إلى ذلك الكاتبة الأميركية الخبيرة في سياسات المساعدات الأميركية كارول لانتستر في كتابها «المساعدات الخارجية: دبلوماسية وتنمية وسياسة محلية» (٢٠٠٦).

وتصل هذه المساعدات -بطريقة أو أخرى- إلى عدد كبير من دول العالم وخاصة الصغيرة والفقيرة. ولكن الجزء الأكبر منها يُصرف على خمس دول أساسية:

أولاً: أفغانستان؛ حيث تصل نسبة مساعداتها نحو ٥,٥ مليارات دولار (٢٠١٥)، وهي في معظمها مساعدات عسكرية وذخائر وأسلحة وخدمات وتكاليف لوجود القوات الأميركية، والقليل منها يذهب للتنمية.

ثانياً: إسرائيل؛ ويصلها سنوياً ٣,١ مليارات دولار، تخصص منها ١,٧ مليون فقط (أي أقل من ١٪) للمساعدات الاقتصادية، ويُصرف الباقي على المساعدات العسكرية.

ثالثاً: العراق؛ وتصل قيمة مساعداته إلى ١,٨ مليار، معظمها تُصرف على أغراض عسكرية وأمنية.

رابعاً: مصر؛ ويصلها نحو ملياراً دولار، يُصرف منها ١,٦٧ مليار لأغراض عسكرية و٣٣٠ مليوناً لأغراض تنموية.

خامساً: الأردن؛ حيث تصل قيمة المساعدات إلى ١,١ مليار دولار، يذهب منها للتنمية ٣٣٢ مليوناً فقط، والباقي للأغراض العسكرية.

### المساعدات والقانون الدولي

عقدت الأمم المتحدة سلسلة مؤتمرات دولية لرأب الصدع بين الدول

وشدد أردوغان على أن بعض المضايقات الموجهة ضد تركيا من شمالي سوريا لن تبقى دون رد، وأن أنقرة ستواصل عملياتها العسكرية ضد الإرهاب بكل حزم، ولن تتراجع ولو خطوة واحدة إلى الوراء.

كما أكد أن تركيا لا تطمح ولو بشبر واحد في أراضي دول الجوار، وأن الهدف الأساسي من العملية (غصن الزيتون) هو ضمان سلامة سوريا الإقليمية جنباً إلى جنب مع أمن تركيا القومي.

وأضاف أن العملية تتضمن أهدافاً أخرى أبرزها المساهمة في ضمان سلامة أرواح وممتلكات الشعب السوري، وتأسيس أجواء السلام والأمن في إدلب وعفرين، ما يتيح الفرصة أمام مئات الآلاف من الإخوة السوريين للعودة إلى وطنهم ومواصلة حياتهم في منازلهم.

وأعلنت رئاسة الأركان التركية، يوم السبت، انطلاق عملية «غصن الزيتون» بهدف «إرساء الأمن والاستقرار على حدود تركيا وفي المنطقة والقضاء على إرهابيي (بي كا كا/ بي دي/ بي ك) و(داعش) في مدينة عفرين، وإنقاذ سكان المنطقة من قمع الإرهابيين».

وشددت على أن العملية «تجري في إطار حقوق تركيا النابعة من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن حول مكافحة الإرهاب، وحق الدفاع عن النفس المشار إليه في المادة ٥١ من اتفاقية الأمم المتحدة، مع احترام وحدة الأراضي السورية».

وأكدت أنه يجري اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون إلحاق أضرار بالمدنيين. ■

## أردوغان: «غصن الزيتون» ستستمر حتى القضاء على الإرهاب

وأضاف أردوغان، في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أن تركيا لم تأخذ إذن أحد لتنفيذ عملية غصن الزيتون ضد الأهداف العسكرية لتنظيمي «بي دي/ بي كا كا» الإرهابيين في عفرين.

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إن عملية غصن الزيتون العسكرية سوف تستمر حتى يتم القضاء على التهديدات الإرهابية التي تستهدف تركيا وتوفير الأجواء المناسبة للعيش بسلام في المنطقة.



## خصائص الكائن السيساوي في الرئاسة المصرية!

بقلم: سليم عزوز

يحفظ أناشيد ويردها بدون وعي.. لأنه في غيبوبة، وهذه واحدة من خصائص الكائن إياه! والكائن السيساوي، هو الذي يؤيد إعادة ترشيح شخص يفقد أي ميزة، ويرى في رحيله خراباً للبلد، فإذا سألته عن العمار الذي شيده، فإنه سيصاب بالحوال البصري، وكأنك تساله عن أمر يقع في اختصاص علماء الفضاء!

الكائن السيساوي هو بلحمه وشحمه الذي أغضبه أن تنشر إحدى الصحف الحكومية أن «صلاح الموجي»، الذي تصدى لإرهابي كنيسة الجيزة، مسجل خطر. وينطلق حزينا لعملية تشويه البطل، دون أن يكمل مهمته في التعرف على الجاني الحقيقي، وهو وزارة الداخلية التي قامت في البداية بتكريم نفسها، باعتبار ضباطها هم الذين أسقطوا «الإرهابي المتوحش».. وعندما تكشف الصور التي التقطها المواطنون أن مصفحة الداخلية ولت الدبر، وأن رجال الشرطة تركوا الإرهابي «بتمخطر» في الشارع، كأنه على «الكورنيش» لا ينقصه إلا «حفنة ترمس» من باب التسلية، عندئذ قامت الوزارة بكشف حقيقة «صلاح الموجي»، وكيف أنه متهم في عدد من القضايا: مخدرات، ومشاجرات، وضرب.

ولا يستطيع الكائن السيساوي أن يكمل نضاله بإدانة الجهة التي أرادت خطف انتصار «البطل»، وعندما فشلت نشرت تاريخه الاجرامي؛ لأن الكائن السيساوي جبان بالقطرة، وهذه واحدة أيضاً من خصائصه!

الكائن السيساوي، عندما يفقد لمبر للدفاع عن السيسى، يلوذ بالعاطفة، وبأنه انحياز منه للجيش، وللقيادة، ولخير أجناد الأرض، وذلك على مظنة أن المذكور هو ضابط الجيش الوحيد، ثم لا يجد حرجاً في تجريم عقيد بالجيش تم سجنه ست سنوات لمجرد أنه قرر خوض انتخابات رئاسة الجمهورية، ثم يشارك في الهجوم على واحد من قيادات الجيش، وهو الفريق أحمد شفيق، لمجرد أن أعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية، وتجرى استباحته مع أنه من خير أجناد الأرض، وصاحب قيادة أيضاً، وشارك في حرب أكتوبر، في حين أن السيسى لم يشارك ولو في حرب الناموس.

والكائن السيساوي يدرك، على غيبوته، أنه على الباطل، فلا تجده أبداً يدافع عن انحيازاته بالدليل والإقناع، ولكنه يهرب إلى السب والشتم، فلا يوجد عنده ما يقوله.

الكائن السيساوي، إن تحمل عنه يلهث، وإن تتركه يلهث! ■

القلب منه عبد الفتاح السيسى وولي أمره المشير محمد حسين طنطاوي. كما أن هذا الكلام يمثل طعناً في نزاهة لجنة الانتخابات الرئاسية، وهي لجنة قضائية برئاسة رئيس واحدة من أعلى المحاكم في البلاد، كما أن الاتهام يترتب على إزالته آثاره أن يحكم الفريق أحمد شفيق لدورة رئاسية مدتها أربع سنوات.. بيد أن من خصائص الكائن السيساوي هو أن يقول جملاً ناقصة، غير مدرك أن اتهامه يمثل إدانة للسيسى تفقده الثقة والاعتبار، وتمثل دليلاً لعزله، ليحكم شفيق، والكائن السيساوي بطبيعة الحال لا يستهدف ذلك، لكنها الغيبوبة!

والكائن السيساوي، لأنه لا يجد ما يدافع به عن السيسى، فإنه يرد «الأسطوانة المشروخة»: يكفي أنه خلصنا من الإخوان، وعندما تواجهه بسؤال: وماذا فعل لك الإخوان؟ يبدو سؤالك مفاجئاً له؛ لا يملك حباله صداً أو رداً، فإذا عاجلته بسؤال آخر: وكيف خلصك من الإخوان، والنظام الحاكم بعد أكثر من أربع سنوات من عزلهم، يتهمهم بأنهم سبب كل إخفاقاته، فهم من يقف وراء فشله في البر والبحر؟ عندئذ يقع الكائن السيساوي في «حيص بيص»، تعبيراً عن عدم قدرته على الرد؛ لأنه في الحقيقة

لأن «البلاهة» من سماته الشخصية، التي تعزله عن باقي الكائنات الحية، فإن الكائن السيساوي، تجده أبداً لا يكمل فكرة؛ لأنه يفقد القدرة على «تجميع الكلام»، وتعد الشخصية الأقرب للتعبير عنه هي «يونس شلبي»، أو «ابن الناظر» في مسرحية «مدرسة المشاغبين»!

ولأنني لا أميل كثيراً إلى التنظير، فسوف أنطلق للتعامل المباشر مع واحدة من خصائص الكائن السيساوي، التي سبقت الإشارة إليها، وما يتيسر من خصائص! فالكائن السيساوي يذرف الدمع الهتون؛ لأنه لم يُسمح لقيب الصحفيين الأسبق ورئيس مؤسسة «الأهرام»، «إبراهيم نافع»، بالعودة من الخارج ليموت في بلده، ولا سيما بعد أن اشتد عليه المرض، وأجرى عملية جراحية كان احتمال فشلها كبيراً، وعندما مات أعيد للقااهرة بشكل مهين!

والكائن السيساوي هو الذي يتحدث عن أن فوز الرئيس محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية كان بالتزوير، فيه تم إسقاط الفريق أحمد شفيق. ولا يقطع الطريق لآخره ليكتشف أنه لو صح الاتهام؛ لكان الفاعل الأصلي هو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي كان يدير الانتخابات الرئاسية، وفي

## السلطات المصرية تدهم منازل جامعي توكيلات للمرشح عنان

داهمت السلطات المصرية منازل عدد من القائمين على جمع توكيلات لترشيح رئيس الأركان المصري السابق سامي عنان لمنصب الرئاسة في الانتخابات المقررة في آذار المقبل، بينهم مدير مكتبه مصطفى الشال، وذلك حسبما أفادت به مصادر في حملة عنان. يذكر أن عنان أعلن الجمعة الماضية ترشحه لانتخابات الرئاسة المصرية المقبلة، ودعا مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية إلى الوقوف على الحياد في الانتخابات. وجاء ترشح عنان للرئاسة بعد ساعتين من إعلان الرئيس عبد الفتاح السيسى ترشحه لفترة رئاسية ثانية.

وفي كلمة مصورة بثها على موقع فيسبوك، أرجع عنان قرار ترشحه إلى تردى أوضاع الشعب المصري التي قال إنها تزداد سوءاً يوماً بعد يوم نتيجة سياسات خاطئة حملت القوات المسلحة وحدها مسؤولية الإدارة دون تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره في تسيير أمور الدولة. وكان عنان قائداً للقوات الدفاع الجوي قبل أن يُعين في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك رئيساً لأركان القوات المسلحة المصرية، ثم أقاله الرئيس المعزول محمد مرسي عام ٢٠١٢، وقبيل انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٤ أعلن اعتزازه بالترشح، ثم تراجع.

وأوضح عنان أنه شكل فريقه الرئاسي المدني الذي يضم رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات هشام جنبنة الذي أقاله السيسى عام ٢٠١٦، حيث عينه عنان نائباً له في شؤون حقوق الإنسان وتعزيز الشفافية وتفعيل الدستور. كما اختار عنان الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية حازم حسني متحدثاً باسمه. ■

للانقلابيين، عبر طرق تهريب تبدأ من ساحل البحر العربي وتنتهي إلى مناطق نفوذ وسيطرة الحوثيين. المعارك التي يدعمها التحالف بلغت محافظة البيضاء المجاورة لشبوة، ومن شأن ذلك أن يساهم في تضيق الخناق على الحوثيين أكثر من أي وقت مضى.

ويبدو أن الإنجازات العسكرية الأخيرة في شبوة والبيضاء، تأتي بناء على أولويات السعودية؛ التي انكسر كبريائها جراء إطلاق ميليشيا الحوثي صاروخين بالسنتين على الرياض خلال أقل من شهرين، الأول استهدف المطار والثاني استهدف القصر الملكي، في حين أن الإنجازات التي تحققت في الساحل الغربي تندرج ضمن مخطط إماراتي للسيطرة على السواحل اليمنية، وهو مخطط مرتبط أكثر بالأولويات الأمريكية، وليس هناك أدنى شك بأنه يأتي أيضاً في سياق حرص الإمارات على بناء نفوذها الخاص في اليمن، على حساب السعودية ووضد مصالحها الحيوية.

لا يختلف اثنان في أن الإنجازات العسكرية التي تشرف عليها الإمارات في الساحل الغربي قد تحولت - رغم أهميتها - إلى وبال على اليمنيين؛ لأنها عزلت السكان عن معقهم الجغرافي في محافظة تعز.. حرمتهم ثاني أهم ميناء على البحر الأحمر، وهو ميناء المخا الذي تحول إلى قاعدة عسكرية إماراتية مغلقة.

خلال هذا العام، شهدت علاقات التحالف مع الأمم المتحدة تدهوراً ظاهراً؛ تجلى في الفشل الأممي بتحريك الملف السياسي، وإدراج التحالف والحكومة الشرعية ضمن القائمة السوداء لمنتكهي حقوق الطفولة، على قدم المساواة مع الميليشيا الانقلابية. لا تتعرض الإمارات للقدر نفسه من الضغوط التي تمارسها العواصم الغربية لإنهاء الحرب، على خلفية الوضع الإنساني المأساوي الذي يعاني منه اليمنيون جراء استمرار الحرب.

وعلى الرغم من الثقل الهائل للمصالح السعودية في الغرب، فإن هذه الضغوط تفقد السعودية توازنها في الحرب الدائرة، ليس فقط في جارتها الجنوبية، بل أيضاً في حدها الجنوبي، وتهدهدها بفقدان ميزة السيطرة على المجال الحيوي لليمن.

وفيما تبدو دروس العام المنقضي مليئة بالعبر التي يتعين أن تتأملها الرياض بعمق، فإن أهم ما يتعين عليها التركيز عليه هو بناء جبهة يمنية واسعة في مواجهة الانقلاب. قد يبدو التقارب مع الإصلاح أهم خطوة اتخذت في هذا الاتجاه، لكن هذا يقتضي تخلص الرياض من الإملاءات الإماراتية السيئة التي كادت أن تحول الحرب في اليمن إلى مستنقع خطير من شأنه أن يغرق المملكة، وهي التي تحارب في اليمن للنجاة من مخاطر كثيرة. ■

## يلدريم يؤكد عدم وقوع خسائر في صفوف قواته في «غصن الزيتون»

أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، عدم استشهاد أحد في صفوف القوات التركية المشاركة في عملية غصن الزيتون التي أطلقتها أنقرة في منطقة عفرين بريف محافظة حلب السورية، يوم السبت الفائت.

وأوضح يلدريم في تصريح صحفي عقب لقائه زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض (كمال قليتشدار أوغلو) في أنقرة، أن جندياً واحداً أصيب بجروح طفيفة نتيجة اعتداءات استفزازية تعرضت لها وحدة تركية متمركزة في ولاية كلس الجنوبية.

وأضاف يلدريم أن عملية غصن الزيتون تهدف إلى نشر السلام في عفرين، وتخليص سكان المنطقة العرب والتركمانيين والإكراد، من ضغط تنظيمي داعش و«بي كا كا» الإرهابيين. وأشار يلدريم إلى أن بلاده تولي اهتماماً بالغاً بوحدة الأراضي السورية وتطهيرها من التنظيمات الإرهابية، والحرص على سلامة المدنيين أثناء العمليات العسكرية. وتابع قائلاً: «تستمر عملية غصن الزيتون بنجاح، وخلال أول يومين تم تدمير أكثر من ١٧٠ هدفاً عبر أكثر من ١٠٠ مقاتلة حربية».

وأعرب رئيس الوزراء التركي عن امتنانه للدعم الشعبي والسياسي الواسع لعملية غصن الزيتون، مشيراً إلى أن قوات بلاده تسعى لإنهاء العملية خلال فترة قصيرة.

## رسالة هادئة إلى جماعة الإخوان المسلمين.. وجهة نظر

الصفوف، وتربية الشعب لتهيئته لتقبل فكرة تحكيم شرع الله بسهولة ويسر؟

وقبل أن أجيب عن هذا السؤال لا بد أيضاً أن أعرض لكلام الشيخ البنا عن مصر وحبه لها وعمقه في فهم دورها، يقول في رسالة (دعوتنا في طور جديد): «مصر بلد مؤمن تلقى الإسلام تلقياً كريماً، و زاد عنه، وردّ عنه العدوان في كثير من أدوار التاريخ، وأخلص في اعتناقه، وطوى عليه أعطف المشاعر وأنبل العواطف، وهو لا يصلح إلا بالإسلام، ولا يُدأوى إلا بعواقيره، ولا يطب له إلا بعلاجه، وقد انتهت إليه بحكم الظروف الكثيرة حضانة الفكرة الإسلامية، والقيام عليها، فكيف لا نعمل مصر ولخير مصر؟ وكيف لا ندافع عن مصر بكل ما نستطيع؟ وكيف يقال: إن الإيمان بالمصرية لا يتفق مع ما يجب أن يدعو إليه رجل يناهز بالإسلام ويهدف بالإسلام!! إننا نعزّز بأننا مخلصون لهذا الوطن الحبيب، عاملون له، مجاهدون في سبيل خيره، وسنظل كذلك ما حيننا، معتقدين أن هذه هي الحلقة الأولى في سلسلة النهضة المنشودة، وأنها جزء من الوطن العربي العام، وأنتا حين نعمل لمصر نعمل للعروبة والشرق والإسلام».

أعود مرة أخرى لمحاولة الإجابة عن سؤال المرحلة، وطبيعة الواقع الذي نعيشه في مصر، هل من الأولوية الآن أن ينشغل الإخوان المسلمون بالعمل السياسي المباشر قبل تهيئة الشعب وتربيته، كما ينبغي، على قبول الأفكار الإصلاحية، وخصوصاً أن الجماعة تمر بمرحلة كبيرة لم تشهد لها من قبل، مع تكاليف الأنظمة التي تعادي الفكرة الإسلامية وتحاربها، وتشوهها بكل الوسائل والإمكانات؟

أقول: لا بد من اعتزال العمل السياسي (وليس العمل العام)، وإعلان ذلك لمدة من الزمن، خصوصاً أن منبر السياسة أصبح مشوهاً، وغير مفيد في هذه المرحلة، للإخوان وغيرهم، وذلك لعدة أسباب: أولاً: تكاليف الأنظمة المستبدة والواقع الإقليمي

بداية لبد أن تؤكد أن هذه وجهة نظر شخصية قابلة للنقاش أو الاختلاف حولها، فكل يؤخذ من كلامه ويُرد إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، والهدف منها في الأساس تحريك الماء الراكد، ومحاولة طرح أفكار غير تقليدية، قد يكون فيها النفع والإفادة.

ثانياً: لا يستطيع أي إنسان مُنصف أن ينكر دور جماعة الإخوان المسلمين في السعي لتغيير الشعوب إلى الأصلاح، والدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية منذ نشأتها في عام ١٩٢٨ حتى الآن، رغم كل المحن والعقبات والتحديات التي قابلتها، وما زالت تقابلها.

ثالثاً: ما أطره أرى أنه يتناسب مع الواقع المصري الحالي خصوصاً، وما سوى ذلك فأهل مكة أدرى بشعابها، وبطبيعة الحال مصر هي قلب العروبة والإسلام.

أقول: بعد حديث الإمام البنا في رسالة المؤتمر الخامس (١٣٦-١٣٧) عن أهمية الحكم في الإسلام، ودور الحكومة في تطبيق شرع الله، يقول: «وعلى هذا فالإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا في الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم من مناهجهم، وسيعملون لاستخلائه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله». ثم يقول: «وعلى هذا فالإخوان عاقل وأحزم من أن يتقدموا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال، فلا بد من فترة تُنتشر فيها مبادئ الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يُؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة».

وما أعنيه وأقصده قول الإمام البنا: «ونفوس الأمة على هذا الحال»، والسؤال هو: ما حال الأمة الآن، وخصوصاً الأمة المصرية التي أتحدث عنها، هل هي تستوعب ما تناهز به جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها حتى الآن، وجاهدت في سبيله وضحت بالنفوس والمال، أم أن الأمر لا يزال يحتاج إلى بذل الجهود وتوحيد

## «إسلاميون» يتظاهرون في بيروت للمطالبة بالعضو الشامل عن السجناء الموقوفين



تظاهر الإسلاميين، يوم الأحد، وسط العاصمة اللبنانية بيروت، للمطالبة بإصدار عفو عام يستفيد منه مئات المسجونين والموقوفين على خلفية أحداث أمنية شهدتها لبنان خلال السنوات الماضية.

ورفع المتظاهرون شعارات تطالب بالعفو العام عن المسجونين الإسلاميين، بمن فيهم

المقروطين في الاقتتال الذي شهدته مدينة طرابلس في شمال لبنان في السنوات الماضية، ومعارك بلدة عبرا بجنوب البلاد، بين الجيش اللبناني ومجموعة الشيخ أحمد الأسير، الذي صدر بحقه حكم بالإعدام. واتهم أحد رجال الدين المسلمين البارزين في لبنان، الدكتور سالم الرفاعي، في كلمة ألقاها أمام المتظاهرين ونقلتها عنه وسائل إعلام محلية، الحكومة اللبنانية باتخاذ الخطأ الأمنية ذريعة لتزج بالشباب والفتيات في السجون، وشدد على أن «معظم الذين تم توقيفهم في الحملات التي نفذها الجيش اللبناني والقوى الأمنية على خلفية الأحداث التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية.. أربياء».

وأشار الرفاعي إلى أن الموقوفين فيها كانوا «ضحايا تجاذبات سياسية»، مطالباً بإطلاق سراحهم. وتطرق الرفاعي إلى الاشتباكات التي وقعت في بلدة عبرا المجاورة لمدينة صيدا بين الجيش اللبناني وجماعة أحمد الأسير عام ٢٠١٣، والتي انتهت باقتحام معقل الشيخ الأسير في مسجد بلال بن رباح، بعد معركة سقط فيها ١٢ عسكرياً.

وقال الرفاعي إن «الشيخ الأسير تعرّض حينها لمضايقات وضغوط كثيرة، فأرسل وفداً إلى حاجز الجيش اللبناني للبحث في سبل وقف تلك المضايقات، ولكن طرفاً ثالثاً أطلق النار، وسبب تلك الاشتباكات. وأضاف أن «مناصري الأسير لم يكونوا

يريدون الاشتباك وحمل السلاح، لابل إن الشيخ الأسير رفع الراية البيضاء، حين طلب منا التوسط لوقف المعركة»، مشيراً إلى أن «وقفاً من هيئة علماء المسلمين أجرى اتصالات مع الضابط المسؤول، ولكنه طلب منا الانتظار للبت في الأمر في اليوم التالي، وبعد إصرارنا على ضرورة الإسراع في الأمر، ذهب إلى غرفة مجاورة، وأجرى اتصالات، ثم عاد ليبلغنا بأن من غير الممكن وقف المعركة، ما يعني أن قراراً كان قد اتخذ بتصفية حالة الشيخ أحمد الأسير».

وقال الرفاعي: «إذا كنا لم نحمل الجيش اللبناني مسؤولية ما حدث، فإننا في الوقت ذاته نطالب بالعفو العام لشبابنا، لأن معظمهم بريء، وتم توقيفه نتيجة اعتقالات عشوائية»، مشدداً على أنه «إذا كان أحد ما متورطاً في عمل أممي فلماذا يحاسب بسببه ٩٩ بريئاً».

وتوجه الرفاعي إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بالقول: «أوقفوا الظلم عنا إذا أردتم الحفاظ على النسيج السني»، مطالباً بالعفو العام لأن «شبابنا مظلومون».

واقترح الرفاعي «نفيًا أو إبعاداً مؤقتاً» لبعض الموقوفين الإسلاميين الذين «يمكن أن يثير بقاؤهم في لبنان حساسيات» إذا أطلق سراحهم بموجب العفو العام، في ما بدا إشارة إلى الشيخ أحمد الأسير وآخرين. ■

في سبيل الله، وأكد أن من الواجب - أيضاً - أن نعيش في سبيل الله، ونأخذ بكل الأسباب الصحيحة، ونستعد للمواجهة الحقيقية بعد الأخذ بكل أسباب القوة، وتهيئة الشعب لكي يدافع عن حريته وكرامته ودينه وعقيدته، قبل دفاعه عن لقمة العيش، التي امتنهنها العسكر، وأذلوا المصريين لعقود من الزمن من أجل الحصول عليها.

ومن ثمّ أدعو الإخوان المسلمين كجماعة وتنظيم إلى إعلان اعتزالهم للعمل السياسي في مصر لفترة من الزمن، مع ترك الأمر لمن يرى المشاركة بشكل فردي، ولا علاقة للتنظيم بذلك، والتركيز في هذه الفترة العسيرة على لِمَ الشمل وتوحيد الصف، ومعالجة ومناقشة القضايا الخلافية، وتحديد الرؤية والوجهة في هذه المرحلة، حتى تكون لبنة قوية متماسكة عصية على التحديات والمؤامرات.

هذه أفكار قد تلاصق بالواقع، أتمنى أن تكون مفيدة للجماعة، ولكل من يسعى لإنقاذ مصر من براثن العسكر الذي أهدر كرامة المصريين، وفرط بمقدرات الدولة المصرية وهيبتها، فالمسألة تحتاج إلى كَر وِفْر، وعدم إهدار الطاقات والنفس بلا طائل. وأختم بقول الإمام البنا في رسالة التعاليم، أثناء حديثه عن مراتب العمل أمام الأخ المسلم الصادق، وحرصه على تأكيد توعية المجتمع وتوجيهه إلى الخير، فقال: «إرشاد المجتمع بنشر دعوة الخير فيه، ومحاربة الرذائل والمنكرات، وتشجيع الفضائل، والأمر بالمعروف، والمبادرة إلى فعل الخير، وكسب الرأي العام إلى جانب الفكرة الإسلامية، وصيغ مظاهر الحياة العامة بها دائماً، وذلك واجب كل أخ على حدة، وواجب الجماعة كهيئة عاملة».

أقول: حين تصل الجماعة إلى ذلك بعد بذل الجهد المطلوب في التوعية وتوجيه المجتمع، فحينئذٍ تتبدل الأحوال وتتغير الظروف، وتكون قد أدت الدور المنوط بها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ أمتنا. إن أريد الإصلاح ما استطعت، وما توفيقاً إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب. ■

بقلم: جمال نصار

والمجتمع الدولي، الذي يدعي الدفاع عن الديمقراطية، ضد الفكرة الإسلامية، ومحاربتها في كل مكان بدعوى وأقوال باطلة وباهتة.

ثانياً: الواقع الذي تعيشه الجماعة الآن، وحالة الجدل المنتشرة بين أعضائها ومحبيها، وسؤال البعض ماذا جئنا من خوضنا غمار السياسة؟ إلا أننا عايننا الكثير، وبذلنا الوقت والجهد، بل والمال في تحقيق حلم لم نتهيأ له، ويستعد الشعب للتضحية من أجله.

ثالثاً: الواقع السياسي في مصر أصبح واقعاً مريباً يلفظ كل وجهات النظر الإصلاحية أياً كانت، وخصوصاً الإسلامية منها، بعد أن قسّم السيسي المجتمع المصري، واستخدم كل الوسائل غير الشريفة لمحاربة الفكرة الإسلامية بحجج مكشوفة ومعلومة للجميع.

رابعاً: المعاناة الشديدة التي يقابلها كل من ينتمي للإخوان المسلمين وخصوصاً داخل مصر الآن، فهناك حالة من التمييز العنصري ضدهم، بل وصل الأمر إلى قطع أرزاقهم ومصادرة أموالهم، ومطاردتهم في كل مكان.

خامساً: معاناة أهالي المعتقلين والشهداء والمطاردين من السلطة الأمنية التي تتعامل معهم، للأسف، كأنهم غير مصريين بل أعداء لهذا الوطن! وهي مشكلة لا يشعر بها إلا من يعانها.

أقول بعيداً عن الشعارات التي لا تفيد أحياناً، وعملاً بالقاعدة الفقهية إن «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»، والفهم المغلوط أحياناً بالصبر على البلاء وأن هذه سنة الله في الأرض، ولا بد أن نسعى للموت

## داؤنا و داؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

### يا لها من فتنة!

قد يطلب المرء من مغربيات الدنيا ما فيه عطبه، ويتمنى من شهواتها ما يتهدهه خطره، ويشتهي من لذاتها ما يصيبه عذابها، وإن من أشد الملهذات إيقاعاً في البليات وإركاساً في الخطيئات طلب الولايات والتطلع إلى الإمارات.

إن كل مؤمن مهيأ لحمل الشهادة، واعتناق العقيدة، ومؤهّل لتحمل العبادة وإقامة الشريعة، ولكن قلماً تلقى مؤمناً حقيقياً بأمانة البلاد وشؤون العباد، ولو يعطى الناس بدعواهم وأمانهم لصار الناس ولاة بلا ولاية، ورعاة بلا رعية!

قد تكون الولاية في مبتدئها رغبة وسعادة، لكنها تنقلب في منتهىها نكدًا وندامة، وفي ذلك يقول النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم: «إنكم ستحرضون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعّم المرزعة ويئسّت الفاطمة»، أخرج البخاري: فهي أسرة محبوبية شأنها كشأن المرزعة للرضيع، ولكن عاقبتها بعد الفطام والانفصال عاقبة وخيمة ما لم يكن الذي تولّاها أميناً ومؤدباً حقوقها. وقد نهّنا سيد الخلق إلى ثقل أمانة المتولي في قوله: «ما من رجل يلي أمر عشرة فما فوق إلا أتى الله يوم القيامة، يده مغلولة إلى عنقه، فكه بره أو أوثقه إثم، أولها ملامة، وأوسطها ندامة، وآخرها خزي يوم القيامة» أخرج أحمد.

إن الذين ليسوا أهلاً للولاية والرئاسة، لا يحققون شروطها ولا يملكون أركانها، يتهافون عليها تهافت الفراش على النار، ويتدافعون إليها تدافع الجياع إلى القصاص، وإن فاتتهم خفقت الغيرة في قلوبهم، واحتدم الحسد في نفوسهم، وسلقوا الخصوم بالسنة حداد وتهم شداد.

أما الأمناء الأتقياء فإنهم يزهدون في جاهها، ويعرضون عن حباتها، وقد تأتبهم مُقادةً إليهم تجرر أذيالها، فلا يبعث ذلك في نفوسهم إلا خوفاً من ثقل الأمانة وإشفاقاً من التفريط في تكليفها.

إن من يجري وراء الرعامة، ويسعى لها سعيها، وهو ضعيف وهي أمانة، ثم يبلغها ويعتلي صهوتها، فقد ركب مركباً خشناً، وأرتقى مرتقى صعباً، وألقى بنفسه في أتون الفتنة، وطمسها في حميم نارها. وقد قالوا: من افتخر بالرعامة هو أحق من النعمة، لأن النعمة تترك بيضها، وتحضن بيض غيرها!

إن الرعيم من أشقى الورى ومن أبدهم عن النجاة في الآخرة، لأنه لا يسأل عن ذات نفسه وحدها، ولا عن أهله وعباله، ولكن يسأل عن جميع أفراد رعيته، ويناقش الحساب على النقيير والقطمير. وقد تكون تهمته الأنفاس في شهوات الحياة، وجلب النعيم، فيساق في الآخرة إلى العذاب الأليم، ويصير في النار بين أطباق الجحيم.

أيها الساعي إلى علو المقام، الطامع في قياد الأنام، ذو النفس الأمارة بطلب الإمارة، اعرض نفسك على آيات الله البيّنات في الأمانة التي آتت السموات والأرض والجبال وعظائم المخلوقات أن يحملنها وأشفقن منها، وعلى الآيات المحكمات في إقامة العدل في الناس، ثم اعرض نفسك على هدي المصطفى صلى الله عليه وسلم في شروط الولاية وصفات الولاة، فإن وجدت نفسك حقيقاً بها فحبهلاً وإلا فلا...

لا تطلب الولاية إن كنت ضعيفاً لا تستطيع أن تنطق بصوت حر طليق، لا تثبت قدمك على الصراط من غير تضييق ولا تطويق!

## جامعة بني الحوت تعلن تبنيها ودعمها لترشيح الدكتور عماد الحوت عن بيروت



امكاناتها بين يديك دعماً ومؤازرة ودعاء بالتوفيق». الدكتور عماد الحوت شكر بدوره العائلة على دعمه وتبني ترشيحه، وأشاد بنجاحات أفراد العائلة التي تشكل نموذجاً عن عائلات بيروت الغنية بالطاقت والكفاءات، وأن بيروت ترفع من ينتمي إليها بصديق وإخلاص، فالكل ينتسب إليها وهي لا تنسب إلى أحد...

ثم قال: «لذلك كله فإن بيروت تستحق أن نتكامل لخدمتها ونهضتها لأن نتصارع عليها، بيروت تستحق أن تراعى هويتها وقيمتها وهواجسها فيشعر أبنائها بأنهم مواطنون لا رعايا، فلا يعتدي أحد على حقوقهم سياسياً أو أمنياً أو وظيفياً، وبيروت تستحق أن يتنافس الجميع لتمثيلها بحق في المجلس النيابي من خلال ما يملك من رؤى لهذه المدينة الحبيبة».

أعلنت جمعية بني الحوت في فطور جامع للعائلة في فندق رديسون في بيروت، تبنيها لترشيح الدكتور عماد الحوت للانتخابات النيابية القادمة عن دائرة بيروت الثانية.

قدّمت الإعلامية ندى الحوت للحفل، ثم القي رئيس جمعية العائلة الدكتور عبد الرحمن الحوت كلمة قال فيها: «نجتمع اليوم في هذه الصبيحة أبناء عائلة وأنسباء لنؤكد من جديد الدعم والوقوف الى جانب ابن العائلة الدكتور عماد، الذي أظهر عبر السنوات التي قضاها بالعمل النيابي كل كفاية ومقدرة ومواقف مشرفة ومتميزة تعكس ما تميّزت به عائلتنا من حكمة ووطنية واعتدال»، ثم أردف: «اسمحوا لي أن أتوجه باسمكم لأقول للدكتور عماد إن العائلة بجانبك تؤيد ترشيحك بل تتبناه، واضعة

## د. عبد الرحمن البزري يزور الجماعة في صيدا



الجديد.

بعد اللقاء أدلى الدكتور عبد الرحمن البزري بتصريح أكد فيه أن اللقاء تركّز على دراسة أوضاع المدينة وأحوال المواطنين في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المواطن، خصوصاً في صيدا وجوارها. وأضاف أن البحث تناول المشاكل البيئية التي تعاني منها مدينة صيدا خصوصاً مشكلة النفايات التي يجب أن تتضافر كافة الجهود من أجل إيجاد حل صحي لها، يحمي المدينة وسكانها من الآثار السلبية والبيئية لدخول كميات كبيرة من النفايات، وعدم القدرة على التخلص من العوادم والبقايا بطرق صحية وبيئية مناسبة.

استقبل نائب رئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان د. بسام حمود بمركز الجماعة في صيدا الدكتور عبد الرحمن البزري، على رأس وفد ضم الحاج بسام القطب والسيد ماجد حمتو وكريم البزري وطارق قبرصلي، بحضور مسؤول اللجنة الانتخابية للجماعة في الجنوب أحمد الجردي، وعضو المجلس البلدي مدينة صيدا حسن الشماس. جرى خلال اللقاء التداول بالشؤون الصيدوائية السياسية والمعيشية والإنمائية والبيئية والاجتماعية، وسبل تحريك عجلة الاقتصاد وإيجاد الحلول الناجعة لازمة معمل فرز النفايات، كما تطرق اللقاء للاستحقاق الانتخابي القادم في ظل القانون

## الجماعة في الشمال تستقبل المرشح جورج شبطيني



استقبل المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الشمال الأستاذ إيهاب نافع المرشح عن المقعد الماروني عن دائرة (طرابلس - المنية - الضنية) الأستاذ جورج شبطيني، يرافقه الأستاذ أحمد درويش وبحضور أعضاء القسم السياسي أحمد البقار وصهيب جوهر.

التوجهات السياسية والاجتماعية في طرابلس وسبل إنماء المدينة، وجرى التطرق للاستحقاق الانتخابي وقانون الانتخابات.

جرى التداول بالعلاقات التي تجمع مختلف

## الجماعة في صيدا تستقبل المرشح عجاج حداد



استقبل المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب الدكتور بسام حمود في مركز الجماعة في صيدا مرشح القوات اللبنانية عن قضاء جزين عجاج حداد يرافقه مارون سمعان وذلك بحضور مسؤول اللجنة الانتخابية أحمد الجردي وعضو المجلس البلدي

لمدينة صيدا حسن الشماس ومحمد الزعتري.

جرى خلال اللقاء تأكيد عمق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تربط صيدا بشرقها وصولاً إلى جزين، واصرار أبناء المنطقة على تكريس العيش

المشترك في كنف الدولة الواحدة ضمن مفهوم المواطنة ومبدء الحقوق والواجبات. كما تم التداول بالقانون الانتخابي في دائرة صيدا - جزين.



## تكريم نادي «رياضيو عكار»

برعاية رئيس مجلس الوزراء «سعد الحريري» ممثلاً بالأمين العام لتيار المستقبل الأستاذ أحمد الحريري، كرم نادي «رياضيو عكار» في مطعم الديوان يوم الجمعة ٢٠/١، المساهمين والداعمين لنصف ماراتون عكار ٢٠١٧. وقد قدّمت الدرع التكريمية للمرشح الأستاذ محمد شديد، لمساهمته ودعمه الدائم للفعاليات الرياضية والثقافية والاجتماعية والتنمية، وكل ما يمكن أن ينهض بعكار وشبابها، وقد تسلم الدرع نيابة عنه الأستاذ رسلان رستم.

## محمد شديد من قرى نهر الأسطوان: قررنا الترشح للانتخابات لخدمة أهلنا في عكار



ضمن سلسلة جولاته التي تهدف الى التواصل مع كل شرائح المجتمع العكاري، زار مرشح الجماعة الإسلامية الأستاذ محمد شديد منطقة قرى نهر الأسطوان في عكار.

كانت البداية من بلدة كروم عرب، ثم الى بلدة كوشة، والقنبر، وتاشع، حيث التقى والوفد المرافق له برؤساء البلديات والمخاتير وبعض الفعاليات.

وكانت الزيارة مناسبة لشرح رؤية وبرنامج مرشح الجماعة للمرحلة القادمة، التي تقوم على خدمة وانماء عكار

من الناحية التعليمية والصحية والخدماتية، والمشاريع الاستثمارية والتجارية التي تؤمن من خلالها للعكاريين حقوقهم المشروعة من دولتهم دون منة من أحد.

## الجماعة في الجنوب تلتقي الوزير السابق إدمون رزق والنائب زياد أسود



زار المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في الجنوب الدكتور بسام حمود بلدة جزين، حيث التقى الوزير والنائب السابق الأستاذ إدمون رزق، بحضور نجله الأستاذ أمين، والنائب السابق الدكتور زهير العبيدي، والحاج أحمد الجردي والأستاذ محمد الزعتري.

قانون الانتخاب واعتبرنا انه لم يكن بحجم طموح اللبنانيين، وإنما فصل على قياس القوى السياسية الحاكمة وفيه الكثير من الثغرات والتعقيدات وعدم المساواة بين الدوائر الانتخابية.

من ناحية ثانية، زار الوفد برئاسة د. حمود النائب زياد أسود حيث جرى الحديث عن العلاقات الصيدوائية الجزينية، مع تأكيد ضرورة إعادة هذه العلاقات الى سابق عهدها بمعزل عن التباينات السياسية، ولا سيما خلال المواسم الانتخابية وما يسودها.

جرى خلال اللقاء التداول بالعلاقات الصيدوائية الجزينية التاريخية والاجتماعية، والإمتداد الجغرافي والديمقراطي الطبيعي بين صيدا وجزين، وجرى التطرق الى الشأن السياسي والانتخابي في ضوء القانون الجديد الذي جعل القضاء ضمن دائرة انتخابية واحدة.

واعتبر د. حمود ان الزيارة تكتسب أهميتها من تاريخ هذا البيت وصاحبه المحامي والبرلماني العتيق والوزير المميز الأستاذ إدمون رزق. وأضاف: ناقشنا

## محكمة ليتها لم تكن!

بقلم: أواب إبراهيم

أعلنت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في بيان لها أنها تسلمت من الحكومة اللبنانية مساهمتها في ميزانية المحكمة لعام ٢٠١٨. تبلغ هذه المساهمة قرابة ٣٦ مليون دولار أميركي، وهي تشكل ٤٩% من ميزانية المحكمة. ولم تنس المحكمة في ختام بيانها توجيه الشكر للحكومة اللبنانية على استمرار التزامها ودعمها لعمل المحكمة.

من باب التذكير، فإن القرار الظني الصادر عن المحكمة الدولية يوجّه الاتهام بشكل صريح إلى أربعة قياديين من حزب الله لضلوعهم في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه يوم ١٤ شباط ٢٠٠٥، وقد صدرت عن المحكمة مذكرات توقيف غيابية بحقهم، وهي طالبت السلطات اللبنانية باعتقال المتهمين، الأمر الذي لم يحصل.

من باب التذكير أيضاً، فإن حزب الله يصف المحكمة الدولية بأنها أداة أميركية ميسّسة، الهدف من وراء تشكيلها التضييق على حزب الله وحصاره، وبالتالي فإن الحزب - حسب أمينه العام - يعتبر نفسه غير معني بأي قرار يصدر عن المحكمة، ولا يكلف نفسه عناء التعليق عليه.

من باب التذكير، فإن الحكومة التي تشكرها المحكمة الدولية على تمويلها، هي تلك التي يملك فيها حزب الله وحلفاؤه أكثر من نصف عدد حقائبها، وبإمكان هؤلاء الوزراء، إن أرادوا، تعطيل أي قرار يصدر عنها، وهذا يعني أن قرار تمويل المحكمة الدولية حاز موافقة حزب الله.

من باب التذكير، كاد تمويل الحكومة اللبنانية للمحكمة الدولية في محطات سابقة أن يطيح حكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام ٢٠١١، بعدما رفض حزب الله وحلفاؤه هذا التمويل، في مقابل فريق يصرّ على التمويل، يتقدمه رئيس الجمهورية ميشال سليمان. أما اليوم، وفي عهد حليف الحزب الرئيس ميشال عون، وفي ظل حكومة يملك فيها الحزب أغلبية واضحة، وفي ظل تقدم ما يطلق على نفسه اسم «محور المقاومة»، تقدم الحكومة ملايين إلى المحكمة بهدوء وصمت ودون تعليق أو تهديد.

من باب التذكير أيضاً، فإن رئيس الحكومة التي دفعت ملايين الدولارات لتمويل المحكمة الدولية هو سعد الحريري، ابن رفيق الحريري الذي تمّ تشكيل المحكمة من أجل كشف هوية الذين اغتالوه ورفاقه واعتقالهم ومحاكمتهم وإنزال العقاب بهم، وهو نفسه الذي أخذ يعلن في الأونة الأخيرة حرصه على مشاركة حزب الله في حكومته، ويصف هذه المشاركة بأنها ضمانه للأمن والاستقرار، ويتجنب مطالبة الحزب بنزع سلاحه.

رغم سياسة التتشف التي أعلنتها الحكومة عند إقرار موازنة العام الماضي، وتأخر صدور موازنة العام الحالي بسبب تعذر الاتفاق على قطع الحساب للسنوات الماضية، كانت الحكومة كريمة النفس وسخية وصاحبة واجب، فلم تكذب تمرّ أيام على دخول العام ٢٠١٨ حتى دفعت مساهمتها السنوية لميزانية المحكمة، متجاهلة الأعباء الكثيرة التي تثقل كاهل الميزانية والدولة واللبنانيين.

هي أحجية أقرب إلى المهزلة: دولة تدفع من جيوب اللبنانيين الملايين سنوياً لتمويل عمل محكمة دولية مضى على بدء أعمالها أكثر من عشر سنوات، لم يستفد منها خلال هذه السنوات إلا العاملون فيها والفساد التي يقطنون فيها، والطائرات التي يتنقلون فيها، في حين أن فريقاً أساسياً في السلطة يرفض عمل المحكمة ويكيل لقضاتها وموظفيها أشنع الاتهامات ولا يعترف بالقرارات الصادرة عنها.

ربما أن أوان إيجاد علاج لانفصام الشخصية الذي تعيشه الحكومة، فلم يعد مقبولاً التناقض الحاصل في التعاطي مع المحكمة الدولية، خاصة أن هذا التناقض يكبد خزينة الدولة ملايين الدولارات كل عام دون فائدة.

حين تمّ تشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان كانت الظروف مختلفة، وكان فريق من اللبنانيين حريصاً على معرفة «حقيقة» من اغتال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه. بينما الواضح اليوم أن هذه الحقيقة باتت تشكل عبئاً على الجميع، ومن كان في السابق راغباً بالحقيقة، فقد بات اليوم يفضل دفن رأسه بالرمال تجنباً لها.



## كلية طيبة

### في تونس حركة النهضة هي الهدف

بقلم: محجوب أحمد قاهري

الوطن العربي، وهما من جعل القضاء على الإخوان المسلمين الهدف الأول من كل حركات التخريب في الوطن العربي. منذ بداية الثورات باح ضاحي خلفان بكل أهدافهم وبرامجهم.

هاتان الدولتان خربتا الوطن بسبب الإخوان المسلمين، ذبحوا اليمن حتى لا يحكم حزب الإصلاح، وذبحوا الشعب الليبي حتى لا يحكم إخوانه، وزعزعا الأوضاع في تونس، وما زالوا، إلى أن ترحل حركة النهضة، ودمروا سورية لأنهم اعتقدوا في لحظات فارقة أنه لو سقط بشار الأسد سيحكم إخوان سورية، وذبحوا وأحرقوا أهل مصر أحياء حتى يجري التخلص من الإخوان، ولا يحكموا. مؤلوا انقلاب تركيا، وحاصروا وهذدوا قطر لأن لها شبهة علاقة بالإخوان، وهم يلاعبون السودان، ويجيشون على حدوده.

على مدى سبع سنوات لم تسقط حركة النهضة، لسببين: الأول أن «فكرة التوافق» التي اخترعها الشيطان (الغوشي والسيسي) كانت جهنمية، للحد الذي أسعد الشيخ الرئيس، الذي حقق رغباته التاريخية، وكان من نتاج ذلك خلاف بينه وبين الإمارات، وبيدوان الخلاف متواصل. والثاني، فإن الطرف الذي خسّر الرهان على الرئيس الباجي لعب لعبته الخطيرة، في ضرب حزب نداء تونس، وقد نجح أيما نجاح في ذلك. إلا أن وجود نجل الرئيس، السبسي الابن، مع مجموعة من المحيطين به من الدساترة، مكن حركة النهضة من استثمار ذلك، ونجحت حركة النهضة حتى في تقوية هذا الشق، بغاية أن يستمر نداء تونس، الذي دخل «دار التوافق». وما زالت حركة النهضة تقاوم من أجل عدم فك هذا الارتباط. وسيظل الأمر كذلك إلى أن تعادل الأحزاب الرفضة لحركة النهضة موافقها، وتؤمن بأن الوطن أهم من الإمارات والسعودية، فالنهضة تحمل سلبيات المجتمع التونسي وإيجابياته، وارتباطها بالإسلام، لم ينتزل في سياساتها، ولن ينتزل. ■

فجأة توقفت كل الاحتجاجات التي شهدتها تونس، والتي ادعى كثيرون أنها بسبب قانون المالية وغلاء الأسعار. وفجأة أيضاً، صمت كل الساسة الذين كانوا يساندون هذه الاحتجاجات. مع الإشارة إلى أن «السيد الشعب» لم يكن يعنيه أمر القانون من بعيد أو قريب، الفئة التي احتجت وصفت بأنها مخزبة فاسدة، وأنهم لصوص، اعتباراً للفعل المضر الذي ألحقه بعضهم بالملك العام والخاص.

وفجأة أيضاً، تحول اهتمام الساسة إلى وثيقة قرطاج، وخيبته، وعجز أحزابها الأساسية، (نداء تونس وحركة النهضة)، في إدارة البلاد. ويجري مع ذلك بعض من الساسة، محاولات لدعوة أحزاب إلى الانسحاب من هذه الوثيقة. ومع أننا لا نساند مضمونها، إلا أنها حققت استقراراً مهماً في تونس إلى هذه اللحظة. الهدف من تحول الاهتمام في اتجاه وثيقة قرطاج أصبح معلناً، وهو إسقاط هذه الحكومة، وتكوين حكومة أخرى، من أهم شروطها عدم وجود حركة النهضة فيها، أو أن لا تكون ممثلة بحجمها البرلماني الحقيقي، حتى إن بعضهم دعا إلى أن تتحول حركة النهضة إلى جناح المعارضة، حتى يتم تقييم سلوكها وتخليها عن العنف.

كل ويلات السياسة في تونس، وكل الوضع الهش اقتصادياً واجتماعياً، يُعزى إلى عنوان واحد، هو عدم القبول الإيديولوجي بالحركة الإسلامية: النهضة، في نسيج المشهد التونسي، مع أنه تبيّن أنها أهم مكونات هذا النسيج، وطنياً وفكرياً وثقافياً وسياسياً. طرفان يعملان بجهد على عزل حركة النهضة. طرف قديم من قاع اليسار الاستثنائي، ليس في أدبياته وتحركاته سوى محاربة حركة النهضة، وحضوره وقوته مرتبطان في الاتجاه نفسه، بحضور حركة النهضة وقوتها. وطرف آخر مستجد، ظهر بعد ثورة ١٤ يناير، وتماهى بموقف عالمي من حركة الإخوان المسلمين، وهو موقف العدا والعتل والقتل.

لم يعد يخفي على أحد أن دولة الإمارات والسعودية هما من قاد الثورات المضادة في

## مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	الجمعة		الخميس		الأربعاء		الثلاثاء		الإثنين		الأحد		السبت	
	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د
الجمعة	١٦	٢	٥	٣٥	٦	١١	٤٦	٢	١٢	٥	٣١	٦	٣٢	٦
الخميس	١٥	١	٥	٣٥	٦	١١	٤٦	٢	١٢	٥	٣١	٦	٣٢	٦
الأربعاء	١٤	٣١	٥	٣٦	٦	١١	٤٥	٢	١١	٥	٣٠	٦	٣١	٦
الثلاثاء	١٣	٣٠	٥	٣٧	٦	١١	٤٤	٢	١٠	٥	٢٩	٦	٣٠	٦
الإثنين	١٢	٢٩	٥	٣٧	٦	١١	٤٣	٢	٩	٥	٢٨	٦	٢٩	٦
الأحد	١١	٢٨	٥	٣٨	٦	١١	٤٣	٢	٨	٥	٢٨	٦	٢٩	٦
السبت	١٠	٢٧	٥	٣٨	٦	١١	٤٢	٢	٧	٥	٢٧	٦	٢٨	٦